الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مصطفى اسطمبولي-معسكر

كليـة العلـــوم الاقتصاديـــة، التجاريـــة و علـــوم التسيير

محاضرات في مقياس الاقتصاد العمومي

موجهة لطلبة الماستر- تخصص تسيير عمومي

قائمة المحتـــــويات

مقدمـــة

الدرس الأول: مدخل للاقتصاد العمومي

الدرس الثاني: تطور دور الدولة في الفكر الاقتصادي

الدرس الثالث: موضوع الاقتصاد العمومي وتطوره

الدرس الرابع: الحاجات العامة والمنتجات العامة (مدخل عام)

الدرس الخامس: الحاجات العامة والمنتجات العامة (تقسيماتها وخصائصها)

الدرس السادس: الآثار الخارجية

الدرس السابع: الاحتكار الطبيعي

الدرس الثامن: الخيارات العمومية

الدرس التاسع: التسعير العمومي

الدرس العاشر: الضرائب وإعادة التوزيع

الدرس الحادي عشر: نماذج الرفاهية الإجتماعية

الخـــاتمة

المراجع

مقدمة

مقدمة

يقوم الاقتصاد العمومي على دراسة الدور الاقتصادي للدولة. فمن وجهة نظر المعيارية، يتعامل الاقتصاد العمومي مع التعريف ذاته لدور الدولة: كيف تحدد أهدافها، وما هي مبررات تدخلها في الاقتصاد؟. أما من وجهة نظر الإيجابية، فإنه يحلل أدوات هذا التدخل وتأثيراتها على الاقتصاد. فمن هذا المنظور، فإنه يستخدم التطورات في "نظرية الحوافز"، وبشكل أكثر عمومية، نظرية اللعبة.

وباعتبار الاقتصاد العمومي تخصصا فهو موضوع العديد من الأعمال التجريبية في قطاعات النقل والبيئة والصحة والاتصالات وغيرها، حيث أتاح تحقيق تقدم كبير من حيث التسعير أو المنافسة أو التنظيم. فمن ناحية أخرى، ووفقًا للتقاليد، فإن الاقتصاد العمومي، الذي يقع في نطاق الاقتصاد الجزئي، لا يتعامل على وجه التحديد مع أدوات الاقتصاد الكلي للدولة، والتي تظل مسؤولية السياسة الاقتصادية.

فما هي المفاهيم المختلفة للدولة؟

يتضمن هذا المفهوم جميع السلطات العامة للدولة المنظمة دستوريا وكذا جميع الإدارات التابعة لها. حيث تتكون الدولة من جميع المنظمات أو المؤسسات التي يسود فيها نمط قرار سياسي أو جماعي، بغض النظر عن النظام السياسي (التعريف على أساس طبيعة طريقة القرار). وهي في الأساس يمكن أن تتضمن ما يلي:

- الإدارات العامة (الحكومات)
- مؤسسات الضمان الاجتماعي
- الشركات والمؤسسات التي تنتج سلعًا وخدمات تتميز بطابع جماعي وتقوم الدولة بتمويلها بشكل كبير.

نقطة البداية لاقتصاديات السياسة العمومية هي معرفة الظروف التي يمكن للدولة أن تتدخل في ظلها في اقتصاد السوق. حيث يمكن تناول هذه المشكلة بعدة طرق: بدءاً من أولوية تفوق إحدى آليات التخصيص على الآليات الأخرى؛ مقاربة المشكلة بطريقة عملية، والسؤال عند مواجهة مشكلة معينة ما، هل من الأفضل ترك الحل للدولة أم للسوق.

أيًا كان النهج المفضل، فإن السؤال المطروح سينقسم إلى مرحلتين: ما هي الآلية التي يجب أن يتم تضمينها؟ عندما تكون إحدى الآليات مفضلة على الأخرى، كيف يجب أن تتصرف؟

هناك أربع إجابات رئيسية ممكنة:

- الأول هو **اقتصاديات الرفاهية:** حيث يعتبر سوق المنافسة التامة والكاملة هو أفضل آلية تخصيص ممكنة، ولكن في بعض الحالات لم يعد بإمكانه تلبية الشروط المطلوبة للتخصيص الأمثل. لذا يمكن بعد ذلك قبول تدخل الدولة ما دامت هذه الأخيرة قادرة على احترام شروط التوزيع الأمثل.

- والثاني هو **الاقتصاد العمومي الجديد،** الذي يعتبر كمدرسة للاختيارات الجماعية أو العامة. إنها تأخذ وجهة نظر معاكسة للنهج السابق من خلال اعتبار أن المواقف المزعومة أو الأسواق لا يمكن أن تؤدي إلى الظروف المثلى. فهي تعتبر مواقف خاطئة، وأن فتح شبه أسواق **(quasi-marchés)** بين الوكلاء الخواص يجعل من الممكن دائمًا تحقيق الأفضل –من حيث الكفاءة– بدون حاجة إلى إشراك الدولة. على العكس من ذلك، يمكن أن يؤدي تدخل الدولة فقط إلى صعوبات: بعيدًا عن إنتاج "السلع العامة"، فإنه بدلاً من ذلك ينتج عنه "العلل العامة" **(maux publics).**

- والثالث هو الخاص **بالمؤسساتيين الجدد (néo-institutionnalistes):** حيث يجب على الدولة أن تتدخل لضمان أفضل أساس ممكن لحقوق الملكية: فلم تعد المشكلة هي التشكيك في مبدأ تدخلها ولكن في جودته.

- النهج الأخير هو نهج **السياسات العامة.** وهو يرى أن المشكلة يجب أن تطرح بطريقة مختلفة، فالسوق كتخصيص عمومي يقدم تحفيزات هيكلية. بدلاً من محاولة رسم حدود مثالية، فمن الأفضل ملاحظة أن كل من آليتي التخصيص لها فضائل مثل الحدود، وأنها مكملة لبعضها البعض وليست تنافسية. المشكلة الحقيقية هي معرفة كيفية العثور على جرعتهم الاختيارية في مواجهة المطالب الاجتماعية التي يجب إشباعها.

أهداف ومتطلبات المقياس

يهدف هذا المقياس تحديد المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد العمومي، كما يهدف كذلك للتعريف بالتحليل الاقتصادي للقطاع العام. وذلك من خلال دراسة آليات تدخل الدولة في الاقتصاد لتصحيح الاختلالات المرتبطة بالسوق. أو بصورة أخرى معرفة الميكانيزمات التي تسمح بتحقيق الكفاءة والعدالة وإعادة التوزيع. ويتطلب المقياس بعض المكتسبات النظرية والتقنية لا سيما: الاقتصاد الجزئي، الاقتصاد الكلي، المالية العامة، وغيرها.

الدرس الأول:

مدخل للاقتصاد العمومي

تمهيد

في بداية القرن التاسع عشر تحول اهتمام المنظرين من الثروة المادية إلى التركيز على الحس الذاتي وغير الموضوعي المعروف **بالرفاه** الذي يسعى الأفراد للحصول عليه من ثرواتهم وأنشطتهم الاقتصادية، وهو الأمر الذي أدى بهم (خصوصا في إنجلترا) إلى النظر إلى علم الاقتصاد وكأنه علم يتعلق بشكل أساسي بـ"**الرفاه**". ثم قاموا بالحديث عن "**علم اقتصاد الرفاه**". وقد تم التسليم بحقيقة أن عالم الاقتصاد هو ذلك الخبير الذي يقوم بصياغة سياسات تهدف لترويج الرفاه الاقتصادي –الكلي– خلال النصف الأول من القرن العشرين. فأي فكرة تدور حول الرفاهية الكلية الشاملة يمكن استنباطها بالرجوع إلى "**أمثلية باريتو**". [1]

إن تدخل الدولة في الاقتصاد واضحة وتتخذ عدة أشكال. ففي معظم البلدان المتقدمة يتردد الأطفال على المدارس والحدائق العامة، كما أن الطرق في معظمها منجزة ومصانة من مصالح الدولة، وكذلك نظم الحماية الاجتماعية نابعة أيضا من القطاع العام. وبعض الأسواق منظمة، وبعض الأنشطة أو المنتجات تخضع لتسعير خاص (أو مدعومة). ومن هنا يظهر أن الاقتصاد العمومي هو فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يدرس مبررات وآثار تدخل الدولة في الاقتصاد. فوفقا لجاك دراز (**Drèze**)، ولد الاقتصاد العمومي في سنوات 1950 عندما تم تمييزه عن "المالية العامة" التي تدرس ببساطة تمويل الدولة، والاستثمار في المشكلة الخاصة بتسعير السلع أو الخدمات العامة.

من وجهة نظر المعيارية، يمكننا القول أن الاقتصاد العمومي يعالج تعريف ودور الدولة: كيف يتم تحديد أهدافها، ما هي مبررات تدخلها في الاقتصاد؟. أما من وجهة النظر الايجابية، فهو ذلك العلم الذي يحلل أدوات مثل هذا التدخل وآثارها على الاقتصاد. فلقد أدى الاقتصاد العمومي إلى تقدم كبير في مجال التسعير، المنافسة والتنظيم. مع ذلك فهو يقتبس من الاقتصاد الجزئي (**microéconomie**) ولا

[1] **يعرّف باريتو الوضع الامثل optimum position أو أقصى الرفاهية العامة maximum general welfare بأنه ذلك الوضع الذي لايمكن التحرك منه الى وضع آخر يصبح فيه كل فرد في النظام الاقتصادي أحسن حالا من ذي قبل.**

يعالج على وجه التحديد أدوات الاقتصاد الكلي للدولة التي تبقى من اختصاص "السياسة الاقتصادية". فمن أهم مقاييس النجاح لأي نظام اقتصادي تحقيق الرفاهية الاقتصادية **(Economic Welfare)** القصوى لمواطنيه بتحقيق : الكفاءة **(Efficiency)** والعدالة **(Equity)** والتطور **(Progress)** والاستقرار **(Stability)**.

– أن يكون كفؤاً **(Efficient)** أي يوظف عناصر إنتاجه النادرة بالشكل الذي يحقق أعلى دخل حقيقي ممكن؛

– محققاً للعدالة **(Equitable)** بتوزيع الناتج الحقيقي على أفراد المجتمع لتحقيق حاجاتهم الضرورية، مع تحقيق طموحاتهم المعقولة، بالإضافة إلى مكافأتهم على جهودهم الإنتاجية؛

– متطوراً **(Progressive)** أي أن يستمر في إضافة عناصر إنتاجية إلى رصيده، مع زيادة نوعية وتشكيلة السلع المتاحة فيه، وكذلك تحسين الطرق التقنية التي يتم بها تنظيم عناصر الإنتاج، كل ذلك من خلال معدلات مناسبة من التطور والتحسين؛

– محققا لاستقرار الأسعار وموظفاً لموارده توظيفاً كاملاً **(Fully Employed)**. حيث يعرف الإنجاز السوقي بأنه المقيم لمدى تعبير النتائج الاقتصادية لسلوك صناعة ما عن تحقيق أفضل لهذه الأهداف.

أولا: الأسباب المنطقية وطرق تدخل الدولة

في إطار الحد الأدنى للرؤية **(une vision minimaliste)**، الوظيفة الوحيدة للدولة هي حماية الأفراد ضد العنف **(الدولة الحارسة)**. وهذا الأمر لن يكون ضروريا إلا إذا تمكننا من التخلص من قانون الطبيعة، أين حقوق "الآخرين" غير معترف بها بما فيه الكفاية. وبالضمان القانوني للاتفاقات، يمكن للدولة بناء الثقة بين الأفراد، ما يشجع على التعاون. وراء هذا الحد الأدنى للرؤية، يضم الاقتصاد العمومي لتدخل الدولة تبريرين رئيسيتين اثنين هما: الكفاءة وإعادة التوزيع.

1) إخفاقات السوق

يتضمن إخفاق السوق تعطل وظيفة السوق بسبب شوائب فيه أو أثر عوامل خارجية **(externalities)**، لما ينتجه السوق من تكاليف أو منافع اجتماعية، كما يمكن أن يتضمن عدم توفر سوق سلعة أو خدمة ما (حالة السلع العامة).

لذا نتساءل: ما هي الافتراضات الخاصة التي يجب أن تتحقق من أجل الحصول على التوازن التنافسي ؟

تشير اقتصاديات الرفاه بشكل واضح إلى أن الأسواق تعمل بشكل تنافسي في ظل ظروف محددة فقط. وإذا لم تتواجد تلك الظروف فلا يمكن أن توجد الأسواق التنافسية (فشل أو إخفاق الأسواق). وفي حالات إخفاق السوق يصل الاقتصاد إلى التوازنات غير التنافسية. وبالتالي سوف لن يكون من الضروري أن يتمتع بالكفاءة.

ومن الأسباب العادية لفشل الأسواق ما يلي:

- **قوة السوق:** عندما يكون هناك قوة للسوق من طرف واحد (احتكار الشراء مثلا) فإن السعر الناتج لا يساوي التكلفة الحدية للإنتاج. أي بدلا من أن يكون **MC = P*** يصبح **MC = MR** (أي أن التكلفة الحدية تساوي الإيراد الحدي). وتكون النتيجة إنتاجًا أقل من الإنتاج في السوق التنافسية (أو استخدامًا أقل للمستلزمات لاحتكار الجماعة). لذا فيمكن أن يتم الإنتاج بسعر أقل (بأسعار أعلى في حالة احتكار الشراء).
- **العوامل الخارجية:** هي أثر بعض نشاطات الإنتاج أو الاستهلاك على عناصر لا ترتبط مباشرًة بالصفقة ولا تنعكس في سعر التوازن. وفي هذه الحالة فإن سعر التوازن (الخاص) يفشل في عكس التكلفة الخارجية أو المنافع الخارجية (تدعى كذلك منافع أو تكاليف إضافية). مما يؤدي إلى توزيع غير كفـء اجتماعيًا للموارد، أي أن الحد المثالي الخاص يختلف عن الحد المثالي الاجتماعي.

- **حقوق الملكية غير المحددة بشكل جيد:** ترتبط مشكلة العوامل الخارجية بمشكلة حقوق الملكية غير الكاملة. فانعدام الكفاءة الذي ينتج عن العوامل الخارجية يمكن أن يصحح من خلال التحديد الواضح لحقوق الملكية الذي يمكن أن يسمح باستيعاب الآثار الخارجية. ومن أكثر الأمثلة شيوعًا المعامل التي تنبعث منها غازات ملوثة للهواء مما يسبب ضررًا للسكان. يشكل هذا الأمر أحد العوامل الخارجية، حيث يعتبر صاحب المعمل مسؤول عن الأضرار التي يتسبب بها للسكان من جراء التلوث. وهو ما يترتب عنه عدم الكفاءة بزيادة التلوث، لأن من يتسبب التلوث لا يدفع التكلفة النسبية للمجتمع، وأن المجتمع لا يمكنه إجبار صاحب المعمل (أو الشركات) على تخفيض التلوث. حيث لا يوجد ما يشبه حقوق الملكية على الهواء النقي.

- **السلع العامة:** تعرف السلعة العامة " **الصافية**" بأنها سلعة تتميز بـ: ***(1) عدم الاقتصار أو الإقصاء:*** أي من غير الممكن أو من المكلف جدًا منع استخدامها من قبل من لا يدفعون : مثال – الطرق العمومية. ***(2) عدم المنافسة:*** أي أن استهلاكها من قبل الفرد (أ) لا يمنع استهلاكها من قبل الفرد (ب). مثال: المعرفة التكنولوجية. نتيجة لذلك يصبح من المستحيل وضع حقوق ملكية حصرية لهذه السلع. لذا فليس هناك حوافز لتوفير السلع العامة بشكل خاص نظرًا لأن المتعاملين في القطاع الخاص سوف يجدون أنه من غير المربح توفير سلعة يمكن للآخرين استخدامها دون الدفع مقابل استخدامها (وهذه هي مشكلة التطفل المعروفة). وبالتالي نقص في توفير السلع العامة.

- **المعلومات غير الكاملة وغير المتماثلة:** تفترض نظريات اقتصاديات الرفاه الأساسية أن الأفراد يحصلون على المعلومات بشكل كامل. وتشير تجربة الحياة اليومية أن العالم الواقعي ملئ بعدم بالموثوقية واختلال المعلومات. وحيثما تمتد آثار قرار ما لتشمل المستقبل تصبح عدم كمالية المعلومات مشكلة متزايدة: فعندما يتخذ مزارع قراره بزراعة محصول ما فهو لا يعرف ما إذا كان المناخ ملائمًا أو سيئًا، وهو لا يعرف ما سيكون عليه سعر إنتاجه. ونتيجة لنقص المعلومات حول التكاليف والمنافع الخاصة بإجراء اقتصادي ما، فسوف تكون عملية صنع القرار غير مثالية. كما أن وجود المعلومات غير المتماثلة أمر شائع جدًا أيضًا حيث يمكن أن يكون لدى الطرفين المعنيين بصفقة أو معاملة ما مستويين مختلفين من المعلومات حول منافعها وتكاليفها. ويؤدي هذا الوضع إلى ظاهرة الكارثة

الأخلاقية والاختيار العكسي التي تدرس بشكل مكثف لتصميم العقود بشكل عام وفي التأمين وعقود العمل بشكل خاص. فعدم تناظر المعلومات يؤدي إلى تكاليف إضافية. وسوف يؤدي وجود تلك التكاليف الإضافية إلى وجود توازن غير مثالي أو نقص صفقات السوق (وهو ما يسمى لدى الاقتصاديين بعدم كمال السوق).

2) تدخل الدولة

نظرا للاختلالات التي تعترض نظام السوق في إشباع بعض الحاجات، والتي تم ذكرها أعلاه يتضح أن أسباب تدخل الدولة تكمن في تحقيق:

أ) **الكفاءة (Efficacité):** يتم اقتراح نماذج عملية صارمة لسير السوق، حيث تشكل نظرية التوازن العام واحدة من أهم التطورات المتقدمة في تاريخ الفكر الاقتصادي. ومن بين النتائج الأساسية للكفاءة بمفهوم باريتو**(Pareto):** "إذا كان السوق يعمل بمثالية، لا توجد إمكانية طوعية للتبادل المربح، إذا تحقق نظام سعر التعادل بين العرض والطلب. وبالتالي سيؤدي السوق إلى الاستخدام الكفء للموارد دون تبذير". فعلي الرغم من أهميتها النظرية في البداية، إلا أنه سرعان ما أصبح واضحا أن هذه النظرية قدمت وصفا محدودا للواقع. فالعديد من الافتراضات التي تضمن كفاءة السوق، يمكن إعادة النظر فيها. فيفترض أن يتصرف الأعوان **(les agents économiques)** بسذاجة في السوق: يتفاعلون مع نظام الأسعار دون استنتاج أن سلوكهم يؤثر على التوازن. لكن في الواقع، بعض الأعوان– كالمؤسسات مثلا– لها حجم كاف ليؤثر على الأسعار. كذلك يفترض أن هناك تناقص الغلة **(les rendements sont décroissants)**، وأن جميع السلع هي سلع خاصة، وأن جميع الأسواق مفتوحة. كما يفترض أن المعلومات كاملة ويشترك فيها جميع الأعوان، غير أن اكتساب معلومات مميزة يوفر ميزة إستراتيجية يحاول الأعوان استخدامها لصالحهم. عندما يتم التحقق من هذه الافتراضات، لا تؤدي المنافسة بالضرورة إلى الكفاءة. والمبرر الأول للتدخل العمومي يتوافق مع معالجة هذا القصور.

ب) **إعادة التوزيع (Redistribution):** المبرر الثاني للتدخل العمومي أو الحكومي يتعلق بهدف إعادة التوزيع. لذا حتى إذا كانت السوق تتسم بالكفاءة، فليس هناك ما يضمن أنها سوف ستسمح بتحقيق حالة "**مرغوب فيها**" من حيث تحقيق العدالة، التي يمكن من خلالها لكل مواطن أن يضمن

الحد الأدنى من مستوى المعيشة. فالمنافسة هي الحافز الذي يدفع الأعوان إلى الاستخدام الأفضل لمواردهم، لكنها ليست الفضيلة التي تصحح الظلم المتوقع في توزيع الثروات، المواهب، والحالات الصحية، وما إلى ذلك.

ثانيا: الاقتصاد الإيجابي مقابل الاقتصاد المعياري

ينطوي الكثير من العمل الذي يقوم به علماء الاقتصاد البيئي والموارد الطبيعية على مقارنة الإجراءات البديلة. وعادًة ما يحافظ علماء الاقتصاد على مقارنة القيم الاقتصادية للإجراءات البديلة. فهم يتركون لصانعي السياسات مهمة اختيار الإجراءات التي يرونها مناسبة. وهذا ما يعرف باسم الاقتصاد الإيجابي. حيث ينطوي الاقتصاد الإيجابي على تفسير آلية عمل النظم الاقتصادية وتوفير المعلومات حول تكاليف ومنافع السياسات. وكمثال على الاقتصاد الإيجابي: سوف تؤدي السياسات الجديدة إلى معدل بطالة بنسبة 10%. أما الاقتصاد المعياري فهو ينطوي على اقتراح كيفية وضع السياسات. فبدلا من تفسير البدائل يقوم الاقتصاد المعياري بالحكم على قيمة أفضل الإجراءات، وكمثال على ذلك: أن معدل البطالة يجب أن يكون أقل من 60%.

تركز الأدبيات في مجال التمويل العام **Public Finance** على المفاضلة بين المركزية واللامركزية على أساس تحقيقهما هدفين أساسيين: الكفاءة والعدالة. والكفاءة يتم تحديدها من خلال تحقيقها لمعيار أمثلية باريتو - **Pareto Optimality** والتي عند تحقيقها – لا يمكننا إعادة التخصيص والتوزيع للموارد لأن ذلك سيؤدي إلى تأثر أحد الأفراد على الأقل سلباً جراء ذلك. بينما يعد معيار العدالة أكثر تعقيداً، حيث إن العدالة تتعلق إما بعدالة الطريقة المستخدمة للتوزيع بغض النظر عن عدالة نتائجها **Process Equity**، أو تتعلق بعدالة النتائج النهائية بغض النظر عن عدالة الطريقة المستخدمة للوصول إليها **End Results Equity.** والمجال لا يتسع هنا للتوسع في الخلفية النظرية لكل من هذه المعايير. فعملية التحول من المركزية إلى اللامركزية تتطلب بشكل أساسي تحديد الوظائف التي يجب القيام بها بشكل مركزي والأخرى التي يجب أن يتم القيام بها بشكل لا مركزي.

لقد حدد ميوسقريف **Musgrave** الوظائف الاقتصادية للحكومة بأنها التخصيص للموارد **Allocation**، التوزيع **Distribution**، والاستقرار الاقتصادي **Stability**. ولكي نتصور النظام الأكفأ في إدارة الموارد الاقتصادية يجب تقييم النظام – المركزي أو اللامركزي – من خلال تحقيقه هذه الوظائف بشكل أكثر كفاءة. فالاقتصاديون يجمعون على أن النظام اللامركزي يعد أكثر كفاءة في تحقيق وظيفة التخصيص للموارد **Allocation** أو بمعنى أبسط في عملية تخصيص المشاريع المختلفة. والسبب في ذلك أنه كلما كان تحديد الموارد لا مركزياُ كان ذلك أقرب إلى إشباع رغبات الأفراد ومن ثم أقرب إلى تحقيق أمثلية باريتو.

وعلى العكس من ذلك كلما كان قرار التخصيص مركزياُ كان القرار أقل كفاءة لأنه سيكون بناء على حاجات قطاع أوسع من المجتمع، وكلما زادت المساحة المستهدفة بالتخصيص زاد على إثر ذلك اللاتجانس والاختلافات بين الأفراد، مما يؤدي إلى إشباع تفضيلات الناس بشكل أقل. وكمثال أقرب إلى واقعنا، نتوقع أن يكون أعضاء المجلس البلدي في أي منطقة أدرى باحتياجات ورغبات أبناء منطقتهم من الشخص المسؤول الذي يعمل في إدارة الميزانية أو إدارة المشاريع لأي إدارة حكومية. ومن ثم، فبناء قرار التخصيص على توصية عضو المجلس البلدي الممثل لرغبات الأفراد الذين قاموا بانتخابه سيؤدي حتماً إلى إشباع رغبات الأفراد بشكل أفضل مما لو تم بنائه على توصية موظف إدارة الميزانية في أي وزارة لا يمثل إلا الجهة التي يعمل بها.

أما عملية التوزيع – إعادة توزيع الموارد بين الأغنياء والفقراء – فيجمع الاقتصاديين على أن القرار المتعلق بها يجب أن يكون مركزياُ والسبب في ذلك هو حرية الحركة بين المناطق –ولاية مثلا أو بلدية– المختلفة **(Mobility)** فمن الصعب على أي منطقة القيام بعملية التوزيع لأنه من الصعب تحديد حركة أفراد المجتمع فيها ومن ثم تحديد المستفيدين الفعليين منها. وبافتراض أن منطقتين متجاورتين الأولى قامت بمنح مساعدة للفقراء بها والثانية لم تقم بذلك، فمن المنطقي أن نتوقع أن ينتقل الفقراء من المنطقة الثانية إلى الأولى. ولو قامت المحافظة الأولى بتمويل ذلك من خلال فرض ضريبة على أرباح

التجار العاملين بها فمن المنطقي أن ينقل التجار المقيمون فيها أعمالهم إلى المحافظة الثانية مما سيؤدي إلى تركز الفقراء في المحافظة الأولى والأغنياء في المحافظة الثانية.

لذا فمن المثبت نظرياً أن عملية التوزيع المركزي هي الأكثر كفاءة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الولايات المختلفة في الولايات المتحدة تضطلع بمهمة إعادة التوزيع وبرامج الرفاه **Welfare Systems** بجانب الحكومة المركزية. وهذا – كما يؤكد الكثير من اقتصاديي التمويل العام – له أثر سلبي في كفاءة التوزيع، ولكن يظل للتجاذبات السياسية دور كبير في اضطلاع الولايات بهذه المهمة.

الوظيفة الثالثة وهي الاستقرار المالي والاقتصادي وهي بلا جدال وظيفة يجب أخذها مركزياً وذلك لأن القيام بها على نطاق لا مركزي سيؤدي إلى اضطرابات في الجهاز النقدي كما سيؤدي إلى توسع الأقاليم في عملية إصدار الدين العام الذي يفترض أن يكون إصداره محكوماً بشكل مركزي.

إذاً، فمن الواضح من هذا العرض الاقتصادي المبسط أن الوظيفة الوحيدة التي يمكن الأخذ بها لا مركزياً هي وظيفة تخصيص الموارد. وتحديد الاحتياجات الانفاقية من قبل المناطق أو المحافظات نفسها وترك الخيار لهم لتحديد أولوياتهم سيؤدي إلى كفاءة أكثر في توظيف الموارد وتمثيل أفضل لرغبات واحتياجات الناس. السؤال كيف يتم تحديد الأولويات؟

ثالثا: الخيار العام

الفرع الثاني من الاقتصاد العام وهو الخيار العام **(Public Choice)** ممثلاً في قائده **جيمس بيوكانان (James Buchanan)** الذي يهتم بعملية تحديد القرار جماعياً **(Collective Decision Action)** ومدى أهميته في تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، مع أنه يختلف مع نظرية التمويل العام **(Public Finance)** في النظرة إلى هدف الحكومة أو الموظف الحكومي. الأمر الذي يؤثر في طريقة المعالجة التي تتبعها النظرية، إلا أنها تضع أساساً اقتصاديا للكفاءة الناتجة عن المشاركة العامة في اتخاذ القرار. وليس هنا أيضاً مجال للتوسع في الجانب النظري لهذا الفرع ولكن مضمونه يركز على أن

المشاركة الجماعية في اتخاذ القرار من خلال التصويت له دور أساسي لا يمكن إغفاله في تحقيق الكفاءة في توظيف الموارد.

ويتضح مما سبق أن النظرية الاقتصادية تطرقت إلى موضوع اللامركزية وأكدت فعاليتها في عملية تخصيص الموارد. فبافتراض أن الصلاحيات بتخصيص الموارد أعطيت لكل منطقة، وطلب من كل منها تحديد احتياجاتها من المدارس والطرق والمرافق، ما هو التصرف المتوقع للأشخاص وممثليهم في المجلس البلدي في هذه الحالة؟

إن الأفراد في هذه الحالة سيقومون بتعظيم منافعهم وسيطلبون أقصى ما يمنكهم الحصول عليه، وممثلوهم ورغبة منهم في تحقيق رغبات منتخبيهم ليقوموا بانتخابهم مرة أخرى سيعملون على تحقيق ذلك. وهذا سيؤدي إلى تضخيم الميزانية العامة بشكل كبير. كما أن ما أشار إليه الدكتور عدنان من التخصيص المتساوي أو بناءاً على تعداد السكان لا يحقق الكفاءة في استخدام الموارد. فالتخصيص – لكي يكون كفئؤا - يجب أن يرتكز على الاحتياج الفعلي للمنطقة أو المحافظة وهذا أمر مستقل عن التعداد السكاني ولو أنه عامل مهم يجب أخذه في الاعتبار.

الدرس الثاني:

تطور دور الدولة في الفكر الاقتصادي

تمهيد

لقد تناول الفكر الاقتصادي على مر التاريخ دور وأهمية تدخل الدولة في الإقتصاد. فهناك من يرى أن هذا التدخل ضروري، وهناك من يقر بالتدخل النسبي، والبعض يشير إليه بطريقة غير مباشرة " اليد الخفية"، وما إلى ذلك. لكن حتى من يعارض تدخل الدولة في الاقتصاد يقر به في حالات خاصة كالأزمات مثلا.

وفي مجال الاقتصاد العمومي، تعتبر الدولة هي الفاعل لتحقيق الكفاءة والعدالة وإعادة التوزيع في حالة إخفاق السوق في تحقيق ذلك. لذا من الضروري التكلم عن تطور مفهوم دور الدولة في الفكر الاقتصادي بين مؤيد، معارض ومتحفظ.

أولا: الدولة في الفكر الاقتصادي

إن المفهوم الوظيفي لمالية الدولة الذي كان يعكس لنا حياد الدولة وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي (إلا لمواجهة الأزمات فقط)، يعد تعبيرا عن الفلسفة الاقتصادية التي كانت سائدة في تلك الفترة. ومن هنا لا يمكن دراسة هذا العلم دون التحدث عن دور الدولة، هذا الدور الذي عرف تطورا بمرور الزمن.

1) مرحلة عدم تدخل الدولة

منذ القرن الخامس عشر بدأ فكر وفلسفة التجاريين (أمثال : اورتيز **L.Ortiz**، سيرا **A. Serra**، بودان **J. Bondain**) يسيطر على معظم اقتصاد أوروبا، كما أن زيادة تدفق المعادن النفيسة على اقتصاديات هذه الدول في أوائل القرن السادس عشر قد أدى إلى ارتفاع الأسعار. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة الحفاظ على توازن موازين مدفوعات هذه الدول. وهذا ما دفعهم إلى الاهتمام بزيادة إنتاجيتهم من أجل تحقيق فائض للتصدير يساهم في زيادة تدفق المعادن النفيسة إلى دولهم، حيث كانت تقاس ثروة الأمة بما تتوفر عليه من معادن نفيسة (التجارة هي محور اهتمام التجاريين وكذلك النقود المتداولة كانت إما من الذهب أو من الفضة أو منهما معا).

فكل ما سبق يشير إلى سيادة مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة، كما ساد الظن أن كل فرد أجدر بتحقيق مصلحته، وأن المصلحة العامة ما هي إلا مجموع المصلح الفردية وانه لا يوجد تعارض بينهما. ولقد اقتصر دور الدولة في هذه الفترة على الأمن والدفاع لذا ظهر مصطلح الدولة الحامية أو الحارسة للتعبير عن ذلك (**L'Etat Gendarme**).

2) مرحلة التدخل النسبي للدولة

في بداية القرن التاسع عشر زادت رغبة الدول الغربية في زيادة ثروتها ومضاعفة حجم التبادل الخارجي لأجل تحقيق الفائض في ميزان مدفوعاتها فظهرت نزعات استعمارية، بحيث استعملت انجلترا التبادل التجاري كسلاح لاستعمار الكثير من الدول في آسيا وإفريقيا وسائر العالم. كذلك نادى البعض في فرنسا بضرورة تدخل الدولة لتنشط الصناعة وزيادة إنتاجيتها من أجل رفع الصادرات والعمل على توفير المواد الأولية والأيدي العاملة، مما دفع إلى احتلال واستعمار العديد من البلدان.

ولقد كان تدخل الدولة في القرن 19 (في ظل هيمنة الفكر الكلاسيكي) محصورا في مجالات محددة: الأمن والدفاع والقضاء **(الدولة الحارسة)**. فلقد كان أتباع هذا الفكر يرتكزون على تحييد دور الدولة الاقتصادي. فالتدخل حسبهم يترتب عنه زيادة في الإنفاق وبالتالي اختلال في الموازنة العامة للدولة. فمبادئ هذا الفكر ترتكز على تحييد المالية العامة للدولة، وتحميل المواطنين أعباء ضريبية أقل لتغطية النفقات الضرورية. كما أن التوازن الميزاني يقوم غالبا على الاقتراض.

لكن مع مرور الوقت تعددت صور تدخل الدولة، فمنها من كان تدخلها بهدف منع تسرب المعادن خارج حدودها، وهناك دول تدخلت لتشجيع الصادرات وتوسيع الأنشطة الصناعية إلى غير ذلك من صور التدخل التي تهدف إلى درء الأزمات وتفادي حدوثها. إلا أن هذا التدخل لم يهدف أبدا إلى إلغاء مبدأ الحرية الاقتصادية، بل كانت فقط لأجل حماية مصالح طبقة أصحاب رؤوس الأموال، وهذا ما مهد لقيام الثروة الصناعية وظهور فنون الإنتاج وتخفيض التكلفة.

وبقيام الثروة الصناعية زاد الإنتاج واتسعت الأسواق ونشطت حركة التصدير وتحولت الرأسمالية التجارية إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية. ونظرا لان الفكر الاقتصادي ناتج عن التطور الاقتصادي، فقد

ظهرت المدرسة الكلاسيكية التي دافعت عن الحرية الاقتصادية وأطلق على روادها الطبيعيون (أهمهم ويليام بيتي، دافيد هيوم، جون ستيوارت ميل، فرانسوا كينية، ادم سميث...وغيرهم) حيث اعتبروا أن الظواهر الاقتصادية تحكمها قوانين طبيعية، وبنيت الدراسات على أساس العلاقات الحقيقية للإنتاج الرأسمالي (استبعاد النقد). كما يري رواد هذه المدرسة أن الاقتصاد الرأسمالي يعمل ويتطور بشكل متوازن حتى يصل إلى مرحلة التشغيل الكامل.

ونظرا لزيادة حجم التبادل واتساع الأسواق، ظهرت المنافسة الكاملة وصار الإنتاج والأسعار خاضعان لآلية جهاز الأسعار (**اليد الخفية** كما سماها ادم سميث)، وهنا كان تدخل الدولة لحماية أسس هذا النظام وقيامها بالأنشطة التي يحجم عن تمويلها القطاع الخاص لعدم توافر حافر الربحية. أي أن الدولة تتدخل للحفاظ على الحرية الاقتصادية ولتحويل بعض الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي. وهذا ما انعكس على مالية الدولة باقتصار إنفاقها العام على السلطة السيادية وبعض المشاريع الاجتماعية ومشاريع الأمن والدفاع.

وفي ظل هذا الفكر انحصرت الأهداف في مجرد الحصول على موارد مالية باعتبارها مستهلكة للدخل وليس منتجة له. وهذا لأجل تغطية نفقاتها العامة في أضيق الحدود. كما أن العبء الضريبي على الأفراد كان قليل وهذا حتى يساعد على زيادة التكوين الرأسمالي، وبالتالي ساعد على التوسع الاقتصادي. كما كانت الدول تلجا إلى القروض الداخلية أو الخارجية لسد عجز الميزانية. واستمرت هذه الفلسفة لفترة طويلة إلى أن ظهرت الأزمة الاقتصادية العالمية وأثبتت خطأ الفكر الكلاسيكي. ومن ثم ظهر الفكر الكينزي والذي تم تبني أفكاره. وقد ساهمت أفكار كينز في خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة الاقتصادية (أزمة 1929).

3) البداية الحقيقية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

يمكننا القول أنه بداية من القرن التاسع عشر بدأت الآراء تتعدل وتتغير بالتدريج. وقد مهد ذلك لبلورة أفكار المدرسة الحدية وعلى رأسها فالراس وجيفونز والفريد مارشال الذين أيدو نظرية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار والعدالة الاجتماعية. كما أن كتاب المدرسة الحدية لم

يهملوا ضرورة توسيع نطاق المعاملات الداخلية والخارجية بل أكدوا على أهميتها (مثل نظرائهم الكلاسيك)، إلا أن الجديد بالنسبة إليهم هو الاعتراف بندرة بعض الموارد الاقتصادية، ومن هنا على المستهلك العقلاني التوفيق بين دخله ورغباته. كما أكدوا على أن التطور الاقتصادي يؤثر على سلوك الوحدات الاقتصادية (مستهلك منتج منظم)، مما يؤثر على الاقتصاد ككل. لذا اهتم الفريد مارشال بتحليل ظروف المنافسة الاحتكارية وأيضا منافسة القلة. لكن رغم ذلك فشلت هذه الأفكار في إيجاد الحل الأمثل للخروج من المشكلة الاقتصادية الحادة التي تعرض لها النظام الرأسمالي عام 1929. وأظهرت أزمة الكساد ضرورة الاهتمام بالموارد المتاحة قصد مواجهة البطالة. وهذا هو أهم مبادئ الفكر **الكينزي** الذي نبع من النظرية العامة للتوظيف والتي جاءت بمثابة حلول جزئية للمشكلة الاقتصادية.

فبعد الحرب العالمية الأولى تم إعادة النظر في المبادئ المالية الكبرى للنظرية الكلاسيكية. حيث حلت الدولة المتدخلة محل الدولة الليبرالية، بهدف تحسين الأداء الاقتصادي، وتحقيق العدالة وإعادة التوزيع. فمعالجة الأزمات قد تطلب التدخل الفعلي والايجابي للحكومات لمعالجة وتصحيح المسار الاقتصادي وإعادة توازنه، إما بسبب نقص الطلب الكلي الفعال (في الولايات المتحدة الأمريكية) أو بسبب نقص الطلب على الصادرات (بريطانيا).

لقد تلخصت هذه الأفكار في قيام الولايات المتحدة بزيادة الإنفاق وإقامة المشاريع العامة، وبهذا إعطاء دفعة قوية للإنفاق الفردي وبالتالي الخروج تدريجيا من الأزمة. أما انجلترا فقد خفضت من عملتها حتى تزيد من الطلب على صادراتها وبهذا أصبحت سوق صالحة للشراء منها وغير صالحة للبيع فيها. مما قلل من حجم واردتها ومن ثم استطاعت أن تقلل من تيار التدفق النقدي الخارجي وتزيد من التدفق النقدي الداخلي، وبالتالي الخروج من الأزمة. فكل الحلول المعتمدة كانت تعكس زيادة عبئ الإنفاق العام للدولة سوءا على عوامل الإنتاج اللازمة للتوسع أو بصيانة المرافق العامة أو مشاريع البنية التحتية لزيادة معدلات تشغيلها.

لقد تطور دور الدولة بشكل ملحوظ منذ سنوات 1950، طبعا حسب أهمية الإنفاق الحكومي بكل بلد. فالبلدان المتقدمة تدخلها يهدف لتصحيح وضبط آليات اقتصاد السوق. فمثلا في حالة الانكماش

تقوم بزيادة الإنفاق –لاسيما في مجال المرافق العامة– وتقليص حجم الضرائب لأجل بعث النشاط الإقتصادي.

أما في البلدان النامية فعادة ما تكون نفقاتها أكتر من إيراداتها وهذا لاعتبارات سياسية وإيديولوجية وتاريخية وغيرها. فهذه البلدان تعرف نمو ديمغرافي متزايد، كما أن هناك تفاوت بين طبقاتها الاجتماعية ما يجعل النفقات الاجتماعية مرتفعة، كما أن هناك نقص في البنية التحتية يتطلب استثمارات عمومية كبيرة.

ومن خلال التحليلات السابقة للنشاطات الاقتصادية يتضح لنا سهولة التفرقة بين الاقتصاد الخاص والاقتصاد العمومي. فالاقتصاد الخاص هو العلم الذي يتخذ من نشاط الفرد والمشروع الخاص في سعيهما لتحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات نطاقا لدراسته. أما الاقتصاد العمومي فهو ذلك العلم الذي يتخذ من النشاط الاقتصادي للدولة في سعيها لتحقيق أهداف المجتمع مجالا لدراسته.

ففي دراستنا للاقتصاد العمومي لا بد لنا أن نبحث عن كيفية تحديد الحجم الأمثل والشكل الأفضل للتدخل الحكومي؟ وكيف يتم رسم السياسة الاقتصادية للدولة؟ وما هو التوزيع الأمثل لموارد المجتمع الاقتصادية المحدودة بين استخدامات القطاع العام والقطاع الخاص؟ وكيف يتحقق هذا التوزيع ؟ وغير ذلك من التساؤلات.

وهكذا فان تقسيم علم الاقتصاد إلى قسيمه الاقتصاد الخاص والاقتصاد العام يقوم على :

- اختلاف الهدف من النشاط الاقتصادي، فالاقتصاد الخاص هدفه تحقيق أقصى إشباع ممكن، في حين أن هدف الاقتصاد العمومي هو إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع.
- اختلاف القائم بالنشاط الاقتصادي، فالاقتصاد الخاص يعني بالنشاط الاقتصادي للفرد والمشروع الخاص في حين أن الاقتصاد العمومي يهتم بالنشاط الاقتصادي للدولة.
- اختلاف المبادئ التي تحكم الفرد والمشروع الخاص عن تلك التي تحكم الدولة في مزاولتها لنشاطاتها الاقتصادية.

لكن الإشكال المطروح يكمن في أن انفراد الدولة بسلطة السيادة وعدم خشيتها من عوامل المنافسة وإحكام جهاز الأسعار يرفع عنها الضغوط التي تدفعها إلى أداء الأعمال بكفاءة وفعالية، وهذا ما دفع علماء الاقتصاد العمومي إلى البحث عن حوافز وضوابط أخرى ترغم الدولة على مراعاة وتحقيق الكفاءة المثلى في نشاطاتها الاقتصادية. فسلطة الدولة في فرض الضرائب والتأميم وغير ذلك يحتم البحث في قواعد علمية تسترشد في ممارستها لهذه السلطة السيادية.

ثانيا : الدولة ووظيفة التخصيص

لقد تطرقنا من خلال ما سبق إلى تطور دور الدولة في الاقتصاد، هذا الدور يختلف حسب حجم تدخلها ومجاله. فلكل بلد خصوصياته، وهو ما يجعل مجالات التدخل وطرقها مختلفة. كما أن الاختلاف في مجال التدخل قد يختلف عبر الزمن أو الظروف.

1) مدخل نظري

يبرر الاقتصاديون التدخل العمومي بعجز السوق عن توفير الإنتاج الضروري. أين يتخذ تدخل الدولة أشكالا متعددة:

1-1) الاحتكار الطبيعي

هو فرع أو شعبة تتميز وظيفة الإنتاج بها بمردود سلمي عادة ما يكون متزايد (نظريا غلة الحجم متناقصة)، وهذا بفعل قوة الاحتكار الذي يقال عنه احتكار طبيعي. وكذلك من خلال عملية التركيز المميزة للموارد التي تؤدي إلى الإنقاص من الرفاهية الاجتماعية (**bien-être social**) نظرا لطبيعة الريع الاحتكاري. وهذا النوع من الاحتكار يميز عادة نشاطات الشبكات (النقل، الطاقة، الاتصال) التي تتطلب تكاليف ثابتة مرتفعة جدا تدفع إلى جعل التكلفة المتوسطة الدنيا لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال عارض واحد. ولأجل تفادي تشكيل الاحتكارات، تقترح مدرسة هافارد (**Harvard**) رقابة عمومية على عمليات الاندماج والاستحواذ (**fusion acquisitions**) ووضع القواعد الموجهة لدحض وضعيات السيطرة على الأسواق والاحتكارات.

2-1) الآثار الخارجية (les externalités)

اكتشفها مارشال **(Alfred Marshall)**، حيث تعرف على أنها الآثار السلبية أو الايجابية الناتجة عن عقد اقتصادي بتأثيره على عدة أعوان اقتصادية أخرى، دون تعويض نقدي، فالتلوث الحاصل من النشاط الصناعي يشكل آثار خارجية سلبية ما يجعل ميكانيزمات السوق عاجزة عن تفاديه. كما أن الابتكار بمؤسسة معينة يمكن أن يستفيد منه الآخرين من خلال المحاكاة (التقليد)، وهو ما ينتج عنه آثار خارجية ايجابية. لذا تلجأ المؤسسات إلى تخفيض استثماراتها في البحث والتطوير كي لا يستفيد منه المنافسين، وهذا يعني خسارة كبيرة للمجتمع. لقد بين كل من **روبرت لوكاس، روبرت بارو وبول رومر (Robert Lucas, Robert Barro, Paul Romer)** أن الآثار الخارجية الايجابية للتكوين، المنشات والبحث تسمح بتغذية النمو الاقتصادي المتجانس، وهذا ما يدفع الدول إلى التدخل لأجل الصالح العام في تنظيم هذه المجالات أو في انجاز وإنتاج هذه المجالات والنشاطات.

2) طرق تدخل الدولة

يمكن أن يكون التدخل في مجال الإنتاج أو في مجال التنظيم (أو التشريعات):

2-1) مراقبة الإنتاج

يقترح موريس آليا **(Maurice Allais)** تأميم النشاطات القابلة لإحداث احتكارات طبيعية، وهذا ببيع السلع والخدمات بتكلفتها الحدية وبتدعيم المؤسسات المعنية، لأنه بوجود مردود سلمي متزايد تبقي التكلفة المتوسطة دوما أكبر من التكلفة الحدية. كما يمكن للدولة والجماعات الإقليمية التوفر على العديد من الوسائل التي تسمح لها بطريقة غير مباشرة بمراقبة المنتجات أو الخدمات المقدمة من طرف مصالحها. فالرقابة المباشرة يمكن أن تتمثل في مراقبة رأس المال من خلال المساهمة في بعض المؤسسات الخاصة أو من خلال إنشاء الفروع.

2-2) القواعد التنظيمية la réglementation

تختلف طرق التنظيم حسب المدارس:

- **مدرسة الاقتصاد العمومي المعيارية (L'école L'économie Public Normative)**: في حالة حصول الآثار الخارجية يقترح **ارتور سيسل بيجو (Arthur Cecil Pigou)** نظام رسوم وإعانات تعويضية محسوبة بطريقة تسمح بتحقيق الكفاءة الاجتماعية **(l'optimum social)**. وهنا يفترض هذا الاقتصادي وجود إدارة تتوفر على معلومات مثالية وقادرة على تحرير واتخاذ قرارات مناسبة تسمح بالحصول على كفاءة من الدرجة الأولى.
- **مدرسة الاقتصاد المؤسساتي (L'école de L'économie Institutionnelle)**: ينصب تفكير النيوليبرالي **رونالد كوز (R. Coase)** حول تكاليف المعاملات (اختيار الموردين، تفاوض، وغيرها)، فلا يكون للمنظمة منفعة إلا إذا أمكنها اعتماد إجراءات تسمح لها بتخفيض هذه التكاليف. وبالنظر إلى ذلك فالقواعد الموضوعة من طرف السلطات العمومية لها مبرر اجتماعي إذا وفقط إذا كانت تكاليف معاملات هذا الحل أقل من طرق التسيير الأخرى وكذلك أقل من تكاليف المشكلة في حد ذاتها.

فمثلا في حالة وجود الآثار الخارجية **(Les Externalités)**، يتمنى **كوز** عدم التزام الدولة ويقترح توزيع النشاطات التي ينتج عنها آثار خارجية إلى عون اقتصادي خاص، والعلاقة مع المستفيدين تصبح بعدها خاضعة لميكانيزمات السوق (أي إدخال الآثار الخارجية "**Théorème Coase**") وهذا من خلال تداول هذه الآثار في السوق. فمثلا المؤسسة التي تقوم باستعمال طريق ما (تدميره أو اهتلاكه) من خلال شاحنات النقل الثقيلة تمتلك حقوق ملكية. وبالتالي عليها أن تتحمل مسؤولية التصليح. لذا على المستعملين الآخرين دفع حقوق المرور. كما يمكن أن يكون الأمر عكسيا مع المستعملين العاديين الذين يمكن أن يكونوا مالكين والمؤسسة تتحمل الدفع.

فبنفس الشكل ولأجل الحد من الأضرار، تضع السلطات العمومية "حقوق التلويث" لعون اقتصادي خاص يمكنه بيعها لأعوان (أو فاعلين اقتصاديين) آخرين، كتكلفة تسمح بتمويل إعادة تصليح أو ترميم البيئة الذي يستوجب مراعاة بعض المعايير طبقا لمبدأ "ملوث دافع" **(Pollueur- Payeur)** المعتمد على

المستوى الدولي من خلال برتوكول كيوتو **(Protocole De Kyoto)**. فالدولة لا تتدخل إلا مرة واحدة عند توزيع حقوق الملكية، ومن خلال هذا تنخفض التكاليف إلى أدنى مستوى ممكن.

- **مدرسة الاقتصاد العمومي الجديدة (L'école de la Nouvelle Economie Public):** يتكفل أعوان الدولة بمراقبة تطبيق القواعد التنظيمية ويصطدمون بصعوبات تنقص من فعالية هذا المنطلق، فيعانون أولا وقبل كل شيء من عدم تناظر المعلومات **(Asymétrie D'information)**، لان المنتج له معرفة أفضل بمؤشرات الأعمال، أما الأفراد الخارجين فهم لا يتوفرون بالضرورة على الدعائم الضرورية ومصداقيتهم عادة ما تكون محدودة. فمثلا، اختبار مدى احترام قواعد الحذر المفروضة على البنوك، يعتبر أمرا معقدا حيث يرتكز على الثقة. لكن يمكن للصالح الفردي للمراقبين أن يضر بشفافية العملية. والحلول تكمن في إبرام عقود تربط السلطات العمومية والعون الاقتصادي الخاص أو في تشييد حوافز اقتصادية. ففي حالة الاحتكار الطبيعي ومن خلال تحديد سقف السعر يجب تحفيز المنتجين إذا قلت الأرباح (نظرا لعدم انخفاض التكاليف) وهذا بتخفيض التسعيرات المفروضة. وبالتالي الحصول على كفاءة من الدرجة الثانية، يعني رفاهية اجتماعية قصوى أخذا بعين الاعتبار للقيود المفروضة.

- **مدرسة الاقتصاد الايجابي للتنظيم (Ecole de L'économie Positive de la Réglementation):** هي مدرسة حديثة تأسست خلال سنوات الثمانيات، حيث ترى مدرسة شيكاغو (بقيادة **بومول Baumol وبوسنر Posner**) أن مفهوم الأسواق المرفوضة أو المتنازع فيها (**Les Marches Contestables**) أين مجال المنافسة يفرض على المؤسسة وضعية احتكار، تدفع العارضين الجدد إلى رفض هذه الوضعية. فاستخلص الاقتصاديون أنه على الدولة إلغاء التشريعات لأجل مواجهة الاحتكار وهذا بإزالة وسائل الحماية. والمثال الأكثر دلالة على هذه الإستراتيجية يتجسد في إلغاء قوانين النقل الجوي بالولايات المتحدة أولا ثم ببقية دول العالم. ويشك **جورج جوزيف ستيلغر (George Joseph Stigler)** في نية ممثلي السلطات العمومية (عارضي التنظيمات) الذين ينتظرون مقابل من المؤسسات (طالبي الحماية من منافسة بقية العالم). فسياستهم تهدف إلى إعادة (إدماجهم) انتخابهم أكثر مما تهدف إلى تحقيق الرفاهية الجماعية (دون التكلم عن الفساد المحتمل). فأعوان الدولة يسعون إلى تحقيق مآربهم الشخصية. وهذا التحليل يقود إلى التصريح بعدم شرعية التنظيمات أوالتشريعات.

الدرس الثالث:

موضوع الاقتصاد العمومي وتطوره

تمهيد:

تتعرض المالية العامة في الغالب إلى عرض القواعد المطبقة في المجال العمومي والتأكيد على أهميتها وأهمية استغلال القانون الضريبي. كما أنها تهتم أحيانا بالأساليب الفنية والمالية التي تأتي تكملة وتفسيرا لهذه القواعد. لكن نطاق علم المالية العامة تطور من مجرد الموازنة بين الإيرادات والنفقات إلى كونه انعكاسا للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المميزة لهذا العصر. ونظرا لهذه الأهمية يجب الأخذ بعين الاعتبار لعدة متغيرات اقتصادية، اجتماعية، إحصائية....الخ.

إن هذا التطور يقودنا إلى مفهوم جديد هو علم "**الاقتصاد العمومي**"، الذي يهتم بدراسة المشاكل المطروحة من خلال التفاعلات الحاصلة بين عدة أفراد، هذه المشاكل يتم معالجتها من خلال الجماعات الإقليمية (أو المحلية)، والحكومة أو الدولة. وتعتبر هذه الأخيرة فاعل مهم في الاقتصاد العمومي، ومن هنا يظهر أن هذا العلم هو تطور لعلم المالية العامة، ولهذا العلم علاقة وثيقة بعدة علوم أخرى منها: علم القانون[1]، الإحصاء، المحاسبة القومية...الخ. ويهتم هذا العلم بدراسة الظواهر المالية وآثارها العامة، وكذلك الاهتمام بتحليل التدفقات المالية وأثر الاقتطاعات الضريبية على الاقتصاد القومي (الوطني) وأثر الإنفاق العام على كل من الاستثمار والتنمية.

ويعتبر الهيكل الاقتصادي من المحددات المؤثرة على علم المالية العامة الحديثة، ففي الكثير من الحالات تكون الاقتطاعات الضريبية –***باعتبارها أهم مورد من الموارد العامة***– غير كافية لتغطية النفقات العامة. كما أن نجاح أي نظام ضريبي يتطلب قدرا من الفنون الضريبية. وفي هذه الحالة تصبح العمليات المالية إحدى الأدوات المميزة للسياسة الاقتصادية العامة. ومن هنا نجد أن لعلم الاقتصاد العمومي نقطة التقاء بجميع العلوم الإنسانية سواء أكانت قانونية، اقتصادية، اجتماعية أو سياسية.

[1] **لا سيما فرعي القانون العام: الإداري والدستوري. فالتشريع الضريبي يقوم على أساس علم القانون، حيث لم يستقل علم المالية العامة عن القانون العام إلا في نهاية القرن التاسع عشر**

أولا: مجال الاقتصاد العمومي

لتحديد نطاق ومجال موضوع الاقتصاد العمومي من الضروري وضع تعريف محدد لهذا العلم وذلك حتى نستطيع البحث في محدداته وأدواته. وقبل الوصول إلى تعريف محدد من الضروري الإشارة إلى أن المشاكل المالية يمكن أن تدرس أو تعالج من خلال زاويتين: **وجهة النظر الاقتصادية**؛ و **وجهة النظر القانونية**.

فإذا كانت المالية تشكل جزء من الثروة الاقتصادية القومية، فإنها يجب أن تضم العلم الذي يدرس الثروة وسلوكيات الأفراد تجاهها، وهذا هو موضوع علم الاقتصاد. كما أن هناك فرع من فروع علم الاقتصاد. ألا وهو الاقتصاد السياسي الذي يهتم بدراسة الثروة في شكل تدفقات مالية خلال فترة معينة.

ثانيا: ماهية علم الاقتصاد العمومي

إن أهمية هذا العلم جعلته يدرس بصفة مستقلة عن علم القانون الإداري. واتساع دائرته جعل منه علما شاملا يتضمن دراسة السياسة المالية، سياسة الميزانية العامة، والسياسة الضريبية، فضلا عن تغطية هذا العلم لكل من التشريعات المالية والسياسية المالية. ومن هذا المنطلق فإذا كان علم الاقتصاد يبحث عن تحديد الحاجات الفردية وكيفية إشباعها في ضوء الموارد المتاحة والممكنة داخليا وخارجيا، فان الاقتصاد العمومي لا بد أن يهتم بدراسة الحاجات العامة ووسائل إشباعها في ضوء إمكانيات الموارد العامة والممكنة.

و من هنا نجد أن هناك فرق بين مالية الدولة ومالية الأفراد، وبالتالي بين نقود الدولة ونقود الأفراد.

ثالثا: نقود الدولة ونقود الأفراد

تعتبر المالية العامة (في معناها الضيق) العلم الذي يبحث في نقود الدولة، هذا المفهوم معقد للغاية ويجب تحديده. كذالك من الضروري الإشارة إلى أن المالية العامة في تناولها للنقود الخاصة

بالأفراد تتطلب دراسة الثروة التي في حوزتهم سواء في شكل تدفقات نقدية أو في أشكال أخرى. وبالرغم من اختلاف الهدف وهو المحرك الأساسي لكل من المالية العامة والمالية الخاصة إلا أن هناك تداخل وترابط وسمات مشتركة بينهما. فمثلا نجد أن للتمويل العام والتمويل الخاص مشاكل قد تكون متشابهة مثل: ضرورة موازنة الميزانية (سواء كانت خاصة أو عامة)، مشكلة تحديد النفقات والعمل على تخفيضها، مشكلة السيولة سواء تعلق الأمر بالمركز المالي للمشروع أو بالنسبة لدرجة سيولة الاقتصاد القومي، المشاكل المحاسبية والإدارية وغيرها.

إلا أن هذا لا ينفي الاختلافات الجوهرية ألا وهي:

1. التوازن بالنسبة للنشاطات المالية الخاصة يتحقق عن طريق ميكانيزمات السوق أو الأسعار (تقابل العرض والطلب). إلا أن الأمر يختلف بالنسبة للأنشطة المالية العامة فهي خاضعة لتدخل الحكومة وقراراتها التي هي أصلا قرارات السلطات العليا.
2. إن الدولة تمتلك سلطة الإجبار وقوة الإلزام وهذا ما يمكنها من تحقيق الاقتطاعات اللازمة للحصول على مستحقاتها. وهي في نفس الوقت ملتزمة بالوفاء بتعهداتها سواء في صورة إنفاق عام أو في سداد الديون العامة..الخ، دون حاجاتها إلى القضاء. وعلى العكس من ذلك النشاط المالي الخاص لا يملك سلطة الالتزام وعليه في بعض الأحيان اللجوء إلى القضاء لحل المنازعات المتعلقة بمتطلباته ومستحقاته.
3. المحرك الأساسي لأي نشاط خاص هو الربحية وبأقل قدر من المخاطر، فالربحية وعامل التأكد هو المحركان الأساسيان لأي مشروع خاص. أما بالنسبة للأنشطة العامة فقلما تهدف إلى الربحية، فهي تهدف لإشباع الحاجات العامة وهذا بزيادة درجة الرفاهية الاجتماعية.
4. الإمكانيات المتاحة للدولة عادة ما تكون أكبر بكثير من تلك الإمكانيات المتاحة للمشاريع الفردية.

رابعا: تعريف الاقتصاد العمومي

من خلال ما تم التطرق إليه يظهر أن الاقتصاد العمومي هو التطور الحديث لعلم المالية العامة، فحتى نصل إلى تعريف علم الاقتصاد العمومي يجدر بنا التعرض للآراء المتعددة الخاصة بتعريف علم المالية العامة. فلقد تعددت وتنوعت الآراء بخصوص تعريف هذا العلم الذي تطور وأصبح في معناه الحديث علم الاقتصاد العمومي والذي ظهر نتيجة لتطور موضوع المالية العامة واتساع نطاقه.

فلقد عرفه دالتون **(Hugh Delton)** علم المالية العامة بأنه العلم الذي يدرس كل من الإيرادات والنفقات العامة وكيفية توازنها، وأن أحسن الأنظمة المالية هي الأنظمة التي تضمن تحقيق اكبر قدر من المزايا الاجتماعية.

كما رأى جاستون **(Gaston)** أن مفهومه يتمثل في الكيفية التي توزع بها الأعباء الناجمة عن زيادة الإنفاق العام على جميع طبقات الشعب. وهناك آخرون يعتقدون أن علم المالية العامة هو العلم الذي يقتصر على دراسة الوسائل التي تحصل بها الدولة على إيراداتها العامة حتى تتمكن من تغطية نفقاتها العامة.

ومن خلال هذه الآراء نجد أن مجال المالية العامة يعكس لنا حيادها التام الذي يتماشى مع دور الدولة الحيادي في النشاط الاقتصادي وتدخلها لحل الأزمات فقط.

أما المظهر الحديث للمالية العامة فهو ما يتضمنه ***الاقتصاد العمومي الذي تطور بفعل تطور الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، التي أصبحت تتطلب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ليس فقط للحد من الأزمات بل كذلك لمعالجة الاختلال الناجم عن عجز نظام السوق في إشباع الحاجات العامة والجماعية. وإعادة توزيع المداخيل بغرض زيادة الرفاهية. وترشيد استغلال الموارد المتاحة وإعادة تخصيصها لهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.***

فالاقتصاد العمومي هو نتاج تغير الأنظمة الاقتصادية وتطور دور الدولة، لذا أصبح موضوعه يتعلق بكل ما يخص الأنشطة المالية، وجميع الآليات المتعلقة بالتمويل العام والناتجة عنه. ومن هنا يمكن تعريف علم الاقتصاد العمومي بأنه: ***العلم الذي يدرس جميع الظواهر المتعلقة بالنشاط المالي للدولة، وما ينتج عنه من أثار اقتصادية واجتماعية وسياسية. بمعنى آخر هو العلم الذي يهتم بدراسة النشاط المالي وجميع السياسات المالية التي تنتجها الدولة للتأثير على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي.***

خلاصة:

من خلال ما سبق نجد أن علم الاقتصاد العمومي هو جزء من علم الاقتصاد السياسي الذي يدرس سلوك الهيئات الاقتصادية العامة والخاصة. ويمكن تلخيص أهم العناصر فيما يأتي:

– بالرغم من تداخل نطاق علم المالية العامة، فقد استطاع الاقتصاد العمومي أن ينفصل تدريجيا عن بقية العلوم الأخرى.

– تطور هذا العلم بمفهومه الحديث برز باستقلاله عن بقية العلوم الأخرى من خلال تطور الفكر الاقتصادي للدولة ودورها وفلسفتها الاقتصادية.

– هذا العلم أصبح أشمل من علم المالية العامة. حيث يهتم بدراسة الظواهر الكلية (سواء كان إنفاق استثماري عام أو إيرادات عامة) ويتطرق أيضا لدراسة تأثير هذه الظواهر على آليات النشاط الاقتصادي العام. كما أن اتساع إطار هذا العلم يرتبط بالنظام الاقتصادي العام وكذلك الهيكل الاقتصادي ومستوى استخدام أدوات السياسة المالية من اجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة.

=

الدرس الرابع:

الحاجات العامة والمنتجات العامة (مدخل عام)

تمهيد

إن حرية الفرد كمنتج وكمالك لعناصر الإنتاج في اختيار نوع العمل الذي يعمله يحدد دخله وثروته وقدرته الاقتصادية. كما أن حرية الفرد كمستهلك في اختيار السلع والخدمات التي تشبع حاجاته ورغباته هي التي تحدد أنواع وكميات السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع. فنظام السوق ما هو إلا هيكل تنظيمي لتلاقي العرض والطلب.

والإشكال المطروح بالرجوع إلى قوائم حاجات ورغبات الأفراد هو:

هل يستطيع نظام السوق إشباع كافة الحاجات؟

أولا: الحاجات العامة الاجتماعية

تعتبر من بين أهم الحاجات رغبة الفرد في العيش بأمان، وهو ما يتطلب توفير خدمات الدفاع والأمن والعدالة. ولكن هذه الخدمات تحتاج إلى مبالغ طائلة يعجز الفرد عن تقديمها. كما أن منافع هذه الخدمات تعود على المجتمع ككل وبلا استثناء. ويتعذر استبعاد أي فرد من هذه المنافع سواء ساهم في تكلفتها أو لم يساهم، وهذا ما يدعو إلى إخفاء حقيقة حاجيات الأفراد إلى مثل هذه الخدمات حتى لا يساهموا في إنشائها، كما أنه من الصعب تحديد سعر لهذه الخدمات.

وبالتالي لو ترك الأمر لنظام السوق لما أمكنه إشباع هذا النوع من الحاجات العامة، كذلك يتطلب إشباعها البحث عن طرق أخرى لتمويلها. ومن هنا يقتضي الأمر تدخل الدولة لتخصيص بعض موارد المجتمع الاقتصادية لتوفير مثل هذه الخدمات وإشباع ***الحاجات العامة الاجتماعية.***

ثانيا: الحاجات العامة المستحقة

هناك نوع آخر من الحاجات العامة مثل مشاريع الري والصرف الصحي ومشاريع الطرق والكهرباء وغيرها من السلع والخدمات التي لا يستطيع نظام السوق توفيرها بالقدر الكافي. وهذا نظرا لان منافع مثل هذه المشاريع تكون على المدى الطويل وتتطلب استثمارات كبيرة جدا يصعب على رجال الأعمال تحمل مخاطرها. ومن هنا يقتضي الأمر تدخل الدولة منفردة أو مكملة للقطاع الخاص لتوفير القدر اللازم من هذه ***الحاجات العامة المستحقة.***

ثالثا: الحاجات المستحقة والجديرة بالإشباع.

هناك نوع ثالث من الحاجات يستطيع نظام السوق أن يوفره لكن بقدر يقل كثيرا عن متطلبات المجتمع. مثل: التعليم والصحة. فارتفاع تكلفة إنتاج هذه الخدمات تجعل مساهمة رجال الأعمال فيها محدودة نسبيا. كما أن تكاليفها المرتفعة تتطلب مساهمة الدولة لكي يستفيد من هذه الخدمات كافة أفراد المجتمع. ومن هنا يقتضي الأمر تدخل الدولة مكملة للقطاع الخاص لتوفير القدر اللازم لأفراد المجتمع من هذه ***الحاجات المستحقة والجديرة بالإشباع***.

رابعا: حاجات غير مستحقة

هناك نوعا آخر من الحاجيات يقدمه نظام السوق بقدر يزيد كثيرا عما يتطلبه صالح المجتمع، مثل السجائر والخمور والمخدرات. ونظرا لان مثل هذه السلع تؤدي إلى الإضرار البدني والعقلي وارتفاع نفقات العلاج. يقتضي الأمر **تدخل الدولة لتقييد** إنتاج وتداول مثل هذه السلع والخدمات.

وفي الكثير من حالات نظام السوق لا يأخذ رجال الأعمال بعين الاعتبار عناصر التكلفة الاجتماعية أو النفع الاجتماعي، ما يدفع الدولة إلى التدخل لتوجيه الموارد الاقتصادية. مثل حل أزمة السكن وتخفيض الإيجار والربط بشبكة المواصلات...الخ. فتدخل الدولة مطلوب لإشباع الحاجات التي لا يمكن لنظام السوق (في تصوره النظري) إشباعها.

ونظرا لما سبق ذكره فان اختلاف هيكل توزيع الثروات والدخول في اقتصاديات السوق، يقتضي تدخل الدولة لإعادة التوزيع قصد تخفيف حدة التفاوت بين طبقات المجتمع، أو لأجل إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية للمجتمع نحو استخدامها الأمثل وتوجيهها نحو التفضيلات الحقيقية لأفراد المجتمع. وفي حالات أخرى تدخل الدولة يهدف لتحقيق الاستقرار والحد من الآثار الاقتصادية السيئة الناتجة عن حالتي التضخم والكساد الواجب مواجهتها وكذلك تحقيق معدلات مثلى للتنمية الاقتصادية.

ويمكن تلخيص **دور الدولة الاقتصادي** في النقاط الآتية:

- ***إشباع الحاجات العامة بكافة أنواعها وإعادة توزيع الدخول والثروات.***
- توجيه موارد المجتمع الاقتصادية نحو استخداماتها المثلى.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي سوءا كان ناتجا عن عوامل داخلية أو خارجية.

- تحقيق المعدلات المثلى للتنمية الاقتصادية.

خلاصة

من خلال ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

– هناك بعض المنتجات العامة مثل الدفاع والأمن يفشل تماما نظام السوق (أو الأسعار) على إشباعها، يتفق على تسميتها بالمنتجات الاجتماعية والحاجات التي تشبعها تسمى بالحاجات الاجتماعية.

– هناك بعض المنتجات العامة مثل التعليم والصحة. يستطيع نظام السوق إشباعها جزئيا. حيث أن الكميات التي يوفرها نظام السوق تكون أقل بكثير من الكميات المثلى التي تتفق مع التفضيلات والرغبات الحقيقية لأفراد المجتمع. ويتفق على تسمية هذه المنتجات بالمنتجات المستحقة والحاجات التي تشبعها أيضا بالحاجات المستحقة والجديرة بالإشباع.

– هناك بعض المنتجات العامة مثل مشاريع الري والمرافق العامة يعجز نظام السوق عن إشباعها ودرجة مخاطرتها كبيرة جدا. ما يستلزم تدخل الدولة لإشباع هذه الحاجات بصورة منفردة وفي حالات أخرى بصورة مكملة.

– هناك بعض المنتجات قد يصاحب إنتاجها أو استهلاكها تكاليف خارجية مثل السجائر والخمور والمخدرات، ونظرا لضررها، على الدولة الحد من أضرارها بفرض الضرائب غير المباشرة.

الدرس الخامس:

الحاجات العامة والمنتجات العامة

(تقسيماتها وخصائصها)

تمهيد

توجه السلع العامة لجميع المستهلكين دون تحديد نصيب كل فرد على حدى (**non-rivalité**). ويتم التزود بها عادة في شكل خدمات ذات استهلاك جماعي (غير قابلة للتجزئة). كما أنه لا يمكن إقصاء المستفيدين منها من خلال آلية نظام السعر. فخصائص المنتجات العامة تختلف عن خصائص المنتجات الخاصة. وهو ما سنتطرف له من خلال ما يأتي:

أولا: مفهوم المنتجات العامة و الحاجات العامة

يتضمن قطاع الخدمات العامة مجموعات مختلفة من الخدمات تتباين فيما بينها في بعض الجوانب الفنية. لكن هذا لا يمنع من اشتراكها في بعض الخصائص والسمات التي تميزها عن المنتجات الخاصة.

- تعريف:

تتضمن المنتجات العامة "**Publics Goods**" التي تستهدف إشباع الحاجات العامة " **publics wants**" لأفراد المجتمع مجموعة السلع والخدمات التي قد يفشل نظام السوق في إشباعها كليا أو جزئيا. ويتضح من هنا أن هناك مجموعتين من المنتجات يمكن تمييزها عن بعضها البعض.

- **المجموعة الأولى:** تتضمن مجموعة المنتجات التي يقدر نظام السوق على إشباعها كليا دون الحاجة لتدخل الدولة. ويطلق عليها السلع الخاصة "**private goods**" ولا حاجة لتدخل الدولة في إشباع حاجيات الأفراد من هذه السلع. إلا إذا كان ذلك بهدف تقديم الدعم لبعض السلع الضرورية.
- **المجموعة الثانية:** تتضمن مجموعة السلع والخدمات التي قد يفشل نظام السوق في إشباعها كليا أو جزئيا. يتفق على تسميتها في الفكر المالي بالمنتجات العامة هذه المنتجات تشبع حاجات معينة للأفراد تسمى الحاجات العامة. وقد عرف ساموسون "**Samuelson**" المنتجات والحاجات العامة وفقا لخصائصها: **بأنها تلك المنتجات التي تتسم بوجود الآثار الخارجية** "**Externalités**" **في جانبي الإنتاج والاستهلاك أو ظاهرة تزايد غلة الحجم أو الظاهرتين معا**".

واستنادا إلى مدى قدرة نظام السوق على إنتاج وإشباع هذه المنتجات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين: مجموعة اتفق على تسميتها المنتجات العامة الاجتماعية "**Social Publics Goods**" أو المنتجات العامة الصافية "**Pure Publics Goods**" وتتسم هذه المنتجات بخاصية رئيسية تميزها وهي عدم القدرة على الاستبعاد "**Non- Excludability**". ومن ثم فلا بد من تدخل الدولة لتوفير احتياجات الأفراد والمجتمع من الخدمات (مثل: الأمن، الدفاع، العدالة). أما المجموعة الأخرى من المنتجات العامة فتسمى المنتجات الجديرة بالإشباع أو المستحقة "**Merit Goods**" أو المنتجات شبه العامة "**Quasi Public Goods**" مثل التعليم والصحة...الخ. وتتسم هذه المنتجات بخاصية وجود الآثار الخارجية (منافع أو تكاليف) وأنها تخضع لمبدأ الاستبعاد. وبالتالي فان نظام السوق يستطيع إشباع حاجيات الأفراد من هذه المنتجات لكن بكميات تختلف عن الاحتياجات الحقيقية.

ومن خلال ما سبق يمكن تصنيف السلع العامة من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 01: تصنيف السلع العامة حسب خصائصها

	الإقصاء Exclusion	**عدم الإقصاء** Non-Exclusion
التنافس Rivalité	***سلع خاصة*** *Bien privé*	***سلع عامة مختلطة*** *Bien public mixte*
عدم التنافس Non- Rivalité	***سلع عامة مختلطة*** *Bien public mixte*	***سلع عامة صافية*** *Bien public pure*

ثانيا: خصائص المنتجات العامة

تتميز المنتجات أو السلع العامة (**services collectifs**) عن السلع الخاصة من حيث قاعدة المعايير الاقتصادية (التنافس، الإقصاء أو الاستبعاد). فمنذ القرن التاسع عشر طرح مازولا (**Ugo Mazzola**) نقطة انطلاق التحليل الخاص بهذه السلع والذي تطور بعد ذلك بفضل أعمال ليندل، بوان وساموسلون (**Eric Lindahl, Havard Bowen & Paul Samuelson**) وأيضا بفضل أعمال موسغراف (**Richard Musgrave**).

فاقتصاد السوق يتميز بوجود سلع أو خدمات خاصة تخضع لمبدئي التنافس والإقصاء. فمبدأ التنافس يفرض عدم استفادة شخصين من نفس السلعة في الوقت ذاته (أي ما يستهلك من فرد معين لا يمكن أن يستهلك من طرف فرد آخر). أما مبدأ الإقصاء فيفرض أنه لا يمكن للفرد الاستفادة من سلعة إلا إذا دفع ثمنها (الذي لا يدفع لا يستهلك).

وفي اقتصاد السوق يوجد كذلك سلع لا يمكن أن يطبق عليها مبدأ التنافس وكذلك مبدأ الإقصاء. هذه السلع تشكل مصدرا لإخفاق أو لاختلال الأسواق وتسمى بالسلع العامة. كما أن هناك صنف آخر من السلع تتميز بالخاصيتين السابقتين (أي التنافس والإقصاء) لكن تعتبر سلع عامة كونها تتميز بآثار خارجية (**les externalités**)، عادة ترتبط بمبدأ عدم تقاسم الاستهلاك (وحتى الإنتاج) للخدمة المعروضة. ومن المؤكد أن عدد هذه السلع محدود.

وهناك أيضا سلع عامة مختلطة تغطي حالة السلع العامة التي لا يتم احترام أحد خصوصياتها. وفي الحالات الأكثر شيوعا نجد إمكانية الإقصاء من خلال السعر (مثلا: في الطرق السيارة التي تتطلب دفع رسم العبور (**Autoroute à péage**) وهذا في الحالات التي لا تتضمن إلزامية الاستعمال ويمكن أن يترتب عنها ازدحام). لكن لا يمكن أن يكون هناك تنافس إلا إذا كان هناك إشباع للمستهلكين.

والسلع الخاصة حسب موسغراف يمكن أن تكون في بعض الحالات صنف من السلع العامة. تسمى سلع تحت الوصاية (**biens sous tutelle**) أو سلع مستحقة (**merit good**). فنظرا لأهمية هذه المنتجات توليها الأعوان العمومية أهمية خاصة. ويمكن أن تؤدي بها إلى الوصاية على الإنتاج و /أو الاستهلاك (مثلا المواد المنشطة والمهدئة التي يحتفظ بها للإستخدام الطبي...إلخ.).

ومن خلال ما سبق نستخلص أن المنتجات العامة تتسم بالخصائص الآتية:

1) الآثار الخارجية (Externalités)

تتسم المنتجات العامة بظاهرة الآثار الخارجية سواء في جانب الإنتاج أو الاستهلاك. فقد تكون هذه الآثار موجبة في صورة منافع تعود على المجتمع، أو سالبة في صورة تكاليف إضافية يتحملها المجتمع. والمنافع والتكاليف الخارجية لا يستطيع نظام السوق إظهارها. ومن ثم فالسعر السوقي لا يعكس هذه الآثار. وبصفة عامة فوجود المنافع الخارجية أو التكاليف الخارجية يجعل نظام السوق غير قادر على تحقيق التخصيص الكفء –أو الأمثل– للموارد، والذي يتحقق عندما تتعادل المنافع الحدية الاجتماعية "**UMS**" مع التكاليف الحدية الاجتماعية "**CMS**" (تحقق شرط الكفاءة). أي **UMS = CMS**.

UMS = UMP+UME (1)

حيث:

UMP: تشير إلى المنفعة الحدية الخاصة. أي المنفعة التي يستمدها المستهلك المباشر من الوحدة الأخيرة.

UME: تشير إلى المنفعة الحدية الخارجية التي تعود على الأفراد الآخرين من استهلاك أو إنتاج الوحدة الأخيرة.

CMS = CMP+CME (2)

حيث:

CMP: التكلفة الحدية الخاصة. وهي التكلفة التي يتحملها المنتج المباشر في سبيل إنتاج آخر وحدة من المنتج.

CME: تشير إلى التكلفة الحدية الخارجية التي يتحملها الآخرين نتيجة لإنتاج الوحدة الأخيرة.

أ- المنافع الخارجية والكفاءة

توجد العديد من المشاريع التي ينتج عنها منافع إضافية (خارجية) ضخمة مثل مشاريع الري الصرف الصحي والطرق..الخ. فبالرغم من أن لها منافع اجتماعية ضخمة بالمقارنة مع منافعها الخاصة، إلا أن رجال الأعمال يحجمون عن الاستثمار فيها نظرا لانخفاض منافعها الخاصة. وكذلك

ارتفاع درجة مخاطرتها وتطلبها لمبالغ ضخمة. فهذه المشاريع حيوية ينجم عنها منافع خارجية كبيرة للاقتصاد القومي، ما يتطلب من الدولة التدخل لإنتاجها.

وهناك منتجات أخرى لها منافع خارجية كبيرة مثل التعليم والصحة فمثل هذه الخدمات تتميز بتكلفة إنتاج مرتفعة نسبيا ما يجعل أسعارها مرتفعة إلى درجة تعجز فيها العديد من الفئات الاجتماعية عن إشباعها. فنظرا لضرورة هذه الخدمات يجب توفيرها حتى يتم المساهمة في رفع الدخول سوءا الفردية أو القومية.

ب- التكاليف الخارجية والكفاءة

توجد مشاريع أخرى ينتج عنها تكاليف إضافية ضخمة، وهو ما يجعل منافعها الخاصة في الغالب أكبر بكثير من منافعها الاجتماعية. وتكون هذه التكاليف عادة في شكل مخاطر تنعكس على المجتمع. فعلى سبيل المثال النقل الجوي له منافع خاصة وعامة على حد سواء، لكن له تكاليف إضافية ناتجة عن التلوث السمعي الذي قد تتعرض له المناطق العمرانية القريبة من المطارات، وهو يترتب عن التحليق على مستويات منخفضة، ما يفرض على الدولة التدخل للحد من ذلك خصوصا بتشييد المطارات بعيدا عن المناطق العمرانية.

2) عدم القدرة على الاستبعاد

تتمتع بعض المنتجات بعدم القدرة على استبعاد أحد الأشخاص من استهلاكها، مثلا إذا تم إنتاج هذه المنتجات وتقديمها لأحد الأفراد فسوف يستفيد منها الآخرون دون القدرة على استبعادهم من الانتفاع بها. وهذه الخاصية تتمتع بها **المنتجات العامة الاجتماعية** التي تعد من الخدمات العامة الغير قابلة للتسويق. وتتحدد أولويات الإنفاق العام من خلال الآليات السياسية كبديل عن آليات جهاز الأسعار ويتم تمويلها من حصيلة الموارد العامة.

3) عدم وجود تنافس في الاستهلاك

تتسم بعض المنتجات العامة بخاصية عدم وجود ظاهرة الاستهلاك التنافسي (**non rival consumption**)، أي ما يطلق عليه ظاهرة الاشتراك في الاستهلاك. فالمنفعة المستمدة من استهلاك الفرد لمنتج عام لا تؤثر على المنافع التي يتمتع بها الآخرين أي أن زيادة استهلاك أحد الأفراد لا يترتب عنها نقص استهلاك الآخرين. ومن ثم فإذا كانت الخدمة متاحة لأحد المستهلكين فإنها ستكون متاحة في نفس الوقت للبقية بنفس القدر ودون تحمل المجتمع لنفقات إضافية. وتتسم منافع هذه المنتجات بأنها غير قابلة للتجزئة وأنها مشتركة لجميع المستهلكين.

ثالثا: تقسيمات المنتجات العامة

اعتمادا على خصائص المنتجات العامة ومدى قدرة جهاز الأسعار على إشباعها يمكن تقسيمها إلى نوعين:

1) المنتجات العامة الاجتماعية (الصافية)

هي تلك المنتجات التي تشبع حاجات اجتماعية يفشل جهاز الأسعار أو نظام السوق في إشباعها كليا. وهي تشمل مجموعة السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد بمجرد وجوده في المجتمع. وهذه المنتجات تتمتع بعدد من الخصائص المنفردة حيث أنها **غير خاضعة لمبدأ الاستبعاد ولا لظاهرة الاستهلاك التنافسي (تستهلك جماعيا دون تنافس)**. وخضوعها لهاتين الخاصيتين يجعلها غير قابلة للتسعير (أو من الصعب تسعيرها) وبالتالي لا يمكن لنظام السوق إشباعها، ما يتطلب تدخل الدولة لإنتاجها وتقديمها لأفراد المجتمع مجانا والبحث عن وسائل تمويلها. ومن بين الأمثلة على ذلك: الأمن، الدفاع والقضاء.

2) المنتجات الجديرة بالإشباع أو المستحقة

هي تلك المنتجات التي تشبع حاجات مستحقة، هذه الحاجات التي يتولد عنها تأثيرات خارجية (منافع/ تكاليف اجتماعية) سواء في مجال الإنتاج أو الاستهلاك. وهذه الخاصية تجعل هذه المنتجات تتشابه مع الحاجات الاجتماعية وتختلف عن الحاجات الخاصة. لكن هذه المنتجات على عكس المنتجات الاجتماعية تخضع لظاهرة الاستهلاك التنافسي، كما تخضع لمبدأ الاستبعاد. وتدخل الدولة ضروري لإنتاج هذه المنتجات (مكملة لنظام السوق) نظرا لاعتبارات اقتصادية واجتماعية في تخصيص هذه الموارد.

و من خلال ما تم التطرق إليه يمكن القول أن هناك:

- **سلع أو منتجات عامة بصفة مطلقة**

تتميز بعدم التنافس في الاستهلاك وبعدم القدرة على الاستبعاد. فالخصوصية الأولى أي **عدم وجود تنافس في الاستهلاك** تعني أن التكلفة الكلية لا تتغير بتغير عدد المستهلكين حيث لا يمكن تحديد الكلفة الخاصة بكل فرد. فإذا اعتبرنا أن تمويل التكلفة الكلية للإنتاج يجب أن تتم من خلال ما يفعله المستعملون، فمن الضروري البحث –في ظل غياب الكلفة الحدية– عن قاعدة تحميل هذه التكلفة الإجمالية. كما أن عدم قابلية العرض للتجزئة تترجم بوجود عملية إنتاج ذات مردود ذو بعد متزايد. وهذا نظرا لأن الاستهلاك الإضافي لفرد ما لا يسمح بزيادة العرض مادام أن قدرة الخدمة الجماعية لم تتحقق. والخصوصية الثانية هي **عدم القدرة على الاستبعاد** ما يعني أن السلعة العمومية تكون متوفرة للجميع في كل مكان. وعدم القدرة على الاستبعاد يمكن أن تكون لأسباب تقنية، اقتصادية أو قانونية (مثل إلزامية التعليم المجاني).

- **السلع أو المنتجات الجماعية المختلطة**

تتمتع بتكاليف ثابتة مرتفعة، وتكاليف حدية تبقى دوما أقل من التكاليف المتوسطة، وهذا ما لا يسمح للمؤسسات بالبيع بالكلفة الحدية (لأن التكاليف الثابتة لا يمكن تغطيتها). ما يدفع إلى الاحتكار الطبيعي من طرف الدولة.

رابعا: إنتاج وتمويل السلع العامة

لا يمكن إقصاء الأفراد من الاستفادة من السلع العامة من خلال آلية السعر. فالسوق يكون محروم منها لذا من الضروري أن تقوم الدولة والإدارات العمومية بتنظيمها وتوفير الوسائل المالية التي تسمح بإنتاجها بسهولة. وهو ما يبرر دور مراكز القرار العمومية في وضع آليات لتحديد المستوى المثالي (إنتاج وتمويل) لهذه السلع. وهو ما سيتم البحث عنه من خلال التوازن الجزئي قبل الأخذ ببعده الحقيقي من خلال التوازن العام.

1) التوازن الجزئي

لقد قدم **ليندل (Lindhal)** وبعدها **بوان (Bowen)** التحليل الجزئي للعناصر الأولية لهذه الوضعية باللجوء إلى عونين اقتصاديين، يكشفان عن تفضيلاتهما الأصلية. كما يوضحون أيضا إمكانية تحديد الكمية ذاتها المعبر عن استهلاكها. وبالانطلاق من سعر التكافؤ **(Pair)** مع حصص التمويل يفشل كل منهما على أساس هذه الترتيبات في دفع ما كشف عنه. وهنا يظهر مشكل مزدوج.

-**<u>المشكل الأول</u>**: إذا حدد أحد الأعوان استعداده للدفع في ظل المنافع أو المزايا التي يحصل عليها من السلعة العامة. يعتبر حل الإنتاج غير مثالي في ظل عدم الأخذ بعين الإعتبار للإشباع المحسوس من طرف بقية الأعوان (سلوك غير تعاوني).

-**<u>المشكل الثاني:</u>** نابع من كون الكشف عن التفضيلات الأصلية للأعوان يكون أقل افتراضية. فلا شيء يمنع أي عون اقتصادي من الاستفادة من سلعة عامة دون تسديد حصته من التمويل. فإذا تمتع عون اقتصادي معين بعقلانية جوهرية (أصلية) يكون من مصلحته التصرف كعابر خفي أو سري

(Passager clandestin)،[1] حيث يأمل في أن يقوم المستعملين المحتملين الآخرين للسلعة العامة في تمويلها. وبالتالي هذا لن يساهم في علاج إخفاق السوق.

2) التوازن العام

لقد عمل ***ساموسلون*** على التوازن العام أخذا بعين الاعتبار للأعمال السابقة. حيث يرى أن الأعوان الاقتصادية تكشف عن تفضيلاتها الأصلية، وهي عبارة عن تفضيلات فردية مقبولة لها دالة منفعة جماعية تفسر اختيارات المواطنين المستهلكين للسلع العامة. لقد توصل **ساموسلون** إلى التحديد المرتبط بالإنتاج والتمويل المثالي للسلع العامة باحترام مبدأ التكافؤ أو الربح **(benefit principale)**. والحل معروف في الأدبيات بشرط **LBS** نسبة للثلاثي ليندل، بوان وساموسلون **(Lindahl, Bowen & Samuelson)**. ففي حالة التوازن، في الوضعية المثلى لباريتو **(Pareto-optimale)** مع السلع العامة، تكون التكلفة الحدية للسلعة تساوي مجموع استعدادات الدفع لمجموع الأعوان الاقتصادية. وبذلك المعدل الحدي للتحويل (سلع خاصة/سلع عامة) يساوي مجموع المعدلات الحدية للأعوان وشبه السعر (الضريبة) المدفوع من طرف الأعوان الاقتصادية والذي يسمح بتعديل المنافع الحدية الاجتماعية لمختلف الأعوان حسب مداخيلهم.

ملاحظة: الحل الأمثل يأخذ بعين الاعتبار إشباع كل الأعوان المختصة باستهلاك السلع العامة، والكشف عن التفضيلات الأصلية لا يطرح مشكلة حقيقية للعابر الخفي إلا إذا تم دمج تفضيلاته ضمن دالة المنفعة الجماعية. وهو ما يحيل إلى نظرية الاستحالة لآرو **(Arrow)**.

[1] **مثال عن الراكب السري (Passager clandestin): يمكننا تصور آلية اكتتاب يساهم من خلالها كل فرد مساهمة شخصية في سبيل السلعة العامة. ورغم أن هذه المساهمات غير فعالة بدرجة كبيرة. فكل مساهم يقارن بين ما قدمه وما يحصل عليه دون الأخذ بعين الاعتبار أن ماله يمكن أن يستفيد منه بصورة غير مباشرة مستخدمين آخرين. حيث يمكن لفرد معين أن يستفيد مجانا (دون أن يدفع أي شيء على الإطلاق) ويتصرف كراكب سري، وهو ما يضعف من إنتاج السلع العامة.**

الدرس السادس:

الآثـار الـخارجيـة

تمهيد

تميز الآثار الخارجية الحالات الاقتصادية الموجودة بين وظائف الإنتاج أو الاستهلاك المتعلقة بأعوان اقتصادية مميزة، وهي عبارة عن علاقات مباشرة غير مترجمة بعلاقات مسوقة. هذه الوضعيات للآثار خارج السوق لا يمكن للسعر ضمنها توجيه الأعوان الاقتصادية نحو قرارات تقود للأمثلية الاجتماعية، وهو ما يفرض تصنيف هذه الحالات وكذلك تصحيحها.

يعتبر تخفيض أو إدخال التكاليف الخارجية (الإجتماعية أو البيئية) من بين أهداف السياسات العمومية أو البيئية التي تعمل على زيادة رفاهية الأفراد. وفي هذا الصدد تقوم النظرية الاقتصادية الجزئية على مبدأ "***من يلوث يدفع***" . فاستيعاب الآثار الخارجية يعتبر كوسيلة لتقييد الملوثين.

ويعتمد المنهج التقليدي لإدخال الآثار الخارجية على الأدوات المالية والإجراءات التعريفية المفروضة على المستخدمين أو المتسببين. مثلا في الازدحام المروري (تتمثل هذه الإجراءات في تسعير الطرق، الدفع، قسائم السيارات، مواقف سيارات مدفوعة، ضرائب المركبات والوقود وغيرها). لكن مع ذلك التطبيق الجزئي للتسعير المباشر وعدم الأخذ بعين الإعتبار لخيارات الاستثمار في النقل غير الملوث، سيؤدي ذلك في النهاية إلى فشل سياسات إدخال الآثار الخارجية (أو استيعابها). فالتكاليف الخارجية كبيرة ويتوجب تخفيضها. والأمر لا يقتصر على استيعاب هذه التكاليف من خلال التدخلات السعرية، بل يمس أيضا الوقاية من الأضـرار.

فاليد الخفية حسب **آدم سميث**، والتي يفترض أن تخصص موارد المجتمع بكفاءة، أصبحت مع مرور الوقت، غير قادرة على إدارة الموارد الطبيعية بتجاهل التكاليف الاجتماعية التي لا تستوعبها قواعد السوق، والتكاليف الناتجة عن العوامل الخارجية أو الآثار الخارجية السلبية التي تحدث عنها بيغو **(Pigou)** منذ 1920.

و تميز الآثار الخارجية الحالات الاقتصادية الموجودة بين وظائف الإنتاج أو الاستهلاك المتعلقة بأعوان اقتصادية مميزة، وهي عبارة عن علاقات مباشرة غير مترجمة بعلاقات مسوقة. هذه الوضعيات

للآثار خارج السوق لا يمكن للسعر ضمنها توجيه الأعوان الاقتصادية نحو قرارات تقود للأمثلية الاجتماعية بمفهوم باريتو (**Pareto Optimality**)، وهو ما يفرض تصنيف هذه الحالات وكذلك تصحيحها.

أولا: مفهوم الآثار الخارجية (Externalités)

نقول بأن هناك عوامل أو تأثيرات خارجية عندما يترتب عن استهلاك أو إنتاج الفرد تأثيرات على رفاهية الآخرين، دون أن يكون هذا التفاعل موضوع معاملة اقتصادية. فالتلوث هو من بين العوامل الخارجية السلبية الواضحة: فإنتاج مصنع يمكن أن يترتب عنه تصريف منتجات ملوثة في الطبيعة قد تؤثر على الحالات الصحية وبالتالي على رفاهية السكان البيئية. بنفس الشكل الازدحام المروري هو من بين العوامل الخارجية السلبية المتبادلة حيث الذي يتعرض بالمضايقة فيها هو في نفس الوقت يضايق الآخرين. وهناك أيضا عوامل خارجية إيجابية والمثال الأكثر وضوحا هو الشبكة: فرابط الفاكس مفيد بشكل خاص للفرد مقارنة بباقي الحالات الأخرى.

بنفس الطريقة بالنسبة للمنتجات العامة، السوق يسير بصورة سيئة العوامل الخارجية: فالأفراد والمؤسسات لا تأخذ بعين الاعتبار تأثير سلوكهم على رفاهية الآخرين. فعندما يقرر سائق سيارة السير في طريق معين، فإنه لا يشعر بالتكاليف الإضافية التي تلحق بالآخرين: يحتسب فقط الوقت الذي يقضيه في السفر واستهلاكه للوقود. وبالمثل في غياب التنظيم، فإن الصناعة الملوثة لا تخضع لأي أثر للأضرار التي تسببها للآخرين. في جميع الحالات، فإن الهدف من التدخل الحكومي هو **إدخال** الأدوات اللازمة لتمكين أو تشجيع الكتابات حول الآثار الخارجية. فهذه الأخيرة قد تكون تكاليف أو منافع تترتب على المجتمع أو على وكيل آخر من جراء عمل فرد خاص، أي التأثير الحاصل على طرف ثالث. ويمكن للعوامل الخارجية أن تكون إيجابية أو سلبية، وعلى سبيل المثال نجد أن العوامل الخارجية الناشئة عن الاستثمارات في قطاع التعليم إيجابية وهامة.

أ) **الضرائب والإعانات (Taxes et subventions)**

مع مبدأ ملوث دافع (**pollueur payeur**)، نقوم بفرض ضريبة على الملوث بالطريقة التي تشير للتكاليف الاجتماعية للتلوث. فالرسوم أو الضرائب البيئية تحث الملوثين على الحد من التلوث من خلال جعلهم يتحملون الآثار الجماعية. في هذا السياق، يعتبر فيكري (**Vickrey**) من بين الأوائل الذين قاموا بتحليل فوائد (أو مزايا) التسعير الحضري (**tarification urbaine**) لأجل مكافحة الازدحام المروري والتلوث الناتج عن السيارات. فبعض المدن، مثل سنغافورة، ولندن قامت منذ فبراير 2003 باعتماد هذا النوع من الأدوات. فيمكننا أيضا عكس الحوافز (الدوافع) واقتراح، بدلا من ذلك نظام إعانات لإزالة أو تخفيف التلوث (**la dépollution**). الفكرة بسيطة: هو إعلام وتوجيه الملوث للاستفادة من المنافع الاجتماعية لمكافحة التلوث بشكل مباشر من قبله. فمعدل الدعم يتوافق أيضا مع الربح الحدي الاجتماعي لإزالة التلوث.

نظريا، التدخل الحكومي يقدم حوافز، يمكنها أن تسمح بالانتقال من وضعية غير فعالة (تلوث كبير، وقت ضائع كبير في الازدحام) إلى وضعية أكثر كفاءة، يستطيع الجميع من خلالها تحقيق مكاسب. بالرغم أنه سواء مع كل من الضريبة أو المساعدة. هناك خاسرون: الملوثين في حالة الضرائب، ودافعي الضرائب في حالة المساعدات. الحل المختلط يمكن أن يسمح بتقاسم فوائد أو مكاسب إزالة التلوث بصورة أكثر إنصافا.

ب) **أسواق حقوق التلويث (Marchés de droits à polluer)**

بالنسبة لمشاكل التلوث، فيتعلق الحلين السابقين في الواقع بتوزيع ضمني لحقوق الملكية الأصلية حول البيئة. فإصدار ضريبة يعني جعل الملوث يدفع رسوم لاستخدام البيئة، وهو الذي يتضمن الانتماء بالكامل إلى دافعي الضرائب (المساهمين). دعم عملية التطهير (أو الحد من التلويث) يعني بالمقابل شراء الحق من الملوث، للحصول على بيئة أنظف. وهنا يتطلب الأمر تقديم تصاريح (أو رخص) للتلويث قابلة للتبادل في سوق معين يتعلق بهذه الفكرة: يتم التوزيع على الشركات المسببة للتلوث، وعلى الدول، منح تراخيص للتلويث، هذا يعني رسوم أولية على البيئة. يمكن بعد ذلك تداول أو تبادل هذه

الحقوق في السوق. حيث يجوز للدولة أيضا امتلاك هذه الحقوق، من أجل الحد من التلوث. كما يمكن للشركات التطهير بسهولة بتفضيل الحد من التلوث وبيع حقوقها، وهناك شركات أخرى تكلفها عملية التطهير كثيرا تلجأ لشراء حقوق التلويث. سعر السوق لديه نفس الدور كالضريبة أو الإعانة: إنه يقيس التكلفة الاجتماعية للتلويث، ويضع كل عون (وكيل) أمام التحكيم الجيد بين التكاليف والمزايا (الفوائد).

لقد تم إنشاء سوق لترخيص التلويث بالولايات المتحدة بالنسبة لانبعاث ثاني أكسيد الكبريت (**SO2**) من محطات الطاقة. الهدف المقرر من هذا السوق، هو الشروع بداية من سنة 1992، في التخفيض في اقل من عشرين سنة الانبعاثات إلى نصف ما كانت عليه في 1980.

ثانيا: تصنيف الآثار الخارجية

يمكن أن تتعلق الآثار الخارجية الايجابية أو السلبية بالإنتاج كما يمكن أن تتعلق بالاستهلاك.

1) الآثار الخارجية المتعلقة بالإنتاج

تتميز بوجود إنتاج شركات أخرى (أو الاستهلاك النهائي) في دالة إنتاج شركة ما. فوجود هذه الآثار الخارجية يظهر بأنه نافع بالنسبة للمؤسسة في حالة آثار خارجية ايجابية أو مصدر ضرر في حالة آثار خارجية سلبية، وفي كلتا الحالتين المنفعة أو الضرر لا يترتب عنهما تعويض مالي.

فالمنتجات العامة تتسم بظاهرة وجود الآثار الخارجية سواء في جانب الإنتاج أو في جانب الاستهلاك. وقد تكون هذه الآثار موجبة في صورة منافع تعود على المجتمع، أو سالبة في صورة تكاليف إضافية يتحملها المجتمع بجانب التكاليف الخاصة لإنتاجها. والمنافع والتكاليف الإضافية (أو الخارجية) لا يستطيع نظام السوق إظهارها، ومن ثم فإن السعر السوقي لا يعكس مثل هذه الآثار.

أ- ***الآثار الخارجية الايجابية أو الاقتصاد الخارجي للإنتاج***

يمكن التعبير عن ذلك من خلال المثال الشهير للبستاني (الذي يملك أشجار التفاح) والنحال (مربي النحل) المقدم من طرف جامس ميد (**James Meade, 1952**). فإذا قام نحل (النحال) باستغلال

أزهار التفاح للبستاني المجاور، فدالة إنتاج العسل تدمج وجود وظيفة إنتاج أزهار التفاح. غير أن البستاني والنحال عونين اقتصاديين مختلفين، والميزة المجلوبة من استغلال الأزهار من طرف النحل، لا تمنح للبستاني أي تعويض تجاري من النحال رغم أنه منح خدمة جني الأزهار، ويترتب هنا بالنسبة للنحال اقتصاد (منفعة) خارجي في الإنتاج (آثار خارجية ايجابية).

و يمكن كذلك الإشارة هنا إلى أننا في حالة تبادل الاقتصاديات الخارجية (الآثار الخارجية الايجابية)، لأن النحل يقوم في الواقع بتلقيح الأزهار دون دفع أي تعويض لهذه الخدمة (التي يمكن أن تطلب من سوق النحال) من طرف البستاني.

ب- الآثار الخارجية السلبية أو الإسراف الخارجي في الإنتاج

يمكن هو الآخر التعبير عنه من خلال المثال التقليدي للتلوث، وهي ظاهرة تم التطرق إليها منذ 1920 من طرف بيغو **(Arthur C. Pigou)**. فإذا تم إقامة مدبغة **(tannerie)** أمام مصب نهر (ليس ملكا لأحد) سيتلوث من خلال نشاطها مياه هذا النهر، فكل صياد (يعتبر الصيد مصدر لعيشه) يقع خلف مصب النهر سيلاحظ تناقص نشاط الصيد تبعا للتلوث الحاصل. فهناك ضرر لا يمكن للسوق وفقا له عادة تحديد سعر، لأن هناك تكلفة اجتماعية تختلف عن التكلفة الخاصة.

2) الآثار الخارجية المتعلقة بالاستهلاك

تتميز ***الآثار الخارجية المتعلقة بالاستهلاك*** بوجود استهلاك الأعوان الآخرين (أو إنتاج الشركات) في دالة استهلاك لعون اقتصادي معين. في هذه الحالة كذلك يمكن أن تكون الآثار الخارجية ايجابية أو سلبية أو من الممكن أن تكون متبادلة.

أ- ***الآثار الخارجية الايجابية أو الاقتصاديات الخارجية للاستهلاك***

تتعلق مثلا بالإشباع الممنوح من عون اقتصادي لأعوان آخرين مماثلين (دون أن يحدث ذلك ضررا للعون الذي يقدم الخدمة): تشييد واجهة منزل، غرس الأزهار بالشرفات... حالة خاصة تظهر لما المنفعة تختص باستهلاك يختلف حسب عدد المستهلكين الذين يستفيدون كذلك، كما أن الربط بشبكة الاتصالات يختلف حسب عدد وخصوصيات الأعوان التي سيتم ربطها.

بعيدا عن ذالك، المنتج الجماعي الصافي (ذو الاستهلاك الآلي)، يمكن أن يحلل كحالة قصوى للآثار الخارجية الايجابية للاستهلاك، لأن هذا المنتج يظهر في دوال منفعة كل المستهلكين.

ب- ***الآثار الخارجية السلبية أو الإسراف الخارجي للاستهلاك***

تتعلق بحالة معاكسة لما سبق. فمثلا استهلاك التبغ، الموسيقى الصاخبة، الاستخدام الغير ملائم للجوال، آثار الازدحام...وغيرها، هي أضرار يعاني منها غير المدخنين، الراغبون في الهدوء والسكينة أو مستخدمي الخدمات العمومية، دون أن يسمح السوق بتحديد السعر التعويضي لضحايا الضرر.

3) تصحيح أو استيعاب الآثار الخارجية

يرتبط وجود الآثار الخارجية بالحالات التقليدية لإختلالات أو فشل الأسواق (**market-failures**). ولتصحيح هذه الاختلالات، يمكن اللجوء لنوعين من الأساليب: سواء بإدخال (**internalisation**) الآثار الخارجية التي تستهدف العودة للحل التجاري؛ أو باللجوء للتدخل العمومي.

أ- إدخال الآثار الخارجية

لإدخال الآثار الخارجية يتم في البداية إنشاء وحدات اقتصادية بحجم كاف حتى تكون نتائج كل المؤسسات تظهر بداخل نفس الوحدة: فإذا كان النحل والأزهار (البستاني) لهما نفس المالك، مشكل الآثار الخارجية يصبح داخليا (***intériorise***).

فإدخال الآثار الخارجية، يمكن تحقيقه كذلك حسب كوز (**théorème de coase, 1960**). فبالنسبة لهذا الأخير، وجود تكاليف اجتماعية يمكن أن يخفف من طرف السوق عند إنشاء حقوق ملكية. ففي حالة تلويث النهر، يظهر المشكل مادام أن النهر ليس ملكا لأحد. فإذا قامت المدبغة القائمة بالتلويث وكذلك قام الصيادين بالتلويث وكان لهم حقوق ملكية على النهر، يمكنهم التفاوض فيما بينهم عن التنازل التعاوني أو التعاضدي (**renonciations mutuelles**) عن حقوقهم و التوصل إلى توازن طوعي أو مفروض بوجود تكاليف اجتماعية مبدئيا غير معوضة. ففتح أشباه أسواق (**quasi-marchés**) كحل مقترح من طرف **كوز**، لا يمكنه تجنب الصعوبات العملية أو التطبيقية. فهناك أربع أصناف من العوائق يجب تجنبها:

- المعلومات "المطبقة" بين الأعوان المعنية، لا سيما فيما يتعلق بدوال المنفعة (المداخيل) والتكاليف الخاصة والاجتماعية؛

- درجة الدقة الكافية لحقوق الملكية التي تسمح لضحايا الضرر من الحصول على حقوقهم؛ تكاليف المعاملات وتكاليف الرقابة المتعلقة بوجود أسواق حقوق الملكية؛

- ظهور مشكل المسافر غير الشرعي **(passager clandestin)** في حالة الآثار الخارجية المتعلقة بالمنتجات العامة.

- وحل مشكلة الآثار الخارجية باللجوء للحل التجاري (السوق) لتصحيحها، تصوريا مقبول، لكن يظهر أنه صعب التجسيد.

ب- التدخل العمومي

لأجل تصحيح المشكل المطروح بوجود آثار خارجية تم التطرق **التدخل العمومي** كحل أفضل منذ سنوات 1920. فمن منظور **بيغو (Pigovienne)** الذي يعرض الأسس المنطقية لتدخل الدولة في اقتصاد السوق. هناك أربع طرق لتدخل الدولة تم تصورها:

- **النوع الأول للتدخل يتعلق بالرسوم (taxe Pigovienne)** وهي في الأدبيات الحالية مبدأ "**ملوث –دافع**" **(principe « pollueur-payeur)**. فبوجود آثار خارجية سلبية، فرض ضريبة (أو غرامة) تصحيحية يمكن أن يسمح بالعودة للتوازن المثالي باريتو **(l'équilibre Pareto-optimal)** مادام أن الضريبة المأخوذة تغطي الفارق بين التكاليف الخاصة والتكاليف الاجتماعية، أو الفارق بين الربح الخاص والربح الاجتماعي.

- **النوع الثاني للتدخل** مشابه للسابق، يتعلق **بالإعانة التصحيحية (subvention correctrice)** بوجود نفس النوع من الآثار. في هذه الحالة يتم منح إعانة للشركة الملوثة حتى تتمكن من إزالة التلوث وبالتالي السماح بالرجوع لوضع التوازن، لكن بآثار توزيعية خاصة: فالشركات والمستهلكين يربحون من خلال العملية (لأن الإنتاج معتبر والأسعار غير مرتفعة) لكن المساهمين (ليس بالضرورة نفس الشركات أو المستهلكين المستفيدين من العملية) يتحملون وزن الإعانة. فجزء (أو

حصة) من هذا التدخل تم تشكيله من خلال إعانة لضحايا التلوث، كي تسمح لهم بالتنقل خارج منطقة التلوث، أو بمساهمتهم في إزالة التلوث.

- **النوع الثالث من التدخل يتعلق بوضع تشريعات تنظيمية (réglementation)** تحدد الكمية القصوى القابلة للإنتاج وبالتالي في حالة الآثار الخارجية السلبية، مبلغ الضرر يمكن أن يحتمل. هذا النظام للطلب المباشر **(commande directe)** يتعارض مع حلول اللجوء للسوق **(marchéïsation)** حيث يمكن أن تؤدي إلى حل معادل للرسوم **(taxe Pigovienne)** ما لم يكن هناك تكاليف مراقبة وأن السلطات العمومية تعلم كل المزايا والتكاليف المرتبطة بالمشكل المطروح.

- **النوع الرابع من التدخل**، يختلف عن السابق، **ويتضمن تحديد الكميات المنتجة من طرف السلطات العمومية، وبعدها عرض حقوق الاستغلال للمزاد العلني (أي للتلوث) بين الشركات**. يتعلق الأمر بحل يقود لوضع قيود للدخول للسوق، ما يمكن أن يطرح مشكل الانجاز الفعلي لوضعية تنافسية بين الشركات، مع ذلك ميزة الحصول على كمية مثلى للإنتاج والتلوث.

إن وجود الآثار الخارجية يقود لطرح (بالنظر للحساب الاقتصادي المعياري) أسس منطقية لتدخل السلطات العمومية، الذي يحيل من جهته لبديل يختص بخيار الفرض الضريبي أو التنظيم وبنفس النهج للنقاش المطروح بتحليل الاختيارات الجماعية.

4) الحساب الاقتصادي للعوامل الخارجية (Calcul économique)

حاليا يتم الأخذ بعين الاعتبار للحساب الاقتصادي للعوامل الخارجية – الآثار على البيئة لنشاط صـناعي، وكذلك وفقا لبروتوكـــول كيوتو، السوق الجديد الذي يمثل مكـافئ الكـربون **les « équivalents carbone** – وقدرته على الاستمرار، فالطبيعة لا تزال تعتبر كطرف خارجي. فتماشيا مع المساهمة الأصلية **لجول دوبوي** في قياس منفعة الأشغال العمومية، المقصود بالحساب الاقتصادي مجموعة الأساليب التي تسمح بتقييم الفرصة الجماعية للمشروع العمومي بقياس المزايا والتكاليف. فإذا كان يعمل الاقتصاد بالطريقة المنصوص عليها في نظرية التوازن العام، فإنه يكفي لتقييم ربحية (مردودية) المشاريع بتعزيز أسعار السوق، الإيرادات والنفقات المنتظرة. وفي حالة وجود نقائص أو

اختلالات في السوق، فإن القيم الفعلية لأسعار ستبتعد عن القيم الاجتماعية للسلع. فهناك أسباب عديدة تعتبر مصدرا لهذه التناقضات في وجود الآثار الخارجية.

فعلى سبيل المثال، التكاليف أو الأرباح الخارجية لا تؤخذ بعين الاعتبار في الأسعار. ففي حالة التقنين (**rationnement**) نقصد به هنا تقنين الأسعار، وفي حالة البطالة، السعر لا يعبر عن قيمة التوازن. وبنفس الشكل الأحكام الضريبية، سواء تعلقت بالضرائب المباشرة أو غير المباشرة، قد يترتب عنها تشوهات (**des distorsions**).

فالحساب الاقتصادي يدعو لاستخدام سعر نظامي (**Prix d'ordre**) أو سعر وهمي (**fictifs**) يفترض أن يمثل بصورة أكثر أمانة القيم الحقيقية (لاستعدادات الدفع للمستهلكين).

فتقييم السلع غير السوقية على سبيل المثال، سواء الخدمات البيئية أو الخدمات المقدمة مجانا من قبل الدولة، يتطلب القيام بتقدير السعر المرتبط بالمستهلكين (المتعلق بهم). وتستخدم ثلاثة أنواع من الأساليب. الأسلوبين الأول والثانية يعتمدان على التحليل المباشر: سواء من خلال ***البيانات الملاحظة– تكتشف التفضيلات***: فالاختيار بين مسار مدفوع التكلفة وطريق مجاني، على سبيل المثال، يكشف عن القيمة الممنوحة للوقت–، أو من خلال ***دراسات استقصائية*** (**des enquêtes**)– أساليب تدعى بأساليب التحليل الظرفي للتفضيلات المعلن عنها (أو المصرح بها): وهنا يتم استجواب الأفراد عن استعداداتهم للدفع لأجل استعادة المناظر الطبيعية مثلا –. أما الثالث فيرتكز أيضا على البيانات الملاحظة، لكن ضمن أسواق مترابطة: فمثلا، يمكننا تقييم القيمة الممنوحة لنوعية البيئة من خلال تأثيرها على أسعار العقارات (**les biens immobiliers**).

خلاصة

لقد تم استعراض مختلف الأساليب التي تستخدمها الحكومات لتصحيح اختلالات الأسواق (أسواق التلويث مثلا). ويتم ذلك من خلال إدخال التكاليف الخارجية لأجل تحسين رفاهية الأفراد. حيث تهدف الحلول السوقية المختلفة لتحقيق الأمثلية (**Pareto optimality**) وهي من الدرجة الأولى، لكن طبعا الأمثلية الناتجة عن التدخل هي من الدرجة الثانية. كما إدخال الآثار أو التكاليف الخارجية سيسمح بتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي. كما يمكن أن يترتب عنه زيادة معتبرة في الإيرادات الميزانية.

.

الدرس السابع:

الإحتكار الطبيعي

تمهيد:

يقصد بالاحتكار وجود منتج واحد يتولى الإنتاج والتوزيع لسلعة أو خدمة معينة. وبالتالي فالسلعة والخدمة المنتجة ليس لها بدائل قريبة في السوق. ومن ثم يستطيع المحتكر أن يتحكم في الكمية المنتجة أو في السعر الذي يبيع به إنتاجه.

وتقاس قوة المحتكر بالفرق بين الإيراد المتوسط والتكلفة الحدية. فكلما زاد هذا الفرق تزيد قوة المحتكر. والعكس صحيح. فعندما يكون الفرق مساويا للصفر تنعدم تماما قوة المنتج على التحكم في الأسعار. ويتحقق ذلك في ظل ظروف المنافسة الكاملة حيث يكون السعر معادلا للتكلفة الحدية.

فالاحتكار الطبيعي هو الوضع الذي يكون فيه الإنتاج المشترك أفضل (أرخص) من الإنتاج بشكل منفصل. غالبًا ما يحدث هذا الموقف في الممارسة العملية عندما تكون التكاليف الثابتة كبيرة. في مثل هذه الحالة، يبدو أن السماح لشركة واحدة بالانفتاح وخدمة السوق هو شر لا بد منه في ضوء العيوب المعروفة للاحتكارات (إنتاج أقل، سعر مرتفع، فقدان الرفاهية، خسارة المكاسب القصوى أو خسارة الأرباح). لذا من الضروري هنا أن تتدخل الدولة للسيطرة على الاحتكار حتى لا ينحرف كثيرا عن المصلحة العامة. وإحدى الأدوات الأساسية للتنظيم أو الرقابة هي سياسة الأسعار أو التعريفات التي يمارسها الاحتكار. حيث يمكن استخدام الأسعار العامة لتمويل شركات المرافق العامة وتكون بمثابة إعادة توزيع عندما يتم تعديلها وفقًا للمستخدمين. وتجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بخدمة المرافق العامة، يمكن أن يكون السعر الصفري هو الأمثل، فالسلعة إذن يتم تمويلها من خلال الضرائب.

ويمكن القول أن الاحتكار الطبيعي هو نوع من الاحتكار أوجدته ظروف الصناعة ذاتها وليس بفعل عوامل مصطنعة أو بفعل تشريعات تصدرها الدولة، حيث يتم بمقتضاها احتكار إنتاج بعض السلع والخدمات. ونتيجة لخصائص صناعة المنتجات العامة فإن ظروف هذه الصناعة سوف تساعد على وجود ما يسمى بالاحتكارات الطبيعية. وما يساعد على وجود الاحتكار الطبيعي في صناعة المنتجات العامة أن التجديدات التقنية التي تتم في الصناعة تتسم بعدم قابلية العرض للتجزئة والكثافة الرأسمالية المرتفعة. ومادام أن الاحتكار ظاهرة طبيعية في مثل هذه الصناعة. فنتساءل عن العلاقة بين الاحتكار

الطبيعي والرفاهية الاقتصادية؟ أي هل يؤدي الاحتكار الطبيعي إلى تخفيض الكميات المنتجة وارتفاع أسعار الخدمة ومن ثم نقص رفاهية أفراد المجتمع.

أولا: الاحتكار الطبيعي والرفاهية

تهدف المشاريع العامة لتعظيم رفاهية أفراد المجتمع. وهنا يمكن التساؤل عما إذا كان السماح للقطاع الخاص بدخول مجال إنتاج وتوزيع المنتجات (التي يتسم إنتاجها بظاهرة تزايد غلة الحجم) منافسا للقطاع الحكومي سوف يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية أم أنه قد يتعارض معها.

في الواقع بمقارنة تكلفة إنتاج الوحدة في حالة احتكار المشروع العام مجال الإنتاج بتكلفة الوحدة بعد دخول المشروع الخاص بجانب المشروع العام مجال الإنتاج، نلاحظ ارتفاع تكلفة الوحدة المنتجة في حالة السماح بوجود أكثر من منتج في مجال الإنتاج. ومن ثم سوف ترتفع أسعار البيع، وبالتالي تنخفض رفاهية أفراد المجتمع. وهذا يعني أن الاحتكار الطبيعي سواء من قبل المشروع الخاص أو العام سوف يترتب عليه زيادة رفاهية أفراد المجتمع وذلك على عكس الفكرة السائدة بأن الاحتكار أمر غير مرغوب فيه.

ولكن هل هذا يعني أن الاحتكار الطبيعي يترتب عنه دائما زيادة في الرفاهية؟ وهل الاحتكار الطبيعي لا يتناقض دائما مع الرفاهية الاقتصادية؟

نظريا يظهر أن الاحتكار الطبيعي لا يتعارض مع الرفاهية الاقتصادية لكن في الواقع العملي قد يصاحبه آثار سلبية تجعله عبئا على الرفاهية وذلك في الحالات الآتية:

- عندما يتم فرض سعر عالي (يزيد عن التكلفة المتوسطة) لا يعكس سوى المنفعة الخاصة للسلعة مع إهمال المنفعة العامة.
- عندما يتم تقديم الخدمة أو السلعة بمستوى متدني من حيث النوع والكم.
- عندما يتم التمييز بين أفراد المجتمع في تقديم الخدمة أو السلعة.

وفي هذه الحالات المذكورة يتناقض الاحتكار الطبيعي بشدة مع الرفاهية الاقتصادية. ولا سبيل لمواجهة ذلك إلا عن طريق تدخل الدولة بتقييد هذا الاحتكار وبما يسمح بمراعاة جميع الحالات السابقة.

ومن أساليب تقييد الاحتكار الطبيعي وجعله لا يتعارض مع الرفاهية ما يلي:

- وضع الحكومة لبعض الشروط التي تمنع المحتكر من استغلال قوته من جانب الأسعار والجودة. من خلال التراخيص وحقوق الامتياز التي تمنحها الحكومة للمشروعات الخاصة والعامة.
- إصدار تشريعات يتحدد من خلالها الحد الأقصى لسعر الخدمة ومستواها.
- وقد تتفادى الدولة كل ما سبق وتقوم هي بنفسها بإنشاء المرافق العامة الاقتصادية أو بعض المشروعات العامة التي لها علاقة مباشرة بالرفاهية.

ثانيا: تعريف الاحتكار الطبيعي

في ظل ظروف معينة، يمكن أن يبدو الاحتكار أمرا حتميا، وذلك عندما تكون قوانين الطبيعة ذاتها تجعل العرض التنافسي لخدمة ما أمرا غير قابل للاستمرار أو الاستدامة. فعلى سبيل المثال لما تؤدي اقتصاديات الحجم إلى انخفاض تكاليف الوحدة المنتجة على المدى الطويل، وذلك بالنسبة لطلب السوق حيث يكون المنتج الوحيد القادر على خدمة السوق بتكلفة أقل مما تكون عليه في حالة وجود مجموعة من المنتجين. وهنا يؤدي الإصرار على العرض التنافسي إلى التضحية باقتصاديات الحجم. وتلك هي الحالة الكلاسيكية التي تبرر التدخل الحكومي في الخدمات والمنافع العامة. ففي معظم الحالات التي تتطلب مقدارا كبيرا من الاستثمارات الثابتة في البنية الأساسية (مثل الكهرباء، قنوات المياه والصرف الصحي...وغيرها) يمكن اعتبار الازدواجية في مثل هذه الأصول بمثابة فاقد وشيء غير ضروري. وهو ما يدفع للإحتكار.

ومن السمات المهمة للمنتج التقليدي الخاص بالاحتكار الطبيعي، هيمنة قضية التكنولوجيا على التحليل. فبافتراض حالة معينة من المعرفة العلمية والتكنولوجية. وإذا كانت التكنولوجيا تملي بضرورة وجود منتج وحيد، فإن المصلحة العامة تتطلب طبقا للمبدأ التقليدي أن يقوم منتج وحيد بالتشغيل. ولمنع

سوء استخدام الوضع الاحتكاري، ينبغي على القائمين بتنظيم الشؤون الاقتصادية الذين تنحصر وظائفهم في التأكد من كفاءة الإنتاج والتسعير، أن يقوموا بالإشراف على هذا المنتج –المحتكر– الوحيد.

وتوجد ثلاث اعتراضات مهمة لهذه النظرة الساكنة للاحتكار الطبيعي.

1- يتمثل أول هذه الاعتراضات في أن التكاليف لا تتحدد بشكل كامل من خلال التكنولوجيا، حيث تعد الاعتبارات التنظيمية من الأمور الهامة أيضا. كما أن عدم وجود المنافسة يمكن أن يقلل الحافز على اكتشاف وتطبيق طرق الإنتاج التي تقلل من التكاليف، وهذا النوع يطلق عليه "عدم الكفاءة" والذي سوف يلغي أي مزايا تكنولوجية ناجمة عن آثار الحجم. والإطار التنظيمي في حد ذاته يمكن أن يؤدي إلى تشويه أداء الصناعة، كما أن ضغوط الاختيار العام يمكن أن تؤثر على الأهداف التي يضعها القائمون على تنظيم الأمور، مما ينتج عنه طرق تشغيل لا تتصف بالكفاءة.

2- يعد الابتكار التكنولوجي ثاني الاعتراضات، فهذا النوع الذي أشار إليه "شومبيتر" يعتبر شكلا من أشكال المنافسة الديناميكية التي يمكن أن تهدد الاحتكار الطبيعي الراسخ. فالمنافسة النيوكلاسيكية التي تتمثل في دخول منشآت جديدة تنتج سلع متطابقة وتستخدم طرق إنتاج متطابقة تعتبر نوعا من الضياع والفقدان الاقتصادي، أما دخول منشآت جديدة تقدم سلعا جديدة (يمكنها أن تحل محل السلع القديمة) تعبر عن نمو حقيقي وفعلي. وهو ما يمكن من إزالة حالة الاحتكار.

3- أما الاعتراض الثالث فيتمثل في أن التكاليف الثابتة التي تقود إلى اقتصاديات الحجم ليست بالضبط مثل التكاليف المغرقة (**SUNK COSTS**). ففي ظل ظروف تقييدية معينة، نجد أن قوة المنافسة المرتقبة يمكن أن تكون فعالة حتى في حالة وجود مورد وحيد للخدمات إلى السوق بأكمله. إن هدف تشجيع ابتكارات شومبيتر والمنافسة المرتقبة، أيدت فكرة تحرير النشاط خلال الربع الأخير من القرن العشرين، أكثر مما كانت تؤيد التدخل بتنظيم هذا النشاط. لذلك فقد اشتد الجدل بين الإدعاء بوجود كفاءة ستاتيكية، والادعاء بوجود منافسة ديناميكية وذلك فيما يتعلق بتنظيم تقديم الخدمات والمنافع العامة.

ثالثا: التنافس أو التباري (Contestability)

إن حقيقة وجود منتج وحيد في صناعة ما، لا يؤدي إلى استبعاد ضغوط المنافسة. فالمنافسة المرتقبة من خلال التهديد بدخول منتجين جدد تعد قوة تقييدية مهمة. فلقد أوضح مارشال المخاطر التي تنجم عن قيام محتكر بإفساد السوق من خلال تقاضي أسعار مبالغ فيها **(Overcharging)** مما يشجع على دخول منافسين له. فإذا توقع المحتكر أن هناك فرص لتحقيق الربح، فذلك يعد دعوة للمنافسين بالتحرك الفوري للاستفادة من هذه الفرصة. وبالتالي لن يكون المحتكر قادرا على الحصول على أكثر من الربح التنافسي العادي. وبالتالي يصبح هذا السوق بمثابة مباراة تنافسية تامة.

ومن حيث المبدأ، يمكن أن نتخيل سوقا يسوده الاحتكار الطبيعي ويشهد منافسة تامة في نفس الوقت. وإذا أخذنا الحالة التي تميل فيها التكاليف المتوسطة إلى الانخفاض بشكل مستمر، حيث نفترض وجود ثلاث مشترين هم **A**، **B**، **C** يواجهون ثلاث موردين مرتقبين **X**، **Y**، **Z**. كما نفترض كذلك أن كل مشتري يرغب في الحصول على وحدة واحدة من الناتج، ويواجه جميع الموردين ظروف التكلفة على النحو التالي:

C(1) = 19 ; C(2)= 30 ; C(3) = 39

وكانت التكاليف المتوسطة للموردين على النحو الآتي:

AC(1) = 19 ; AC(2)= 15 ; AC(3) = 13

بينما كانت التكاليف الحدية لهؤلاء الموردين كما يلي:

MC(1) = 19 ; MC(2)= 11 ; MC(3) = 9

وجدير بالملاحظة أن دالة التكاليف تأخذ شكل التجميع الجزئي. فوجود ثلاثة موردين منفصلين يقوم كل منهم بإنتاج وحدة واحدة سوف تكلفه **(3x19=57)**. ووجود توليفة من منتجين يمكن أن تكلف **(19+2x15=49)** ويواجه المورد الوحيد تكلفة إجمالية مقدارها 39.

وإذا افترضنا أن المنفعة التي يحصل عليها كل مستهلك على النحو التالي:

B(A)= 20, B(B)= 15, B(C)= 10

ومن **وجهة نظر اجتماعية**، نجد أن أفضل نتيجة تتحقق لكل واحد من المستهلكين الثلاثة، تتمثل في شراء السلعة من محتكر طبيعي وحيد. فعندئذ يكون إجمالي المنافع هو 45، بينما إجمالي النفقات 39، وبالتالي يصبح الفائض الاجتماعي هو 6 كحد أقصى.

والآن نستعرض الخيارات التنظيمية المتاحة:

1- إذا كان المنتج **X** محتكرا تقليديا غير معرض للمنافسة، وهو في نفس الوقت غير قادر على تطبيق التمييز السعري بين المستهلكين. عندئذ ينبغي عليه بيع وحدة واحدة من الناتج للشخص **A** بسعر يبلغ 20. وهنا يحصل على ربح وحدة نقدية واحدة (1)، وهو ما يمثل إجمالي الفائض الاجتماعي في هذه الحالة. ولكي يقوم المحتكر ببيع وحدتين ينبغي علية تخفيض السعر إلى 15 وحدة (وهو أقصى سعر يكون المستهلك **B** على استعداد لدفعه) وعند هذه النقطة يكون ربحه يساوي صفرا. وإذا كان على المحتكر أن يبيع ثلاث وحدات، عندئذ يكون السعر هو 10 وحدات نقدية وبالتالي يحقق خسارة.

2- إذا كان المنتج **X** محتكرا قادرا على التباري في منافسة، حيث يستطيع المنتجان **Y** و **Z** دخول السوق بدون تكلفة، عندئذ ينبغي عليه بيع وحدتين من الناتج بسعر يبلغ 15وحدة نقدية. وهنا يكون المحتكر مقيدا بعرض سعر يتحدد طبقا للتكلفة المتوسطة لكي يحبط محاولات الدخول من الموردين الآخرين. إن بيع وحدة من الناتج إلى الشخص **A** بسعر مقداره 19 وحدة نقدية سيحقق ربح مقداره صفر، لكنه قد يجذب الموردين **Y** و **Z** إلى دخول السوق وإمداد الشخصين **A** و **B** بالسلعة مقابل 15 وحدة نقدية، ويرتفع الفائض الاجتماعي ليصل إلى 5، وفي هذه الحالة يذهب بأكمله للشخص **A**.

3- إذا كان المنتج **X** محتكرا وفي وضع آمن من دخول منتجين جدد. لكن لديه القدرة على المساومة (دون تحمل تكلفة) مع كل مستهلك على حدى، فهو يستطيع إنتاج ثلاث وحدات من السلعة. وبافتراض أن الفائض يتم اقتسامه بالتساوي بين المستهلك والمنتج، عندئذ سيدفع الشخص **A** سعرا مقداره **19,5** وحدة نقدية (وهو مبلغ يقع في منتصف المسافة بين السعر الذي يرغب الشخص **A** في

دفعه وبين التكلفة الحدية لعرض هذه الوحدة من الناتج). وسوف يدفع الشخص**B** سعر مقداره 13 وحدة نقدية (وهو مبلغ وسط بين المنفعة التي يحصل عليها ومقدارها 15 وبين التكلفة الحدية ومقدارها 11 و ن) وينبغي على الشخص**C** أن يدفع سعرا مقداره **9,5** و.ن، ويكون ربح المورد هو 3 فالإيراد الكلي يبلغ 42 والنفقة الكلية مقدارها 39. وسوف يكسب المستهلكون فيما بينهم فائضا مقداره 3. وعلى ذلك يتم تعظيم المكاسب من التجارة، ويتسع الوضع بالكفاءة. وبالتالي يتم الحفاظ على نظرية كوز. حيث لما تكون المساومة صفرا يحقق المتعاقدون وضع الكفاءة؟

4- إذا كان المورد **x** محتكرا طبيعيا قادرا على التباري في منافسة. ويستطيع جميع المتعاملين المساومة بدون تكلفة، عندئذ يمكن تحقيق الكفاءة مرة ثانية. وفي هذه المرة، نجد أن إمكانية دخول السوق بدون تكلفة يمكن أن تؤثر على عملية المساومة. وينبغي ألا يوجد حافز يدعوا مشتريا معينا أو تحالفا من المشترين للبعد عن المورد **x** والذهاب إلى الموردين **Y** و **Z**. وإذا كان كل مشتري يدفع التكلفة الحدية لما يحصل عليه من ناتج، سوف يتم الوفاء بهذا الشرط. فالشخص **A** يدفع 19 وحدة نقدية، والشخص**B** يدفع 11 وحدة نقدية، بينما الشخص **C** يدفع 9 وحدات نقدية. ولا يستطيع أن يحقق الشخص **A** مكسبا من خلال التعاقد مع مورد آخر للحصول على وحدة واحدة من الناتج.

وكذلك يستحيل أن يحقق الشخصان **A** و **B** معا مكسبا من خلال التعاقد مع المورد **Y** أو المورد **Z** للحصول على وحدتين من الناتج. فالمورد **X** يحقق ربحا مقداره صفر، بينما يكسب المستهلكون الفائض الاجتماعي بالكامل. ويكسب الشخص **A** فائضا مقداره 1، بينما يحصل الشخص **B** على فائض يبلغ 4، في حين الشخص **C** على فائض مقداره 1.

ومن خلال المثال يتضح أنه في حالة وجود الاحتكار الطبيعي، سوف يؤدي التهديد بدخول منتجين جدد إلى تقييد المنشأة الموجودة فعلا، وهو ما سيسمح بتحقيق مكاسب إضافية من التجارة، وإن كانت تذهب جميعها للمستهلكين. وبالرغم من أن اللعبة التنافسية تؤدي إلى تحسين وضعية المحتكر فإنها لا تحقق جميع المكاسب المرتقبة من التجارة.

رابعا: التواصل (الاستدامة)

هناك حالات يتواجد فيها الاحتكار الطبيعي، ومع ذلك لا يؤدي التباري (اللعب) في المنافسة إلى هذه النتائج المعتدلة. فاعتمادا على المثال السابق. نفترض وجود ثلاث مستهلكين يرغب كل منهم في شراء وحدة واحدة من الناتج، ويكون مستعدا لدفع ثمن مقداره 20 و.ن كحد أقصى. وبافتراض وجود ثلاثة موردين يواجه كل منهم تكلفة كلية كالآتي:

C(1) = 19 ; C(2)= 30 ; C(3) = 48

وتكون دالة التكلفة المتوسطة لكل مورد منهم كالآتي:

AC(1) = 19 ; AC(2)= 15 ; AC(3) = 16

وكذلك نلاحظ أن دوال التكلفة الحدية كما يلي:

MC(1) = 19 ; MC(2)= 11 ; MC(3) = 18

وتظل الصناعة في وضع المحتكر الطبيعي، لأن التكلفة مازالت عبارة عن تجميع للدوال الفرعية. فإذا قام كل مورد بإنتاج وحدة واحدة من الناتج، فإن التكلفة الكلية ستكون **(3x19=57)**. وإذا قام أحد الموردين بإنتاج وحدتين من الناتج، وقام مورد آخر بإنتاج وحدة واحدة، نجد أن التكلفة الكلية ستكون **(30+19=49)**. وإذا أحد الموردين بإنتاج جميع الوحدات الثلاث، فإن التكاليف الكلية ستصبح **48.** وجدير بالذكر أن أفضل حل لهذه المجموعة من المتعاقدين ككل هو أن يقوم مورد وحيد (سواء **X** أو **Y** أو **Z**) بإنتاج جميع الوحدات الثلاث من السلعة (بحيث يحصل كل مستهلك سواء **A** أو **B** أو **C** على وحدة واحدة فقط)، والمنافع الاجتماعية الصافية ستكون **(1=19-20)** إذا تمت خدمة مستهلك واحد، بينما تصبح **(10=30-(20x2))** عند خدمة اثنين من المستهلكين، وتصل إلى **(12=48-(20x 3))** إذا قام مورد واحد بخدمة المستهلكين الثلاثة.

نفترض الآن أن الصناعة تعمل في جو التباري في المنافسة. ويتعاقد المورد **X** (المورد الموجود أصلا في السوق) على توريد وحدة واحدة من السلعة لكل مشتر عند سعر 16 و. ن لوحدة السلعة، وهذا

السعر يعادل التكلفة المتوسطة لعرض ثلاث وحدات من الناتج، وبالتالي لا يحصل المورد **X** على أي ربح. ويحصل كل مستهلك سواء **A** أو **B** أو**C** على مكسب قدره **(4=16-20)**. وفي هذه الحالة يتم تعظيم الفائض الاجتماعي. لكن مثل هذا الوضع يكون غير قابل للاستمرار.

يستطيع المورد **Y** أن يعرض إمداد اثنين من المستهلكين **(A** و **B)** عند سعر يبلغ 15 وحدة نقدية. ويسمح ذلك بوصول المورد إلى نقطة التعادل، وسوف ينتج عن ذلك حصول كل شخص من **(A** و **B)** على مكسب قدره 1. وسوف ندع المستهلك **C** يتعاقد مع مورد آخر عند سعر يبلغ 19 و.ن. وسوف ينخفض الفائض الاجتماعي من 12 إلى 11. وفي تلك الحالة، نجد أن التباري في المنافسة سوف يقلل من الكفاءة. وطبقا للافتراضات الموضوعة، يتواجد المحتكر الطبيعي، والكفاءة الاجتماعية في الإنتاج تشير إلى ضرورة قيام منشأة وحيدة بعملية الإنتاج. وقدرة منشآت جديدة على دخول السوق بدون تكلفة (أي تكلفة مقدارها صفر) تجعل الأمر مستحيلا لقيام منشأة وحيدة بخدمة السوق بأكمله، حتى لو طبقت سعر لا يولد أي أرباح صافية، وعلى ذلك يكون الاحتكار الطبيعي غير قادر على الاستمرار أو التواصل.

وفي ضوء نظرية كوز هناك إغراء للجدل بالقول إن هذا النوع من عدم الكفاءة هو نتيجة لوجود تكلفة معاملات خفية. ففي ظل تكلفة تعامل تبلغ الصفر، نجد أن المستهلكين والموردين لن يسعوا للتفاوض من أجل الوصول إلى حل كفء ألا وهو القيام بإنتاج داخل منشأة وحيدة. وهنا قد نتساءل: ماذا لو استطاعت المنشآت تطبيق التمييز السعري، وأن تساوم جميع المستهلكين بدون أن تتحمل أي تكاليف؟ هنا سينقلب الأمر فعدم وجود تكلفة معاملات لن يساعد في شيء. والمشكلة هنا ليست في أن الاتفاقات مكلفة، وإنما عدم وجود جوهر في لعبة التبادل.

إن الأدبيات التي تناولت موضوع التباري التنافسي والاستمرارية، لها مضامين مهمة بالنسبة للسياسات العامة، بالرغم من تعقيد هذه المضامين. ففي المقام الأول نجد أن دور المنافسة المرتقبة كقوة للتحكم في استغلال القوة الاحتكارية، تقود إلى توصيات مفادها تقليل عوائق الدخول إلى السوق، وإزالة القيود المصطنعة على الاتجار.

ومن جانب أخر نتساءل: ماذا يحدث إذا كان دخول منشآت جديدة يحمل في طياته خطر عدم الاستقرار، وكان وجود القيود أمراَ ضروريا لتحقيق الاستقرار؟ حيث هناك مجموعة من النقاط النظرية والتطبيقية ترتبط بهذا الموضوع. فعلى الجانب التطبيقي، نجد أن عدم التواصل يتصف بوجود شروط معينة للتكلفة، يمكن أن تكون شائعة أو غير شائعة. فمن خلال الأمثلة السابقة لاحظنا مصدر عدم التواصل (أو عدم الاستمرارية) التي تعود إلى التداخل بين التجميع الفرعي (الاحتكار الطبيعي) مع النفقات المتوسطة المتزايدة. وعلى الأقل نستطيع القول إن هذه الشروط نادرة الحدوث. خصوصا إذا كانت منحنيات التكلفة المتوسطة من المتوقع أن تظل مستوية بعد نقطة معينة، مع وجود مدى واسع من العوائد الثابتة. وفي مواجهة هذا الوضع، يمكن القول أن هناك شكل من عدم التواصل (عدم الاستدامة) الذي يأخذ صفة الانتظام، وهو ما يطلق عليه اصطلاح (عدم التواصل المتداخل زمنيا). وينقلب الأمر ليصبح عدم التواصل في شكل أساسي متعدد الفترات أمرا ممكنا حتى مع استمرار الانخفاض في النفقات المتوسطة.

خامسا: الاحتكارات الطبيعية: التسعير والتنظيم (Monopoles naturels : tarification et régulation)

في حالة الصناعات التي تكون بها التكاليف الثابتة (مستقلة عن الكميات المنتجة) معتبرة، يطرح مشكل مماثل لمشكل السلع العامة. فالتكلفة الثابتة تلعب بالضبط دور السلعة العامة، بالمعنى الذي لا يمكن اقتصاديا تحميلها على أي مستهلك للمنتج. هذه الصناعات هي احتكارات طبيعية: من الواضح أن أكبر كفاءة ممكنة تتحقق في حالة وجود كيان إنتاج واحد فقط، وبالتالي نتجنب التكرار الغير ضروري للتكاليف الثابتة. بالنسبة لجاك دراز (**Jacques Drèze**)، أعمال وليام فيكري حول التسعير لمترو نيويورك وأعمال مارسيل بواتو (**Marcel Boîteux**) المتعلقة بتسعير الكهرباء، هما إسهامان رئيسيان للاقتصاد العمومي. ففي كلتا الحالتين يتعلق الأمر باقتراح إصلاحات حول التسعير على أساس المنطق الاقتصادي، الذي قد يقلل من تشوهات الأسعار التي تعطي للمستهلكين موازين قيم بعيدة عن التكاليف الفعلية.

والاحتكارات الطبيعية هي احتكارات تمنحها الدولة نفسها في مجال المرافق والخدمات العامة (توزيع المياه، الصرف الصحي، الكهرباء...). فغالبا ما تتمتع المشاريع العامة الكبيرة بقوة احتكارية في مجالي الإنتاج والتجارة، وذلك إما بسبب حجمها الكبير وسيطرتها على جزء كبير من السوق، أو بسبب سيادة الدولة في السيطرة على بعض المجالات الإستراتيجية والحيوية والتي تمثل احتكارات طبيعية. وتتمتع هذه الاحتكارات باستثمارات كثيفة ووفورات الحجم ما يشكل قيود فعالة للدخول إلى مثل هذه الأنشطة. وتذهب منظمة التجارة العالمية إلي أن المنشآت التي تتمتع بمزايا الاحتكار الطبيعي قد تخلق عقبات كبيرة أمام حرية تدفق التجارة، وأن آثار الممارسات التي تقوم بها هذه المنشآت تظهر في الأسواق الأمامية أو الخلفية. والملاحظ إن هذا النوع من الاحتكارات قد نشأ في ظل قواعد الاقتصاد المركزي والمختلط، وفي ظل الدور الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي. وكان الهدف من ذلك هو حماية بعض الصناعات الوطنية (نظرا لأهميتها على المستوى المحلي). وفي معظم الدول تكون هذه الاحتكارات مؤيدة بالقانون لآجل تحقيق المنفعة العامة، لكن يعاب عليها أنها لا تحقق الكفاءة الاقتصادية في نشاطها الإنتاجي والتسويقي، بل تكتفي فقط بتوفير منتجات مقبولة وسعر يتفق مع مستوى دخول الأفراد خاصة محدودي الدخل. ولهذا فإن هناك توجهات محلية وإقليمية ودولية لتنظيم هذه الاحتكارات بطريقة تزيد من المنافسة وتحقق كفاءة ورفاهية الفرد، وذلك من خلال تنظيم هذه الاحتكارات بعد خوصصتها.

الدرس الثامن:

الخيارات العمومية

تمهيد

يعبر تحليل الاختيار العمومي **(choix public)** بالمعنى الواسع عن تطبيق النظريات الاقتصادية المعيارية لتحديد القرارات الجماعية. وهو أيضا بمعنى محدود، التعبير عن النظريات الاقتصادية الايجابية التي تشير إلى عدم تعود المؤسسات والهيئات العمومية على الضبط الفعال لإخفاقات السوق. أخذا بعين الاعتبار تحديد القرارات الجماعية التي تقود للتدخل في حالة إخفاقات الدولة كتكملة لإخفاق أو فشل السوق.

أولا: تحديد القرارات الجماعية

إن ضرورة وضع إجراءات تحديد القرارات الجماعية ترتكز على الأسس التحليلية المعيارية التي تؤدي إلى نظرية الاستحالة. فالقرارات الجماعية تعرف بوصفها قرارات للهيئات أو السلطات العمومية (الحكومة)، التي تظهر أنها ضرورية. كما أشار الى ذلك توماس هوبس **(Thomas hobbes)** منذ القرن 17، فالرجوع إلى الدولة أفضل من الفوضى، لأنه يعود إلى أن كل فرد له مصلحة في التعاون مع الآخرين، ما يسمح بتجاوز "معضلة السجين" « **dilemme de prisonnier** ». فالدولة ضرورية أولا وقبل كل شيء لإعداد وإدامة نظام حقوق الملكية، فهي إطار مستقر يسمح بتحقيق عمليات تفرض وجود أسواق تنافسية. لكن وجود أسواق تنافسية لا يكفي لضمان إعداد وضعية مثلى **(Pareto-optimal)** نظرا لوجود إخفاقات السوق وعدم قدرته على تحقيق الكفاءة **(market failures)** لا سيما حل مشكلة السلع العامة، الآثار الخارجية، غلة الحجم المتناقصة، وضعيات عدم تناظر المعلومات....وغيرها.

1) نظرية الاستحالة

لقد اقترح ويكسل **(Wicksell)** منذ 1898 الاعتماد الطوعي للهيئات العمومية، وهو اعتماد يمكن الأفراد من المشاركة بحرية، فمنذ الاتفاق على هذه النقطة. قاعدة الإجماع **(unanimité)** تتأسس وتجعل القرار الجماعي ذو مشروعية. هذا الحل امتد من خلال مداخل نوعية اقترحها كل من لندل وبوان **(Eric Lindahl & Harvard Bowen)**، وهي مداخل تصطدم بمشكلة العابر أو المسافر الخفي **(le passager clandestin)**. فالأفراد لا يتعاونون إذا أدت مصالحهم الفردية إلى عدم المساهمة في السلوك

الجماعي الاجتماعي. والحكومة التي لها سلطة القيود هي فقط من يمكنها التجاوز بفعالية لقيد الإجماع، مع ذلك لأجل الاستنتاج تقوم بتقييد حرية الاختيارات الفردية بوضع تكلفة خاصة لازمة لوجود وسير المؤسسات (الهيئات العمومية). لقد درس كينت آرو **(Kenneth Arrow)** منذ 1951، أن القرارات الجماعية تأتي كنتيجة لتجميع التفضيلات الفردية النظامية عن طريق إجراء تصويت الأغلبية البسيطة **(vote de majoritaire simple)**. وهنا نجد دروس مفارقة كوندروست **(paradoxe Condorcet)** التي يجب أن تتضمن 5 شروط أساسية مجتمعة (شمولية مجال الاختيار، معايير باريتو، الاستقلالية تجاه البدائل غير المتعلقة بالموضوع، عدم وجود دالة جماعية مسبقا، غياب الاختيار الديكتاتوري). فلا يمكن إظهار اختيار جماعي مترابط تماما مع تفضيلات الأفراد. لقد تم تعميم نظرية الاستحالة لـ **آرو** بعد ذلك من طرف **جيبارد وساترويت (Gibbard & satterwaite)** الذين بينوا أنه في حالة وجود ثلاثة قرارات محتملة، لا يوجد أي إجراء شامل غير مراقب أو متحكم فيه.

2) تجاوز النظرية

تجاوز نظرية الاستحالة ثم بحثه من منظور تحسين شروط **آرو**.

- الطريق الأول هو استغلال فعالية الاختيارات بوجود مخطط مجاني **(planificateur bénévole)**: **مالينفود، دريز ودولفالي بوسين (Malinvaud, Drèze & De lawalee Poussin)** درسوا في هذا الاتجاه النماذج الاختيارية **(les approches optionnels)** لتخطيط مفصلي لرغبات أو مطالب المركز والمحيط.

- الطريق الثاني: يحاول تشغيل الاختيارات غير المعالجة باقتراح تطبيق نظرية الحوافز **(théorie des incitations)**. فلقد اقترح **فيكري كلارك وغروفز (Vickry, Clarke & Groves)** استعمال المعلومات المتوفرة حول تفضيلات الأعوان (في حالة تفضيلات شبه خطية **-quasi linéaires)**، بمعرفة الموافقة أو القبول المدفوع للأفراد، وبجعلهم يدفعون ضرائب تختار نتيجة لذلك. كما اقترح **ماسكين (Maskin)** استغلال المعلومات التي يتوفر عليها الأعوان (في حالة الملكية، ندرة "رتابة" اختيارات هدف القرار).

_ الطريق الثالث: دون شك هو الأفضل، وذلك بإعادة النظر في شرط شمولية مجال الاختيارات، بافتراض وجود تفضيلات فردية موحدة التمييز **(uni modales)**. لقد بين كذلك **بلاد (Ducan Blade)** أن الاختيارات الجماعية النابعة من تصويت الأغلبية البسيطة بين **n** زوج من الخيارات، بضمهم أو جمعهم مع الذين يصوتون وسط والذين لهم خيارات تفضيلية تتعلق بالوسط **(médiane)** لخيارات التفضيلات الفردية، مرتبة على أساس سلم وحيد لتقييم الخيارات.

ثانيا: من اخفاقات السوق إلي اخفاق الدولة:

التحليل الايجابي لإجراءات تنفيذ القرارات الجماعية قادها مجموعة من الاقتصاديين تسمى الخيارات العمومية أو الجماعية **(choix publics ou collectifs)** التي جاءت لتوضيح اختلالات الهياكل العمومية أو إخفاق الحكومات **(government failures)** التي يفترض أن تخفف إخفاقات السوق واقترحوا نتيجة لذلك تصحيحات دستورية"

1) إخفاقات المؤسسات العمومية

منذ بداية سنوات 1960، تم القيام بأشغال في مدرسة فرجينيا **(l'école de virginie)** مدفوعة من طرف **بوشانان** و**تولوك (J. M. Buchanan & G. Tullock)** بالتشكيك في تفاؤل التحليل المعياري، والذي في إطار خط: **LBS– (Lindahl, Bowen & Samuelson)** يقود لرؤية الدولة كمصحح لإخفاقات السوق.

فبالنسبة لمدرسة الاختبار العمومي، الهيئات العمومية عبارة عن تنظيمات من مسؤولين (لا سيما رجال سياسية وإداريين لمكاتب إدارية...وغيرها) هم أفراد منقادين من خلال مصالحهم الشخصية، وقراراتهم يجب أن تدرس عقلانيا في إطار هذا المنظور. وأيضا التيار الفكري الذي كان رائده **بوشانان (J. M. Buchanan)** الذي كلل بجائزة نوبل سنة 1986 الذي سعى لوصف سلوكات الحصول والمحافظة على السلطة للمسؤولين السياسيين والإداريين المؤهلين بشكل محفز لموظفي المكاتب، الذي يعيد الاهتمام للسياسات العمومية، وهناك ثلاث سلاسل تحليلية يمكن في هذا المعنى أن تمثل اندماج أعمال هذا التيار.

- المدخل الأول يهتم بالسوق السياسي ويقود لنماذج سياسية- اقتصادية (**politico-économique**) التي يعتبر **نوردوس (Nordhaus, 1975)** من بين مؤسسيها حيث تحدث عن الدورة الانتخابية **(cycle électoral)**. فالحكومة تخضع لقيود دورية منتظمة لإعادة التصويت عليها، بتحديد رزنامة وإستراتيجية دورية، أخذا بعين الاعتبار لقدرات الذاكرة والنسيان للمصوتين، شروط المنافسة السياسية، أيضا المتطلبات الاقتصادية والإدارية. فالحكومة هي من هذا المنظور تقود لمتابعة تفضيلاتها الخاصة مادام أنها ترغب في إعادة التصويت عليها. وتفضل خيارات مطابقة لتفضيلات المصوتين الفاصلين (**décisif**) أو المقررين في حالة العكس.

- المدخل الثاني: يحث على أهمية جماعات الضغط (**rôle de lobbies**) أو الجمعيات بتفسير العلاقات المحتفظ بها بين المنفذين وهذه الجماعات (وخصوصا النتائج من جانب الجمود المؤسساتي كما أشار إليه **أولسون (M Olson, 1982)**) بتفسير بروز جمعيات أو جماعات مستخدمة للسلع العامة، لقد بينوا أن مواجهة المصالح الخاصة تحت غطاء الترويج للمصلحة العامة، سيؤدي عادة لتزايد حصة الهيئات العمومية في الاقتصاد، وتطوير أو تجنب إسراف الأموال العمومية (**les deniers publics**).

- المدخل الثالث: يرتبط بتفسير سلوك الإدارات العمومية ورجال المكاتب (الذي يرجع لتنمية نظريات البيروقراطية) بإعادة النظر في التحليل الذي قام به **ادم سميت، كارل ماركس** و لاسيما من طرف **ماكس فيبر**. فهذه التيارات الفكرية تطورت في بداية سنوات 1970 خصوصا بعد **نيسكانن وبريتون (W. Niskanen & A. Breton)**، نموذج عدم فعالية الاحتكار البيروقراطي. فرجال المكاتب (**les bureaucrates**) يصبحون فاعلين أكثر من أن يكونوا منفذين بسطاء للسياسات العمومية، ويبذلون قصار جهودهم في تعظيم منفعتهم الخاصة (دخل، سلطة، رفاهية...) تحت غطاء الأهداف الرسمية للتنظيمات العمومية التي ينشطون بها، إنما يظهرون أيضا الاختلالات البيروقراطية (سياسة التمديد الجبائي، زيادة النفقات العمومية، إنتاجية الإدارات...). وأيضا إخفاقات الدولة التي تعادل إخفاقات السوق، بصورة تجعل واضعي الخيارات العمومية، يرون أن إخفاق السوق لا يبرر إلا بإرجاعه للدولة. كحل للمشكل المطروح.

2) تصحيح الاختلالات

التصحيح الممكن (المحتمل) لإخفاقات المؤسسات العمومية يقع في منظور "اقتصاد دستوري" الذي يعتبر فيه إعادة بناء توازن الميزانية حجر الزاوية (لذا تأتي المقترحات الأمريكية للتعديل الدستوري في هذا المعنى). حيث قد أشار **بوشانان** أيضا إلى أن كل مصلحة للرقابة الدستورية هي اليقظة من أي الأنظمة والقوانين. فالقيود والمؤسسات (العمومية) تسمح بالتخفيض الفعال للأهمية السياسية للعبة المصالح الخاصة. خارج إطار هذا الهدف الأساسي، هناك ثلاث وسائل تقترح للقيام بذلك:

- الأول: يهدف لتحسين معلومات سلطات الرقابة.
- الثاني: يستهدف تأسيس منافسة بين المكاتب الى تغيير لحوافز رجال المكاتب.
- الثالث: يستهدف اللجوء لدعوة الأفراد المعنيين عن طريق التصويت (الانتخاب). وهو ما يتطلب تخفيض نسبة الغيابات (**l'absentéisme**)، وانتقال الحق (المتنازع فيه) بأقصى قدر ممكن من الوظائف الإدارية إلى السلطات المحلية.

تحليل الخيارات العمومية، بالاستقلال عن التصنيع التي يتم به تحديد القرارات الجماعية، يقود من منظور مدرسة الخيار العام الى تعديلات عميقة للحياة العمومية بالاقتباس من النظرة المحافظة والمعاصرة لدولة محدودة (**moins d'état**).

3) كيف يمكن تعريف المصلحة العامة؟

بمجرد القبول بالمبررين النظريين السابقين، يصبح علينا تحديد "دالة الهدف" للدولة (**أي مجال تدخلها**) التي يمكنها توجيه عملها في: كيفية الاختيار بين سياستين تعملان على تحسين الكفاءة، ما هي المعايير التي تسمح بالاختيار بين مختلف تدابير أو إجراءات إعادة توزيع؟

أ) الاختيار الاجتماعي (Choix social)

عندما تتنافس نوعين من الإجراءات التي تسمح بزيادة الكفاءة الاقتصادية، وحصلت كل واحدة منهما على الإجماع إذا تم اقتراحها بمعزل عن الأخرى، فإن ليس هناك ما يضمن أن الاختيار بينهما تم بالإجماع. فبعض أفراد المجتمع تفضل إحداهما، بينما يفضل آخرون الخيار الثاني، والتحكيم لا يمكن

القيام به إلا إذا توفرت لدينا قواعد تقر بأن تجميع المصالح الخاصة يمكن أن يمثل "المصلحة الجماعية ".

فنظرية "الخيار الاجتماعي" أو الخيار العام تدرس مشكلة تجميع الأفضليات من وجهة النظر المعيارية. فهل هناك طريقة عقلانية تسمح بتحديد تفضيل وحيد من بين تفضيلات كل فرد من أفراد المجتمع؟.

لقد درس **كينيث ارو (Kenneth Arrow)** إمكانيات اعتماد قواعد التجميع التي تلبي الشروط الثلاثة التالية:

– إذا كان جميع الأفراد يفضلون أ عن ب حيث يجب أن يكونا من نفس المنطقة **(collectivité)** و"القاعدة يجب أن تستوفي معيار الكفاءة لباريتو"؛

– الاختيار بين أ و ب لا يعتمد سوى على آراء فردية حول أ و ب وليس على آراء أخرى (شرط الاستقلال)؛

– وأخيرا، ينبغي أن تطبق القاعدة على أي شكل من أشكال التفضيلات الفردية بين مختلفة الخيارات (شرط الشمولية).

ب) نظرية الاستحالة (Le Théorème d'impossibilité) لآرو (Arrow)

عندما نمنع المقارنات بين الأشخاص من حيث الرفاهية، يعني عندما نأخذ في الحسبان التفضيلات الرسمية للأفراد، فإن الجواب عن التساؤل مخيب للآمال. فنظرية **آرو** تبين في الواقع أن القواعد الوحيدة التي تفي بالشروط الثلاثة السابقة "بمنطقية" هي القواعد الديكتاتورية التي يفرض بموجبها شخص معين خياراته على المجتمع. فنظرية آرو هي تعميم من ***مفارقة كوندورست*** **(Condorcet)** الشهيرة. حيث تفي قاعدة الأغلبية (التي تدعي أنه من بين حلين علينا اختيار الحل الذي يجمع أكبر عدد من الأصوات) بالخصائص الثلاثة المطلوبة، لكن قد تؤدي إلى طريق مسدود.

لذا إذا افترضنا (***حسب كوندورست***)، أن هناك 3 خيارات مختلفة (أ، ب، ج) وثلاثة ناخبين. الأول يفضل أ على **ب** و **ب** على **ج**، الثاني يفضل **ب** عن **ج** و **ج** عن أ، الثالث يفضل **ج** عن أ و أ عن **ب**. ليس من الصعب أن نرى أن **أ** يغلب **ب** و**ب** يغلب **ج** بفارق صوتين ضد واحد، لكن ويا للمفارقة، **ج** يغلب **أ** بصوتين مقابل صوت واحد.

ج) تصويت الأغلبية (Vote à la majorité)

في الواقع تستند العديد من القرارات إلى إجراءات التصويت. فلقد تم منذ سنوات **1970** بتطوير فرع في الاقتصاد "الاقتصاد السياسي" الذي يدرس بدقة التوازنات السياسية والاقتصادية (**politico-économiques**). حيث تحدد القرارات العامة من قبل اللعبة الانتخابية أو من خلال قلة مؤثرة (ذات صيت)، بتأثيرات وجماعات الضغط. نظريا، عندما نتخلى عن الشرط الثالث من نظرية **آرو** (شرط الشمولية)، هذا يعني عندما لا تكون التفضيلات اعتباطية، التصويت بالأغلبية يمكن أن يصبح قاعدة تجميع عملي.

ولنأخذ حالة أحد شوارع المدينة الموجهة نحو محور شرق–غرب، الذي يريد رئيس البلدية بناء منشأة عامة ما بها (مكتب بريد على سبيل المثال). وضعها في الشرق يشكل ميزة لسكان الشرق، بينما وضعها في الغرب يشكل ميزة لسكان الغرب. فمن السهل أن نرى أن الموقع الوسط الذي يقسم المدينة إلى جزئين متساويين من السكان يغلب سائر المقترحات بأغلبية الأصوات. نحن نتحدث عن تفضيلات "أحادية الواسطة"و "دكتاتورية " للعون الوسيط. هذه النتيجة تنطبق في الحالات التي يكون فيها الخيار السياسي يتشكل بمعلمة على محور أحادي الأبعاد، والتي يكون وفقها لكل فرد موقف مفضل عن الآخرين، فهي عادة أقل قبولا بالنسبة للذين هم بعيدين عن ذلك.

د) التصويت والمساواة (équité)

علما بأن قاعدة حكم الأغلبية ليست حقا جذابة كمعيار للعدالة أو إعادة التوزيع. لذا لنعتبر الحالة الكاريكاتورية التي تقترح تقاسم ثروة معينة بين ثلاثة أشخاص أ، ب و ج. في الحالة الأولية لكل

من أ و ب 45% من الثروة و ج 10%. لنعتبر إذن الاقتراح الآتي: نقوم بمصادرة نصف المخصص من ج ونقوم بتوزيعها بين أ و ب. يلقى هذا الاقتراح بطبيعة الحال أغلبية الأصوات رغم أنه من الواضح أنه سوف لن يسمح بالاتجاه نحو إعادة توزيع أكثر إنصافا.

4) كيفية تحديد معيار الرفاه الجماعي؟:

تعبر أمثلية **باريتو** في اقتصاد الرفاه **(Welfare)** عن حالة من التوازن لا يمكن فيها تخصيص فرد بأكثر من الرعاية والمنفعة دون أن يترتب على ذلك حصول فرد آخر على منفعة أقل. ومن المهم أن ندرك بأن مثل هذه المخصصات لا علاقة لها بالعدالة في توزيع الدخل: إن أمثلية **باريتو** ملائمة للاستعمال مع فكرة توزيع الدخل بطريقة غير متساوية على الإطلاق، كما هي ملائمة للاستعمال في توزيع للدخل غاية في العدالة والمساواة.

فهذا المصطلح ذو فائدة كونه يقدم تعريفا" لمفهوم التحسين. وعليه، فالتحسين حسب **باريتو** يمثل تغييرا" في الرفاه يجعل كل فرد أو جزء في المجتمع في حالة أفضل دون إنقاص أي شيء من رفاه فرد "آخر" أو جزء "آخر" من المجتمع. ويمكن لهذا النوع من التحسن أن يحدث حتى في حالة عدم شعور غالبية السكان بأي منفعة. إن نظرية **باريتو** في الكفاءة والمثالية كانت مهمة في استخدامها لوضع إطار لتقييم التدخل الحكومي وفي فرض الضرائب وسياسة إعادة التوزيع.

أ) مذهب المنفعة (Utilitarisme)

تطبق نظرية **ارو** عندما تمنع المقارنات بين الأفراد من حيث الرفاه **(bien-être)** وهذا بالسعي لإقامة ترتيب عام للخيارات من خلال التصنيف الفردي. حيث يمكننا المضي قدما إذا قبلنا مقارنات بين الأفراد من حيث الرفاه.

فمنذ القرن الثامن عشر حسب جيريمي بنثام **(Jeremy Bentham)**، تقترح النفعية إجراء "حساب للأفراح و الأقراح". فانخفاض الرفاه للبعض يمكن تبريره بزيادة الرفاه للآخرين. وبالنسبة لهذه المدرسة الفكرية، يقاس الرفاه الفردي من خلال مؤشر المنفعة ومعيار الجماعية هو إذن مجموع هذه المنافع.

فعلى سبيل المثال إذا قمنا بقياس المنافع الفردية من خلال مؤشر الدخل، فمن الواضح أن هذا المعيار (لإعادة التوزيع) ضعيف، كونه يحتسب فقط الدخل المتوسط للفرد الواحد، وليس تشتته (أي كل فرد على حدى). فلنفترض في البداية أن **س** يكسب دخل يقدر بـ 9 و **ع** يقدر دخله بـ 10 ونختبر السياسة التي تؤدي إلى وضعية يكون فيها **س** يكسب 1 و **ع** يكسب 19. معيار النفعية يشير إلى أن مثل هذه السياسة مرغوب فيها لأنها تزيد من متوسط الدخل. وهو ما يدل على محدودية هذا المذهب.

ب) العدالة الاجتماعية وفقا لراولز (John Rawls)

من خلال نشر كتابه "نظرية العدالة" (**théorie de la justice**) في عام **1971**، اقترح **جون راولز** نهج أخلاقي ينبغي أن يوجه القرارات العمومية. كما طور مفهوم "الموقف الأصلي" (**position originelle**)، الذي هو عبارة عن حالة مجردة يكون فيها الأفراد غير مغمورين في المجتمع، لا نعرف حتى الآن ما المواهب أو الثروات التي يتوفرون عليها. وحسب **راولز**، خلف حجاب الجهل، قبل ظهور الظلم الأولي، يكون الأفراد بالضرورة متكافئين جميعا، يريدون ضمان مساواة أوضاعهم، ولا يتسامحون مع عدم المساواة إلا إذا كانت الفوائد للأكثر حرمانا. حتى لو أدت السياسة إلى تخفيض جدري لمتوسط الدخل، لا بد من تنفيذها إذا كان الأكثر حرمانا في حال أفضل.

ج) السياسة الجديدة لاقتصاد الرفاه (Le new-Welfarisme)[1]

من خلال مساهماته في سنوات **1950**، أضفى **وليام سبنسر فيكري** (**William Spencer Vickrey**) و **جون هارساني** (**John Harsanyi**) الطابع الرسمي على فكرة حجاب الجهل. كأن كل شيء يتم كما لو أن "القاضي" أو صانع القرار في وضعه الأصلي يواجه مشكلة في اتخاذ القرار في إطار مخاطر. إنه لا يعرف أي مكان في المجتمع ما سوف يتعرض له، فوحدها المصادفة التي ستقرر. وكل شيء يتوقف إذن على الموقف من المخاطر: موقف محايد يأخذ بعين الاعتبار المتوسط، يعني

[1] Ces mots renvoient au nom *welfarism* et à l'adjectif *welfarist* en anglais. Ils ont pour racine commune *welfare* (le bien-être). *Welfarism* peut être traduit par « politique du bien-être ». *Welfarist* signifie « se rapportant au bien-être » ou « favorable au bien-être ».

معيار النفعية الذي لا يأخذ في الحسبان التغيرية (أو التباين)؛ موقف بارد **(frileuse)** يعطي الأهمية للتشتت؛ موقف نفور من الخطر اللانهائي يركز على أسوأ حالة ويتوافق مع معيار **راولز**.

ومن الواضح، أن المكانة في المجتمع ليست ناتجة فقط عن المصادفة، فالفرد "يتلقي أو يرث" بالتأكيد ثروات ومواهب، سلع أساسية يستخدمها بعد ذلك لتحويل حالته. وفقا لأمارتيا سين **(Amartya Sen)**، لا يمكننا خفض الرفاهية الفردية بمؤشر الدخل أو بالحصول على السلع الأساسية. يجب الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن الأفراد لديهم قدرات مختلفة لتحويل الدخل إلى رفاهيه. لذا يجب أن يستند تحليل التفاوت إلى مجموعة من المؤشرات متعددة الأبعاد التي تقيس قدرة كل فرد في تأدية "وظيفة في المجتمع "

الدرس التاسع:

التسعير العمومي

تمهيد

للتسعير أثر على نمط تخصيص الموارد وعلى رفاهية الأفراد. إضافة لتأثيره على توزيع الدخل القومي وغير ذلك. فالاهتمام بالتسعير في مجال الخدمات والمنتجات العامة أصبح ضرورة ملحة.

يقوم مبدأ التسعير على تعظيم الأرباح في حالة الاحتكار الطبيعي، وفي أغلب الحالات الأخرى يجب أن يكون السعر قابلا لتغطية تكاليف الإنتاج. لكن التسعيرات العمومية لا تهدف لتعظيم إيرادات الدولة بل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التكاليف وأن تراعي بقية العوامل الأخرى.

وفي مجال القطاع العمومي نجد مصالح تقدم خدمات أو منتجات مسوقة (أي لها إيرادات خاصة) ومصالح أخرى خدماتها غير مسوقة. هذا ما يتطلب إجراءات خاصة حسب الوضعية لتحديد التسعيرة.

أولا: معايير التسعير واتجاهاته

تخضع المنتجات العامة للتسعير كبقية المنتجات. لكنها تخضع للعديد من المعايير التي تميزها عن المنتجات والخدمات الخاصة.

01- معايير التسعير

هناك ثلاثة معايير رئيسية هي:

01-01) المعايير المرتبطة بالانتاج:

تخضع الوحدة التسعيرية هنا إلى:

- **طبيعة المنتج:** حيث تكون مادية –كمية–. إذا تعلق الأمر بسلعة، أو تكون عبارة عن عقد إذا تعلق الأمر بخدمة؛
- **نوعية المنتج:** يمكن أن تكون السرعة (النقل، البريد، ...)، قيمة المنتج، رفاهية...إلخ؛
- **طريقة الإنتاج:** حيث تختلف الوحدة التسعيرية في مجال النقل بين الوحدة والإجمالي.

02-01) المعايير المرتبطة بالتبادل

وهنا نميز بين:

- **الحالات (الفروق) الاستهلاكية:** حيث يمكن أن تتغير الأسعار مع لحظة تسليم الخدمة، كما تتغير أيضا حسب الموقع الجغرافي. مثلا يتم فرض أسعار مختلفة في المواسم والأعياد عن تلك المطبقة في الأيام العادية.
- **المؤشرات الكمية:** مثل مدة الخدمة، عدد الكيلومترات المقطوعة، الوزن المنقول، الحجم الفعلي (**kwh**) أو المحتمل: استطاعة العداد أو الوحدة، أو الاشتراك الجزافي أو بالأقساط...إلخ.

02-01) المعايير المرتبطة بالاستهلاك

حيث يتم التمييز بين المستعمل و الإستعمال:

- **التمييز حسب المستعمل:** حيث يمكن التفرقة بين المستعملين حسب سن المستعمل: شباب، أو شيوخ. أي لا يتم التفاعل حسب نفس المنطلق من طرف العديد من المصالح العمومية (الضمان الاجتماعي، التقاعد ...وغيرها) . كما أن الخدمة العمومية تختلف أحيانا حسب مهنة المستعمل (مجانية للبعض ومدفوعة للآخرين).
- **التمييز حسب الإستعمال:** حيث يمكن أن تكون الخدمات العمومية مدعمة (مثل النقل المدرسي أو الجامعي). لكن في حالات أخرى يختلف السعر المطبق.

02- هيكل التسعير

من خلال ما سبق يظهر أن هناك اتجاهين متعارضين: سواء يتم معاملة كل المستعملين بنفس الطريقة (اتجاه توحيد التسعيرة)، أو يتم التمييز بين المستعملين.

كل اتجاه يطبق عليه ثلاث أصناف من المعايير حسب الشكل الآتي:

الشكل رقم 01: معايير التسعير العمومي

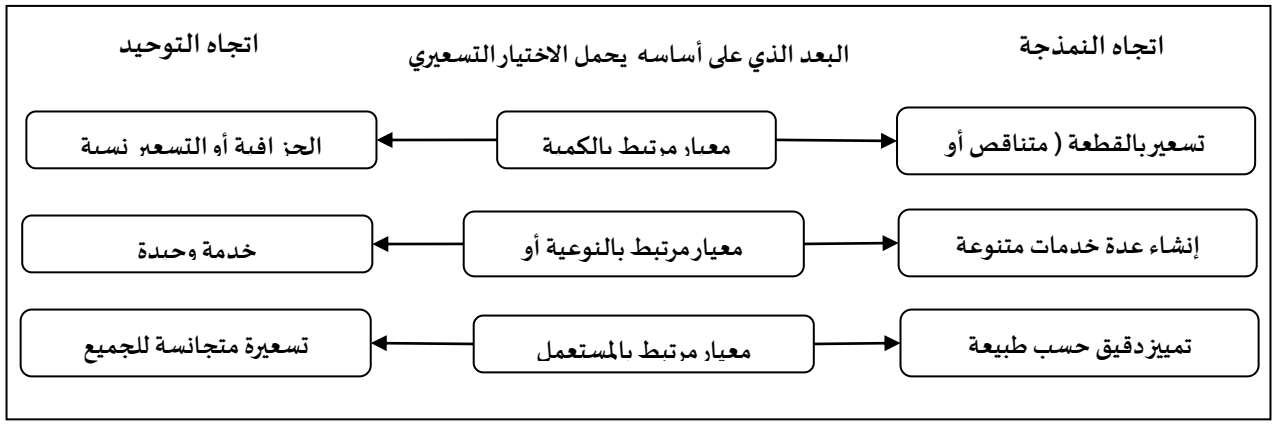

يختلف الاختيار بين هاذين الاتجاهين حسب اعتبارات متناقضة. فمن جهة بساطة الحساب والإدراك ومبدأ المساواة بين الجميع وإشهار الأسعار يدفع إلى اتجاه التوحيد، ومن جهة أخرى هناك تمييز بين المستعملين (حيث أن البعض يدعم الآخر). فلما تكون التسعيرة أقل من تكلفة الإنتاج فليس هناك خوف من المنافسة (الدعم الخفي). وفي حالات أخرى نجد مستعملين يدفعون أكثر مما يكلفهم. كما أنه لو ترك المجال للمؤسسات الخاصة لإنتاج نفس الخدمات المقدمة من المصالح العمومية لبقيت النشاطات غير الربحية فقط للمصالح العمومية. فلهذه الاعتبارات ولغيرها (عدالة التوزيع، المساواة) يجب إقامة تسعير متميز (يختلف من شخص لآخر).

ثانيا: إجراءات التسعير

تتطلب معرفة هذه الإجراءات الإجابة عن ثلاث تساؤلات:

- **من سيدفع؟**
- **حسب أي طريقة؟**
- **من سيتلقى المبالغ المدفوعة؟**

في المجال الخاص الإجابة عن هذه الأسئلة بسيطة، لكن في المجال العمومي يختلف الأمر نظرا لتعدد المتدخلين.

1) الدافعين (Les Payeurs)

غالبا ما يكونوا هم مستعملي الخدمات العمومية. لكن في بعض الحالات يكون هناك طرف آخر (ثالث) ممول. لنأخذ على سبيل المثال الخدمات الصحية الموضحة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: مثال عن الدفع للخدمات الصحية

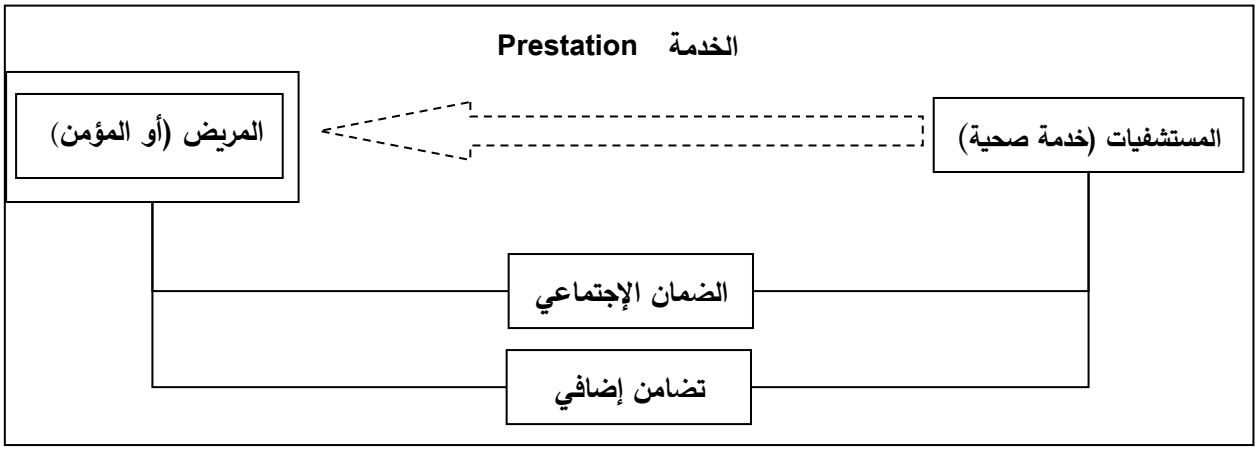

ويمكن أن تكون العملية في الواقع أكثر تعقيدا. حسب العلاقات القائمة بين الضمان الاجتماعي وشركات التأمين.

2) طرق تمييز التسعيرة

وهنا يتميز السعر حسب الطريقة والخدمة المؤداة.

02-01) الطرق المختلفة للتسعير

وهنا يتم التمييز بين التسعيرات (مثل المؤسسات الخاصة) حسب التنسيق الظرفي للدفع **(مسبق، متزامن، لاحق)** نسبة لأداء الخدمة. حيث أن لهذا أهمية كبيرة بالنسبة لسيولة **(أو خزينة)** الخدمة لما يكون السعر أو التسعيرة هي الإيراد الوحيد.

وهذا ما يمكن أن يؤدي ببعض المصالح العمومية إلى سوء استعمال سلطته الاحتكارية بإجبار الدافع على الدفع المسبق لاستهلاكاته المستقبلية للفترة.

وعندما يكون التسعير جد متميز يتخذ الدفع عدة أشكال (اشتراك مبرر، فاتورة، كشف...إلخ). أما لما يكون التسعير موحد. فهناك نظام اشتراك أو مساهمة وحيدة.

02-02) تجربة الاعلام الآلي

تؤثر طرق الدفع على كلفة الإدراك أو التمييز بالنسبة للأشخاص. وهو ما يجعل من الإعلام الآلي وسيلة لتخفيض التكلفة. لكن رغم ذلك يمكن أن يترتب عليه آثار فاسدة. فإذا أردنا التمييز يمكن أن يعتمد تبريرات صارمة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى الاختلال. حيث أنه منذ اللحظة التي تقدم فيها التبريرات (رغم أنها خاطئة) يصبح نظام الإعلام الآلي غير قادر على كشفها ما دام أن الإنسان هو من يتدخل، لكن رغم ذلك يمكن تحديد الاختلالات المعتبرة التي يمكن أن يغفل عنها البشر.

3) تخصيص الموارد

تحصل الهيئة العمومية القائمة بالخدمة على إيرادات تغطي بها قروضها لكن هناك استثناءات حيث يمكن أحيانا أن يقوم بالتحصيل طرف ثالث لصالح الهيئات العمومية.

ثالثا: الثوابت الاقتصادية للتسعير (les paramatres)

تختلف التسعيرات المستوفاة من الوحدات المؤهلة باختلاف الثوابت التي يمكن تلخيصها في: العرض، الطلب، المنافسة، والمتغيرات الاقتصادية الكلية. حيث تعتبر هذه الثوابت ملائمة للمؤسسات الخاصة، لكن يختلف الأمر نوعا ما بالنسبة للمؤسسات العمومية. فهذه الأخيرة لا يمكنها مثلا التكفل بأثر السعر على المتغيرات الاقتصادية، كما أن ذلك ليس من هدفها.

ولأخذ هذه الثوابت بعين الاعتبار، يجب أن تتوفر الخدمة العمومية على نظام معلومات يمكنها من المعرفة الدائمة للتكاليف، الأسعار المطبقة من طرف المنافسين (على الأقل المباشرين)، رغبات الجمهور، وأهداف السلطات العمومية. فهذه الهيئات تتوفر على نظام معلومات بحجم وتعقيد كبير (جد متغير). وهنا يتم التمييز بين ثلاثة أنظمة معلومات:

- نظام معلومات ابتدائي (**système elementaire d'information**): نجده مثلا في المتاحف (حيث يتم تحديد التسعيرات على أساس اتفاق). والمعلومات تقدمها المحاسبة العامة ومبدأ الصندوق. كما أن هناك بعض المعلومات الخارجة عن المحاسبة: عدد الزوار، المكالمات الهاتفية، وغيرها.

- نظام معلومات بسيط (**système elementaire simple**): يعتمد هذا النظام من طرف وحدات أكثر أهمية تبحث عن حساب كلفة الإنتاج بصورة دقيقة لأجل تحديد التسعيرات العادلة قدر

الإمكان. يطبق هذا النظام في المستشفيات، مصالح تسيير المياه وغيرها. فبجانب المحاسبة العامة، تعتبر المحاسبة التحليلية ضرورية.

- نظام معلومات معقد **(système elementaire complexe)**: تستعمله بعض الوحدات العمومية (خاصة الاقتصادية) مثل مصالح البريد، السكك الحديدية وغيرها. فهي من بين أكبر المصالح العمومية الوطنية. فهذه المصالح تتوفر على معلومات حول الأسواق التي تحتلها والأسواق الملحقة إضافة إلى المعلومات المقدمة من المحاسبة.

1) التسعير على أساس التحليل الحدى

تعتبر التكلفة الحدية والإيراد الحدي العاملين المحددين في تحديد سعر البيع. والتسعير بالتكلفة الحدية هو من مبدأ الكفاءة. حيث باعتماد سعر محدد بالتكلفة التي تتحملها المؤسسة، سيسمح للمستهلك بتلقي أفضل إشارة. ومن خلال هذا النوع من التسعير، ينقل المنتج إلى المشتري مسؤولية الإنتاج. ويكون للمستهلك بين يديه الشروط الدقيقة للتحكيم: فهذا الأخير لا يقوم بالشراء إلا إذا كانت القيمة التي ينتظرها من السلعة تتجاوز تكلفتها.

في هذا السياق وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن مبدأ تعديل تسعيرات الساعة تعتبر من بين الإسهامات الأساسية للاقتصاد العمومي التطبيقي. فبالنسبة للكهرباء وعموما بالنسبة للمنتجات أو الخدمات التي تتطلب إنشاء المعدات اللازمة لإنتاج أحجام تتوافق مع ذروة الاستهلاك، التسعير بالساعات الضائعة/الساعات الكلية **(heures futiles/heures pleines)** يسمح بتوجيه الطلب بشكل فعال. لذلك بوجود التكاليف الثابتة، فإن التسعير بالتكلفة الحدية يؤدي بالضرورة إلى عجز تشغيلي لا يمكن تغطيته إلا عن طريق المساعدات. وفي السياق الذي يكون فيه من الصعب تحقيق هذا النوع من التحويل، يجب الابتعاد عن التسعير بالتكلفة الحدية وهذا بإضافة هامش إلى السعر يسمح بتمويل التكاليف الثابتة.

وفي الحالة التي تقدم فيها المؤسسة عدة منتجات، قاعدة الأعرج (**Boiteux**) توصي بتحديد الهامش بصورة عكسية نسبيا مع مرونة الطلب: الفرق في التكلفة الحدية يجب أن يكون أكثر أهمية حتى من الطلب وضعيف الحساسية للسعر.

ويعتمد التحليل الحدي في تحديده للسعر على كل من: الطلب والتكاليف. ويسعى إلى تحديد أفضل سعر يؤدى إلى تعظيم الربح. حيث يمكن للمنظمات التي لديها أهداف أخرى للتسعير الاعتماد على التحليل الحدي للمقارنة بين الأسعار المحددة بواسطة طرق مختلفة.

ويعتمد التحليل الحدي على مفاهيم: الإيراد الحدي والمتوسط، والتكلفة الحدية والمتوسطة. ويقصد بالإيراد الحدي الدخل الناتج من بيع الوحدة الأخيرة، أما الإيراد المتوسط فهو متوسط سعر الوحدة ويتم حسابه بقسمة الإيراد الكلى على عدد الوحدات المباعة، ويقصد بالتكلفة الحدية تكلفة آخر وحدة مضافة بمعنى استبعاد التكاليف الثابتة من الحساب حيث أن المنظمة تحملتها بالفعل سواء أنتجت تلك الوحدة الإضافية أم لم تنتجها. ويقصد بالتكلفة المتوسطة متوسط تكلفة الوحدة، ويمكن الحصول عليها بقسمة التكلفة الكلية على عدد الوحدات.

مثال:

تقوم إحدى شركات تأجير سيارات الليموزين بتقديم خدمة التأجير لمدة ساعتين خلال عطلة نهاية الأسبوع بسعر 80 ون. وقد قامت الشركة لجذب عميل ثاني في نفس الليلة بتقليل السعر لوحدة الخدمة لتصبح 72 ون. ويوضح الجدول التالي الوحدات المباعة وسعر الوحدة والإيراد الكلى والإيراد الحدي عدد الوحدات المباعة سعر الوحدة(الإيراد المتوسط) الإيراد الكلى الإيراد الحدي.

الجدول رقم 02: جدول تحليل التكاليف – الإيرادات– الحدية والمتوسطة

عدد الوحدات المباعة	سعر الوحدة (الايراد المتوسط)	الايراد الكلي	الايراد الحدي
1	80	80	–
2	72	144	64
3	63	189	45
4	53	212	23
5	42	210	2–
6	34	204	6–

يلاحظ من الجدول أن الشركة حصلت على إضافة (إيراد حدي) مقداره **64** ون. فعندما باعت الوحدة من الخدمة بسعر 72 ون، وحققت إيراد كلى مقداره 144 ون. وإذا أمكن للشركة بيع ثلاثة وحدات من الخدمة في نفس الليلة إذا خفضت السعر إلى 63 جنيه للوحدة. وفى هذه الحالة سيكون الإيراد الكلى = 63×3=189 ون. وهنا تتحقق إضافة (إيراد حدي) مقداره 45 بالمقارنة بالبديل رقم 2 أي البيع بسعر الوحدة 72 ون. ويلاحظ بعد بيع الوحدة الرابعة يبدأ الإيراد الكلى في التناقص، ويتحول الإيراد الحدي إلى سلبي، ويعنى ذلك أن بيع وحدة الخدمة بمبلغ 42 يحقق خسارة حدية ويبدأ الإيراد الكلى في التناقص. وتستمر الشركة في إنتاج وبيع منتجها طالما أن الإيراد الحدي يزيد عن التكلفة الحدية.

2) سياسة التسعير العمومي

هناك علاقة واضحة بين الأسعار والفائض المحقق في القطاع العام. فالمنشاة تستطيع التحكم في حجم الفائض عن طريق سياستها السعرية في ظل الظروف السائدة في السوق. لكن هناك صعوبة في تحديد أسعار منتجات القطاع العام إذا كانت تعمل في قطاع تسود فيه المنافسة الكاملة. إذ تمكن قوى السوق في هذه الحالة السياسية السعرية المتبعة حسب حاجياتها (إما الابتكار أو المنافسة).

كما يتوقف سعر منتجات القطاع العام – إذا تمتعت بمركز اجتماعي يختلف– على تحديد السعر وفقا لعوامل مرتبطة بظروف العرض والطلب، والى الحد من ارتفاع الأسعار والتحكم فيها بصفة عامة وذلك بقصد تحقيق أقصى ربحية اجتماعية ممكنة.

3) التسعير العمومي حل لإخفاقات السوق

يعتمد التسعير العمومي لتصحيح الاختلال في تخصيص الموارد الاقتصادية. فاعتماد نظام السوق الحر في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية بدون تدخل الدولة يعد من الأمور الصعبة لعدة أسباب:

أ- نظام السوق الحر "من تم جهاز الأسعار" لا يستطيع إظهار المنفعة الخارجية أو التكلفة الخارجية. فهذا النظام لا يعكس سوى المنافع الخاصة والتكاليف الخاصة. وقد تختلف هذه المنافع والتكاليف عن المنافع والتكاليف الاجتماعية التي تمثل المعيار الذي يتعين الاستناد إليه في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية . فبدون تدخل الدولة تتحقق العديد من الآثار السلبية مثل وجود بطالة إجبارية وضغوط تضخمية وضياع للموارد دون مبرر. الأمر الذي يستلزم تدخل الدولة لتصحيح الاختلال في التخصيص وتوجيه الموارد الاقتصادية.

ب-عدم توافر البيئة الملائمة لعمل نظام السوق الحر بفاعلية دون تدخل من قبل الدولة. ومن خلال هذا يتضح أن نظام السوق والحرية الاقتصادية كما افترضها الكلاسيك تصبح تجريدا لا قيمة له ولا جدوى منه، فهو في كل الحالات غير مطلق ولا يمكن تطبيقه في إطاره النظري. والفروض التي يبنى عليها هذا النظام غير متوافقة مع المواقع.

الدرس العاشر:

الضرائب وإعادة التوزيع

تمهيد

تتمثل عملية إعادة توزيع الدخل أو الثروة في نقلها من بعض الأشخاص إلى آخرين عن طريق آلية اجتماعية مثل فرض الضرائب، الأعمال الخيرية التضامنية، الرعاية الاجتماعية، الخدمات العامة، إصلاح الأراضي، السياسات المالية وغيرها. وعادةً ما تتعلق عملية إعادة التوزيع بنقل الثروة من الفئات ذات الدخل المرتفع إلى فئات أقل دخلا. كما يمكن أن تكون العملية في بعض الأحيان عكسية. وفي بعض الأحيان يقوم السياسيون بفرض المزيد من الضرائب لكن ليس بهدف إعادة توزيع الثروة، بل لأجل تنفيذ برامج حكومية معينة، أو أغراض أخرى.

لا يجب الخلط بين سياسة ضرائب إعادة التوزيع مع سياسات التوزيع المسبق. ففكرة التوزيع المسبق تقوم على أن الدولة يجب أن تحاول تجنب حدوث حالات عدم المساواة في المقام الأول بدلًا من محاولة معالجتها عن طريق الضرائب وأنظمة الفوائد بعد حدوثها. على سبيل المثال، قد تطلب سياسة توزيع مسبق حكومية من أرباب العمل أن يدفعوا لكل موظفيهم أجرًا معيشيًا وليس أجرًا بالحد الأدنى، كردّ «تصاعدي» على حالات انعدام المساواة في الدخل أو معدلات الفقر المرتفعة.

ويتصل مصطلح التوزيعية (كما يُعرف ب **distributionism** و **distributivism**) بالفكر الاقتصادي المستحدث في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرون، مستندًا إلى مبادئ التعاليم الاجتماعية الكاثوليكية.

أولا: إعادة التوزيع في النظم الاقتصادية

تُبرِز أنواع مختلفة من الأنظمة الاقتصادية درجات متنوعة من التدخلات المُستهدِفة لإعادة توزيع الدخل، اعتمادًا على كمية التفاوت في عمليات إعادة توزيع الدخل الابتدائية الخاصة بهم. فيميل اقتصاد السوق الحر الرأسمالي إلى إبراز درجات كبيرة من إعادة توزيع الدخل. بينما في اليابان، تنخرط الحكومة في عمليات إعادة توزيع أقل بكثير، لأن إعادة توزيع الأجور الابتدائية متعادلة أكثر بكثير من الاقتصاد الغربي. وبالمثل، أبرز الاقتصاد المخطط اشتراكيًا للاتحاد السوفييتي السابق والكتلة الشرقية إعادة توزيع

دخل قليلة جدًا لأن دخل الأراضي ورأس المال الخاص –المسببات الرئيسية للتفاوت في الدخل في الأنظمة الرأسمالية– كانا عمليًا غير موجودين؛ ولأن الحكومة كانت قد عينت معدلات الأجور في هذه الأنظمة الاقتصادية.

وتختلف الآراء حول إعادة التوزيع من شخص لآخر ومن بلد لآخر. حيث يميل الأمريكيون الفقراء لتفضيل سياسات إعادة التوزيع أكثر من الأوربيين الفقراء. حيث تُظهِر الأبحاث أن السبب وراء ذلك هو أنه حين يملك مجتمع ما قناعة أساسية أن أولئك الذين يعملون بجد سيكسبون مكافأة من عملهم، سيفضّل المجتمع سياسات إعادة توزيع أقل. ولكن، حين يعتقد مجتمع بكامله أن مجموعة ما من العوامل الخارجية، كالحظ أو الفساد، قد تساهم في تحديد ثروة الشخص، فسيفضل عندها أفراد هذا المجتمع سياسات إعادة توزيع أكبر. وسيؤدي هذا بدوره إلى نشوء أفكار مختلفة أساسيًا عما هو «عادل» أو محق في تلك الدول ويؤثر على آرائهم العامة بخصوص إعادة التوزيع.

ثانيا: الضرائب وإعادة توزيع (Fiscalité et redistribution)

وفقا **لريتشارد موسغريف (Richard Musgrave)**، المالية العامة التي تدرس آليات تمويل للدولة هي من أقدم فروع الاقتصاد. ويمثل المقال المؤسس **لفرانك رامزي (Frank Ramsey)** في 1927 بداية جديدة للعديد من الدراسات، سواء النظرية أو التجريبية، حول موضوع الضريبة المثلى.

ومن بين النتائج الأساسية التي تنص عليها نظرية التوازن العام أنه يمكننا الحصول على أي حالة كفاءة (بمفهوم **باريتو**) بإعادة التوزيع وبصورة جزافية للموارد الابتدائية، وتترك بعدها آليات السوق تلعب دورها. فالفكرة بسيطة، عندما تؤدي فكرة دعه يعمل **(le laisser-faire)** إلى توازن غير مرغوب فيه بمعنى العدالة، يكفي للسلطة العمومية تحويل الموارد إلى أعوان ترغب في تشجيعهم وبعدها تترك السوق يعمل عمله. هناك أيضا استقلال بين هدف الفعالية (رضا عن السوق) وهدف إعادة التوزيع (تشغيلها باستخدام التحويلات). فإشباع أحد الأهداف ليست بأي حال من الأحوال معرقلة بسبب استمرار أخرى.

فمثلا ضريبة الرؤوس (**La capitation**) في ظل النظام القديم هي مثال على الضريبة الجزافية (**forfaitaire**). حيث أن مستواها لا يعتمد فقط على الوضع الاجتماعي. في الممارسة العملية، تنفيذ هذا النوع من التحويلات (التي ينبغي بحكم التعريف أن لا تعتمد على قرارات الأعوان هي مهمة تتطلب معلومات كاملة عن خصائص كل فرد من الاقتصاد.

مع ذلك، لتمويل السلع العامة وإعادة توزيعها، لا تتوفر الدولة في العموم إلا عن أدوات غير جزافية والتي تعتمد مستوياتها على قرارات الأعوان، وبالتالي يكون لها آثار تحفيزية. فهناك المزيد من الاستقلالية بين الكفاءة وإعادة التوزيع: فضريبة الدخل مثلا، يمكن أن يكون لها أيضا تأثير سلبي على النشاط. وهنا يطرح نوعين من الأسئلة: الأول يتعلق بالأثر (ما هي الآثار المترتبة على الأعوان)، الثاني يرتبط بدراسة الشكل الأمثل الذي ينبغي أن تتخذه الضرائب (ضريبة الأملاك، ما هي نسبتها، كيف تتدرج) وبالنظر إلى الآثار المترتبة على متابعة السلوكيات وأهداف إعادة التوزيع.

1) أثر وتكلفة الفرصة البديلة للأموال العامة

لما تعتمد السلطة العمومية زيادة في الضريبة على سلعة ما، قد نميل للاعتقاد أن العبء يتحمله بالكامل المستهلك. لكن في الواقع، نظرا للتأثير على سلوك العرض والطلب، فالاعتقاد خاطئ: فالمنتج سيمتص هو أيضا جزء من هذا العبء. والزيادة في الأسعار بإدماج كل الرسوم (**TTC**) ستقلص من الطلب، وكرد فعل عنه، سوف يؤدي إلى انخفاض في السعر خارج الرسم (**hors taxes**).

فالتأثير الضريبي ينتشر بشكل جيد في الاقتصاد. والذي يقدم الشيك ليس بالضرورة هو الذي يدفع. من جهة أخرى، بإبعاد السعر عن القيمة السوقية، فإن فرض الضرائب يترتب عنه عدم الكفاءة والتي نوجزها في مفهوم "تكلفة الفرصة البديلة للأموال العامة" يعني أن وحدة نقدية إضافية في خزينة الدولة، يؤدي إلى خسارة أكبر من (> 1 وحدة نقدية) في الاقتصاد، الفرق يعبر عن عدم الكفاءة الناجمة عن فرض الضرائب.

2) فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة

تقليديا، هناك تمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وفقا لهوية جابي الضرائب(**collecteur d'impôt**). فالضرائب غير المباشرة تجمع من قبل الشركات على أساس الاستهلاك النهائي، في حين الضرائب المباشرة تدفع من قبل المكلف بالدفع نفسه (**le contribuable**). والمناقشة السابقة بشأن التأثير الضريبي تبين أن هذا التمييز من الناحية الاقتصادية ذو دلالة. حيث نفضل هنا أن نتحدث عن فرض الضرائب على السلع في حالة ما، وفرض الضرائب على الدخل في حالة أخرى.

أ) فرض الضرائب على السلع

كيف يقتطع ضريبيا مبلغ معين على الاقتصاد، بإدخال الحد الأدنى من عدم الكفاءة؟

و ما الشكل الذي ينبغي أن يتخذه شكل الضرائب على الملكية: هل ينبغي أن يكون لدينا معدل واحد أو معدلات مختلفة؟

بصراحة، هذا السؤال مطابق للسؤال المطروح في إطار نظام التسعير للاحتكارات العمومية. عندما يكون شغلنا الشاغل الكفاءة فقط، فالقاعدة التي توصل إليها **فرانك رامزي** في 1927، التي تم اعتمادها من **بول ساموبلسون** (**Paul Samuelson**) في 1951، تشير إلى أن فرض ضريبة على السلع ينبغي أن يكون مرتفعا لما الطلب على هذه السلعة غير حساس للسعر. تعرف هذه القاعدة باسم قاعدة **رمزي** (**Ramsey**) وهي رسميا مطابقة لقاعدة **بواتو** (**Boiteux**) المنصوص عليها في حالة التسعير العمومي. لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار آثار إعادة التوزيع من الضريبة. إذا تكفلنا أيضا بالمساواة، فلقد بين كل من **بيتر دياموند** (**Peter Diamond**) و **جيمس ميرليس** (**James Mirrlees**) الحاجة إلى تعديل قاعدة رمزي (**Ramsey**): في أن فرض الضرائب ينبغي أن يكون ضعيفا لما تستهلك السلعة بكثرة من قبل فئات السكان التي توجه إليها سياسة إعادة التوزيع.

ب) الضريبة على الدخل

منذ الإسهامات الأصلية لـ **جيمس ميرليس** في عام 1971، مسألة فرض الضرائب على الدخل شكلت موضوع العديد من الأعمال النظرية والتجريبية.

فالأسئلة الرئيسية المطروحة بسيطة هي:

ما هي الآثار المترتبة على الضرائب المفروضة على الدخل؟ وما ينبغي أن يكون شكل هذه الأخيرة إذا أردنا الحد من التشوهات في حين نسعى لتحقيق هدف معين من إعادة التوزيع؟

لنعتبر، بصفة جد عامة، جدولة للضريبة على الدخل: وفقا لمستوى الدخل المعين بالشريحة (**la tranche**)، نقوم بتطبيق معدل ضريبة حدية معين، يعني نسبة الاقتطاع على أخر وحدة نقدية محصل عليها. عندما نزيد بالنسبة لشريحة من ذوي الدخل المتوسط، هذا المعدل الحدي، دون أن نغير المعدل بالنسبة للشرائح الأخرى، ستتركب وتجتمع عدة آثار. فالضريبة المقتطعة من ذوي الدخل المرتفع تزيد تلقائيا بمبلغ ثابت يساوي الزيادة في المعدل مضروبا في حجم الشريحة. وسيكون هذا الأثر الوحيد إذا كان دافعي الضرائب لم يعدلوا من سلوكهم استجابة (أو كرد فعل عن) لزيادة الضرائب.

فهناك نوعين من السلوكيات الممكنة. دافعي الضرائب للشرائح المرتفعة الدخل يحافظون على نفس المعدل الحدي هامشية ولكن يتصورون أن هناك ارتفاع في الضرائب: يمكنهم السعي إلى تعزيز دخولهم لتعويض الاستنزاف (تأثير الدخل لا يؤثر على الإيرادات الضريبية). أما دافعي الضرائب الذين عدل معدل ضريبتهم يرون أن الإيراد الحدي لجهودهم انخفض، ما يمكن أن يحثهم، بالمقابل بتخفيض نشاطهم (تأثير الإحلال يميل إلى تقليص عائدات الضرائب، أثر **لافر «Laffer»** الذي يلخص على النحو الأتي: **كثرة الضريبة تقتل الضريبة**). تستحضر كذلك فكرة "الخمول المفخخ" (**trappes à inactivité**)، لما يكون المعدل الحدي لفرض الضرائب على الدخول المنخفضة عاليا: المردود الصافي لدخل العمل منخفض جدا، الأمر الذي يثبط (أي لا يحفز) النشاط.

ويعتمد شكل الضريبة المثلى على مزيج من مختلف هذه الآثار وسياسة الدولة في مجال إعادة التوزيع. ببساطة، الكفاءة (اقتطاع بتكلفة أقل) توصى بتحديد معدل هامشي (حدي) لشريحة دخل معينة على مستوى أعلى بكثير. فمن جهة تكون الآثار السلبية على النشاط ضعيفة ومن جهة أخرى، فإن الضرائب الإضافية التي سيتم جمعها عالية. الغرض من إعادة توزيع يدعو إلى اعتماد "ضريبة سلبية" (أو الدخل الأدنى) توزع على جميع دافعي الضرائب، على أن تستكمل بضريبة أخرى تصاعدية. و الجمع بين المطلبين يوفر الأشكال المعقدة للضريبة المثلى.

3) فرض الضرائب غير المباشرة الزائدة عن اللزوم (superflue)

أنتوني أتكينسون (**Anthony Atkinson**) وجوزيف ستيغليتز (**Joseph Stiglitz**) شككا حول الفائدة من أن تكون هناك ضرائب على السلع وضرائب على الدخل في آن واحد. في ظل الافتراضات العامة إلى حد ما، يتبين أن الضرائب غير المباشرة غير ضرورية (غير نافعة). فرض الضرائب على الدخل هي أداة للاقتطاع وإعادة التوزيع بقوة وبما فيه الكفاية حتى يمكن تجنب إحداث تشوهات في أسعار السلع. وهذه النتيجة تتناقض مع مصالح إعادة التوزيع العينية (**en nature**)،حيث يتم التركيز على بعض الممتلكات الخاصة، التي تقرر الدولة دعمها أو توفيرها مجانا. ولتبرير هذا النوع من التدخل، لا بد من تحقق بعض الافتراضات الخاصة: يجب علينا بالخصوص أن نفترض أن السلعة المعنية في هذه الحالة أكثر " نفعا" للأشخاص الذين نريد أن نوجه لهم إعادة توزيع وحتى للآخرين.

ثالثا: الصيغ الحديثة لإعادة التوزيع

من المحتم أن إعادة توزيع الثروة وتطبيقاته العملية، فرض الضرائب، مُلزَم بالتغير مع التطور المستمر للأعراف الاجتماعية والسياسات والثقافة. وفي داخل البلدان المتقدمة أصبح التفاوت في الدخل قضية شائعة على نطاق واسع تهيمن على مرحلة المناقشة على مدى السنوات القليلة الماضية. جلبت أهمية قدرة دولة ما على إعادة توزيع الثروة بهدف تطبيق برامج الرفاه الاجتماعي والمحافظة على المصالح العامة ودفع مسيرة التنمية الاقتصادية الكثير من المحادثات إلى الساحة السياسية. تأتي وسيلة

دولة ما في إعادة توزيع الثروة من تطبيق نظام فرض ضرائب مدروس بدقة وموصوف جيدًا. قد يساعد تطبيق مثل هذا النظام في تحقيق المهمات الاجتماعية والاقتصادية المرغوبة التي تهدف إلى تقليل التفاوت الاجتماعي وتحقيق أكبر قدر من الرعاية الاجتماعية.

فهناك الكثير من الطرق والأساليب لفرض نظام ضريبي يساعد في خلق توزيع أكثير فعالية للموارد، لا سيما أن العديد من الديمقراطيات وحتى الحكومات الاشتراكية تستخدم نظامًا تدريجيًا لفرض الضرائب لتحقيق مستوى محدد من إعادة توزيع الدخل. إضافةً لإنشاء وتطبيق هذه الأنظمة الضريبية، «أثبتت عولمة الاقتصاد العالمي أنها مُحفِّزَة لإصلاح النظام الضريبي» حول العالم. إلى جانب استخدام نظام لفرض الضرائب لتحقيق إعادة توزيع الثروة. فيمكن تحقيق نفس المنفعة الاجتماعية الاقتصادية إذا كان هناك سياسات ملائمة مُصدَرة ضمن الهياكل السياسية الحالية والتي تعالج هذه المشاكل.

ويُرّكز التفكير المعاصر بخصوص موضوع إعادة توزيع الثروة على مفهوم أن التنمية الاقتصادية يزيد من مستوى المعيشة على نطاق المجتمع برمته. ففي الوقت الحالي، يحدث إعادة توزيع الدخل بشكل ما في معظم الدول الديمقراطية عبر السياسات الاقتصادية. تحاول بعض سياسات إعادة التوزيع أخذ الثروة والدخل والموارد الأخرى من الذين «يملكون» وتعطيهم للذين «لا يملكون»، إلا أن العديد من عمليات إعادة التوزيع تذهب إلى أماكن أخرى.

الدرس الحادي عشر:

نماذج الرفاهية الإجتماعية

تمهيد

تلعب الدولة دور الرعاية في معظم نماذج التنمية الاجتماعية وحتى في ظل النموذج الليبرالي. فدورها يكمن في تصحيح الاختلالات الموجودة بالسوق والتقليل من تكاليف المعاملات –المرتبطة خصوصا بعدم تناظر المعلومات والانتهازية–. وهي من خلال تدخلاتها ستعمل على تحقيق الكفاءة.

أولا: المسارات التاريخية لدولة الرفاهية أو الرعاية

لقد أكد **ميردال** على الترابط بين مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية في عملية التنمية. فالمهتمين بالاقتصاد يعملون على دمج العوامل الاجتماعية والنفسية، وبالمقابل الباحثين في المجال الاجتماعي غالبا ما يعتمدون على نتائج الاقتصاديين. فقبل التطرق لمختلف النماذج المعاصرة، من الضروري الإشارة إلى نموذجين أصيلين لدولة الرعاية هما:

1) **نموذج بسمارك (Bismarck)**

تأسس في ألمانيا بموجب قوانين عام 1880. يقوم على آلية التأمين الاجتماعي الإجباري (المرض، الشيخوخة، وحوادث العمل). حيث تكون الاستفادة نظير المساهمة (للوقاية من أخطار المرض، الشيخوخة وحوادث العمل). نشأ التأمين الصحي في عام 1883، التأمين ضد الحوادث في عام 1884، والتأمين ضد العجز (التقاعد) في 1889. ويتم تمويل هذا النظام عن طريق مساهمات العمال وأرباب العمل. كما يتم إدارة هذه الأموال من ممثلي الطرفين –إدارة مشتركة للصناديق–.

2) **نموذج بيفريدج (Beveridge):**

نشأ في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية على يد **وليام بيفريدج** –اقتصادي وسياسي بريطاني– . يقوم هذا النظام على التمويل الضريبي، بضمان التغطية لجميع أفراد المجتمع ذوي الدخل المنخفض – أي يقوم على التضامن–، ويتم إدارة النظام من طرف الدولة.

ويرتكز نموذج **بيفريدج** على ثلاثة مبادئ هي:

-**الشمولية (l'universalité)** أي أن الحماية الإجتماعية متاحة لجميع المواطنين؛

- **التوحيد (l'uniformité)** أي المزايا والفوائد نفسها للجميع؛
- و**التفرد (l'unicite)** أي تتركز الحماية الاجتماعية لدى الدولة.

لقد استهدف اللورد **بيفريدج** منذ سنة 1942 حماية المواطن الانجليزي من ثالوث: الفقر، المرض والبطالة. حيث اقترح خطة للضمان الاجتماعي تتضمن إقامة نظام يضمن لكل شخص مبلغا ماليا معينا –حد أدنى– يمكنه من تغطية ظروفه المعيشية الضرورية هو وعائلته، لاسيما التغطية الصحية. يمول هذا النظام بمساهمة المؤمنين والدولة، كما أكد **بيفريدج** على وضع ميزانيات مدروسة للتغلب على الفقر والمرض والبطالة. فتشريع **بيفريدج** يقوم على توفير الظروف المناسبة للوالدين لإعالة أبنائهم، واعتبار ذلك مصلحة وطنية تستدعي القيام بهذه المهمة بشكل مناسب.

ويعتبر هاذين النموذجين مصدر إلهام لبقية النماذج الأخرى، وهذا ما سنكتشفه من خلال الفقرات الموالية. كما يختلف هاذين النموذجين من حيث الأهداف والشروط وآلية التمويل. وهو ما يلخصه من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 3: التصنيف المزدوج والمبسط (بسمارك–بيفريدج)

	نموذج بسمارك (Bismarckien)	**نموذج بيفريدج** (Beveridgien)
الأسس	تأمين مهني	تأمين تضامني وطني
الأهداف	تعويض خسارة الدخل	استجابة مجانية لمخاطر الحياة
شروط الحصول على الخدمة	تقديم مساهمة	الحاجة (رب عائلة، غير عامل...)
التمويل	المساهمة على أساس الدخل (فئات)	الضريبة للجميع

وقد تميزت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بفكر مادي بحت، حيث استخدم الناتج المحلي للفرد كأداة قياس للتنمية. لكن هذا المفهوم عرف انتقادا كونه لا يعكس مختلف جوانب الرفاهية مثل طول العمر والتعليم وغيرها. وقد نتج عن هذه الحركة للرفاهية الاجتماعية مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة الذي يتضمن عوامل مختلطة اجتماعية واقتصادية تتضمن:

- ***طول العمر***: يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة؛

- **المعرفة:** تقاس بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين بوزن الثلثين وإجمالي نسبة الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والجامعية بوزن الثلث؛

- **المستوى المعيشي:** يقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من حيث تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي.

فتقييم الرفاهية يتطلب إطارًا شاملاً يتضمن عددًا كبيرًا من المكونات. التي يمكن تلخيصها في ثلاث ركائز لفهم وقياس رفاهية الأفراد:

– الظروف المعيشية المادية (الرفاه الاقتصادي): تحدد إمكانيات استهلاك الناس وسيطرتهم على الموارد.

– جودة الحياة: التي تُعرَّف على أنها مجموعة السمات غير النقدية للأفراد التي تشكل فرصهم في الحياة.

– استدامة النظم الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية: وهو أمر مهم للرفاهية. حيث تعتمد الاستدامة على كيفية تأثير الأنشطة البشرية الحالية على مخزونات الأنواع المختلفة من رأس المال (الطبيعي والاقتصادي والبشري والاجتماعي) التي تدعم الرفاهية.

ثانيا: النماذج المعاصرة للتنمية الاجتماعية (دولة الرفاهية الاجتماعية)

لقد اقترح **تيتموس** (**Titmuss**) ثلاثة نماذج فرعية كآلية ضمان حاجيات المواطن عن طريق كل من السوق والعائلة والدولة:

- الأول هو نموذج الفضل المتبقي (**Residual Model**). الذي يقوم على تقديم الحد الأدنى من الحاجات؛

- أما الثاني فهو نموذج الإنجاز أو الأداء الصناعي (**Industrial Achievement-Performance Model**) المبني على العمالة الفردية الخاضعة لسيطرة قوى السوق الحرة، حيث يكون دور الضمان الإجتماعية فيه دورا تكميليا؛

- بينما الثالث فهو النموذج المؤسسي الذي يعتبر أن لدولة الرفاه وظيفة رسمية للمجتمع، يتعين بموجبها تقديم خدمات تقتضيها حاجيات الأفراد في إطار تحقيق المساواة الاجتماعية.

كما أن بروز أشكال مختلفة لدولة الرعاية في أوروبا عبر مراحل تاريخية مختلفة وبطرق مختلفة لخصها **اسبينغ اندرسون (ESPING-ANDERSEN, 1990)** في ثلاث نماذج أساسية: الليبرالي، التعاوني، والاجتماعي الديمقراطي.

حيث يستخدم الانجلوساكسون مصطلح دولة الرفاه **"État de Bien-Être"**، بينما يستخدم الألمان تعبير الدولة الإجتماعية **"Etat social"**. وتختلف هذه النماذج حسب درجة تحقيق المساواة وعدالة التوزيع والحرية الاقتصادية، إضافة إلى درجة الرعاية الممنوحة من طرف الدولة لمواطنيها. كما يتم الحكم على أداء أي نموذج اجتماعي من خلال معدل البطالة (أسلوب معالجة البطالة) والتشغيل. حيث تختلف النماذج من بلد لآخر حسب خصوصياته.

وقدم **كوربي وبالميه (KORPI & PALME, 1998)** فيما بعد تصنيفا آخر لنماذج الرفاهية الاجتماعية في الدول الرأسمالية. حيث صنفها إلى النماذج الآتية:

-النموذج الهادف (**Targeted Model**): يستهدف الفقراء فقط، ويكون التدخل الحكومي به في حده الأدنى؛

-نموذج الرفاهية التطوعي المدعوم من الدولة (**Voluntary Subsidized Model**)؛

-نموذج الضمان الأساسي (**Basic Security Model**)؛

- النموذج التعاوني **(Corporatist Model)** الذي يتضمن تدخل الدولة في سوق أكبر من النماذج السابقة، فهو يستثني غير النشطين والفئات مرتفعة الدخل والاعتماد على السوق يكون أكبر من النموذج الشامل **(Encompassing Model)**.

فكما سبق الإشارة إليه، كفاءة أي نموذج ترتبط بقدرته على التوظيف ومحاربة البطالة. حيث لاحظ **سابير (SAPIR, 2005)** زيادة في استخدام تشريعات حماية الوظائف في النماذج الاجتماعية الأوروبية بفعل انخفاض معدلات التوظيف. لذا يعتبر أن النماذج الاسكندنافية أكثر النماذج الأوروبية عدالة. ويرجع ذلك لدرجة المرونة المرتفعة في سوق العمل، المرفقة بشبكة أمان اجتماعي قوية. لكن استدامتها وإمكانية اعتمادها ببلدان أخرى صعب التحقيق. خصوصا في حالة الأزمات أين يتم التراجع عن المكتسبات، في حين تظهر سياسات حماية الوظائف في حالات الانتعاش. فحسب **سابير** يعتبر النموذج الأنجلوسكسوني الأكثر كفاءة، لكنه يفتقر إلى المساواة. بالمقابل النماذج الأخرى تفتقر إلى الكفاءة، ما يمكن أن يجعلها غير مستدامة في الأمد الطويل. فهناك علاقة عكسية بين صرامة تشريعات حماية الوظائف وبين معدل التوظيف، حيث تعتبر النماذج المرنة أكثر كفاءة –بريطانيا والدنمارك خصوصا–. فإشكالية الكفاءة تطرح دوما، لا سيما فيما يتعلق بإعادة التوزيع وتقليل التفاوت.

1) النموذج الليبرالي الأنجلوساكسوني

ينتشر هذا النموذج ببريطانيا، الولايات المتحدة وكندا. حيث يقوم هذا النموذج على تأمين الحد الأدنى من الحاجات الاجتماعية، وبذلك يفسح المجال للقطاع الخاص لتأمين بقية الحاجات. حيث وصفه **تيتموس (TITMUSS, 1974)** بالنموذج المتبقي **(Residual)** تتدخل فيه الدولة عند فشل الوسائل الأخرى، فحضور الدولة مؤقت بالنسبة لحياة المواطن. أما بالنسبة للنموذجين الآخرين – التعاوني والاجتماعي الديمقراطي– فيصفهما بالنموذج المؤسسي **(Institutional)** كونهما يتضمنان حضور الدولة لتوفير عناصر الرفاهية المختلفة. ويميز **تيتموس** ضمن النموذج المؤسسي بين صنفين من الرفاهية الاجتماعية: أحدهما شامل (الاجتماعي الديمقراطي) والآخر انتقائي (التعاوني).

ويتم منح المساعدات على أساس تقييم الاحتياجات، فالتحويلات العامة أو نظم التامين الاجتماعي متواضعة وتمنح فقط لذوي الدخل المنخفض –عادة عمال يعتمدون على الدعم –. وتقوم الدولـة « بتشجيع السوق: بشكل سلبي، من خلال ضمان الحد الأدنى فقط؛ أو بفعالية من خلال دعم مشاريع الادخار الخاص**(ESPING-ANDERSEN, Gosta, 1999)** ».

2) النموذج المحافظ أو التعاوني (Corporatist)

ينتشر هذا النموذج بالعديد من البلدان الأوروبية لا سيما: فرنسا، ألمانيا، ايطاليا والنمسا. وهو نموذج – **المساومة الاجتماعية**– تم تحت سقف الرأسمالية، حيث يقوم على التأمين الاجتماعي الإجباري **(MERRIEN, 2001)**. وتنعكس مظاهر النموذج على عدة مستويات: تنظيم العمل، علاقات الإنتاج، إعادة توزيع الدخل القومي، والاستثمار في النظام التربوي. فهو يعتمد على مؤسسات تدار وتمول من أطراف العلاقة الإنتاجية، يمثلها نقابات العمال وأرباب العمل. ويعتمد ذلك على الأجر المحقق داخل المؤسسة الإنتاجية، حيث لا تتدخل الدولة مباشرة في ظل هذا النظام إلا فيما يتعلق بتأمين الاحتياجات غير المرتبطة بالعمل والإنتاج. بالتركيز على إعانة الأسر والشرائح الأكثر فقرا.

كما يقوم هذا النموذج على أساس المساومة في علاقات الإنتاج بين رأس المال وقوة العمل، حيث تقدم ضمانات وتنازلات للعمال لتحسين مستوى معيشتهم. وتعتبر الدولة جزء من هذا النظام نظرا لكونها تنفق على المخاطر الإجتماعية. وتعمل التيارات الاشتراكية على الدفاع عن هذا النموذج رغم أنها كانت تنتقدة، وذلك في ظل تنامي النموذج الليبرالي وكفاءته.

ويتجاوز هذا النموذج الهاجس الليبرالي المتعلق بكفاءة السوق والإنتاج ولا يعتبره أمراً حتميا. كما أن منح الحقوق الاجتماعية لا يثير جدلا – فالحفاظ على اختلاف الحالات هو السائد–. فهذه الحقوق ترتبط بالطبقة الاجتماعية والحالة التي ينتمي إليها الفرد. كما أن هذا النموذج التعاوني أو التشاركي **(Corporatisme)**: « يخضع لهيئة حكومية مستعدة لتحل محل السوق في رعاية أو تقديم الرفاهية.

3) النموذج الاجتماعي الديمقراطي أو الشامل (Universal)

يعتمد هذا النموذج بالدول الاسكندينافية (السويد، النرويج، الدنمارك، فنلندا وأيسلندا)، ويدعى كذلك بالنموذج الشمالي **(Nordic)**. تلعب فيه الدولة دورا مباشرا في تأمين المخاطر الاجتماعية، من خلال سياسة ضريبية فعالة، ومن خلال إعادة توزيع الثروة. لأجل تأمين أقصى تغطية للحاجات الاجتماعية (بطالة، مرض، شيخوخة) وحالات التفاوت والفقر المختلفة.

لقد أصبحت مبادئ الشمولية وعدم تجارية الحقوق الاجتماعية –*عدم معاملة الإنسان كسلعة*– تلقى توافق الطبقات الوسطى الجديدة. فبدلا من تحمل الثنائية بين الدولة والسوق، بين الطبقة الكادحة والطبقة المتوسطة. تشجع دولة الرفاه في ظل هذا النموذج المساواة على أعلى المستويات – وليس فقط في الحد الأدنى من الاحتياجات. فهذا النموذج: « يحيد السوق، وبالتالي يؤسس لتضامن شامل لصالح دولة الرفاهية».

ويعتبر هذا النموذج مزيج من الاشتراكية والليبرالية، فهو يمنح إعانات مباشرة، كما يتحمل مسؤولية رعاية الأطفال والمسنين والمعوزين. والميزة الأساسية له إدماج الرفاهية والعمل. فهو يهدف لضمان التوظيف الكامل. فحسب **اسبينغ اندرسون** لا يوجد نموذج نقي. فرغم أن الدولة الاسكندينافية في معظمها ديمقراطية اجتماعية، إلا أنها لا تخلو من عناصر الليبرالية التي تعتبر غير نقية. لذا قامت البلدان الأوروبية التي تعتمد النموذج التعاوني بالدمج بين النموذجين الليبرالي والاجتماعي الديمقراطي.

4) الاختلافات بين النماذج الثلاثة

في الواقع رغم أن هذه النماذج ترتبط في الأصل بنموذجي بسمارك وبيفريديج، إلا أن لها خصوصيات معقدة، ما يجعلها في بعض الأحيان تجمع بين نموذجين في آن واحد. كما أن هناك اختلافات في تطبيق كل نموذج حسب خصوصيات كل بلد. ويرجع ذلك لوجود ثلاث قضايا تدخل ضمن مهام الدولة الراعية هي:

- الإنفاق على الحاجات الناجمة عن المخاطر الاجتماعية (مرض، بطالة، شيخوخة) وتلك المتعلقة بإعانة الأسر؛
- مهمة تنظيم علاقات العمل في المؤسسات الإنتاجية؛
- مهمة تسيير النظام التربوي.

فالدول التي تعتمد النظام التعاوني فيما يتعلق بالقضية الأولى (فرنسا مثلا)، قد تكون دولوية وشديدة المركزية فيما يتعلق بالقضية الثانية، وحتى بالنسبة للقضية الثالثة. في حين النموذج الليبرالي يعتمد بقدر أكبر في تأمين الإنفاق الاجتماعي (بريطانيا)، ويفسح مجالا أكبر للمبادرة فيما يتعلق بعلاقات العمل والنظام التربوي. أما النموذج الألماني فيعتمد على النظام التعاوني في الإنفاق الاجتماعي، وعلى النظام التوافقي في علاقات العمل. فهذه النماذج قد تتغير مع مرور الزمن، كما قد ترتبط بمتغيرات تاريخية، أو نتيجة لظروف سياسية (فالنموذج الألماني كان دولويا وشديد المركزية عهد **بيسمارك**). أو نتيجة لأزمات معينة (فالنموذج الليبرالي البريطاني لم يكن إرثا تاريخيا بل جاء نتيجة لأزمة السياسات العمالية المتتالية التي أثرت على أسس الدولة الراعية السائدة في سنوات 1970)

ويمكن تلخيص أهم الاختلافات بين النماذج الكلاسيكية الثلاث، من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 4: أهم الاختلافات بين نماذج الرفاهية المعاصرة

المعيار	الليبرالي	الاجتماعي الديمقراطي	التعاوني أو المحافظ
المبدأ	التفوق والانتقائية	الشمولية	المساهمة أو المشاركة
قواعد الاستفادة أو المنح	الفقر والإستحقاق.	المواطنة أو الإقامة.	التوظيف، الحالة وأصحاب الحقوق
طبيعة الخدمة	الحد الأدنى من الظروف المعيشية مشروطة بالموارد (عتبة الفقر) وعدم القدرة على العمل.	خدمات اجتماعية مجانية (الخدمة الصحية الوطنية)	دخل بديل (يتناسب مع المدة والمبلغ المساهم به)، شبكة تأمين خارج التأمين الإجتماعي
عالم التمويل	ضرائب وتبرعات	ضرائب (غالبا)	مساهمات اجتماعية للموظفين وأصحاب العمل
طريقة التسيير	الدولة والجمعيات الخيرية	الدولة (الجماعات المحلية)	الشركاء الاجتماعيين
النتائج الاجتماعية	ثنائية بين مساعدة الفقراء والحماية الذاتية التفضيلية. ووضعية وسطية للطبقة الوسطى	إلغاء البؤس. وتشكل طبقة وسطى كبيرة.	تجزئة لعالم الشغل (الحفاظ على القوانين الأساسية)

5) نماذج أخرى

لقد كانت البلدان الغربية سباقة في بناء دولة الرفاهية من خلال نماذج مختلفة. واقتداء بها حاولت بقية البلدان صياغة نماذج خاصة بها، خصوصا في الفترة التي عرفت فيها الاشتراكية ازدهارا. حيث حاول أتباع هذا الفكر صياغة نموذج اجتماعي خاص، وهذا بالرغم من تشكيك **كينث أرو (K. Arrow)** بامكانية بناء دولة الرفاه الاجتماعي على أسس ديمقراطية، نظرا للتناقضات ضمن الفئات الاجتماعية المختلفة. وهو ما اسماه بنظرية الاستحالة **(The Impossibility Theorem)**. فمختلف النماذج تتضمن تناقضات والعديد من الدول تفرضها بشكل وصائي أو ديكتاتوري (لا سيما بالبلدان الاشتراكية سابقا).

ومن بين هذه النماذج النموذج الاشتراكي الذي يقوم على الفكر الماركسي الذي يقسم المجتمع إلى كتلتين: كتلة تصدر الأوامر من الأعلى؛ وكتلة تنفذها من الأسفل. وقد عمل **لينين** على تطوير الماركسية بالتحول من مقولة: "*من الكل بحسب جهده وللكل بحسب حاجته*" إلى مقولة: "*من الكل بحسب جهده وللكل بحسب عمله*". حيث اعتمد لينين سياسة تعزز دور الدولة والقطاع العام، ولم يمانع من مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ورغم أن الاشتراكية لم تنجح، إلا أنها بقيت لمدة طويلة من الزمن محل استقطاب اجتماعي، كونها تعتبر ملاذ للفقراء والوسيلة الأنجع حسب أتباعها لبناء مجتمع أكثر عدالة.

وفي بلدان جنوب شرق آسيا، لم تعرف نماذج التنمية الاجتماعية تطورا بالموازاة مع المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي من سنوات 1960– 1990 (هذا عكس ما عرفته أنظمة الرفاه الاجتماعي من تطور في أوربا مسايرة بذلك التطور الاقتصادي). فعموما مستويات الإنفاق الاجتماعي بهذه البلدان أقل بكثير عن البلدان المتقدمة؛ ويروج للقطاع الخاص أكثر من الدولة في توفير الحاجات الاجتماعية، حيث يتم توجيه الموارد الاجتماعية لمشاريع البنية التحتية. فدور الدولة في توفير الرفاه الاجتماعي يعتبر ثانويا. لكن الأزمة المالية في أواخر سنوات 1990 سمحت بإعادة النظر في هذه النماذج وكشفت عن ضعف أنظمة الحماية الاجتماعية بهذه البلدان. حيث خضعت هذه الأنظمة لتطورات مؤسسية مهمة في شكل برامج للتامين مرتكزة على العمالة والتوظيف.

ففي كوريا الجنوبية مثلا، وبدفع من منظمات غير حكومية عملت الحكومة على إصدار القانون الوطني لتأمين المعيشة الأساسية « **National Basic Livelihood Security Act** » الذي صمم لتحسين إجراءات مكافحة الفقر بضمان حدود دنيا من مقومات المعيشة للمستحقين. ومن ثم استطاع هذا البلد تقوية نظام الرفاه الاجتماعي بملامح مؤسسية –تأسيس برامج متكاملة للتأمين الاجتماعي– تتضمن: تقديم خدمات اجتماعية، تأمين صحي، إعانات اجتماعية ونظام تقاعد **(In-Young, 2009)**.

ويعتبر تحسين الرفاهية الاجتماعية – أو التنمية المجتمعية– الهدف الأساسي للتنمية. حيث يعتبر متوسط العمر المتوقع أحد أفضل مقاييس الرفاهية الشاملة كونه يعكس الرعاية الصحية والتغذية الجيدة، كما يعتبر التعليم كذلك من بين أهم المحددات كونه يعكس مستوى محو الأمية خصوصا لدى الكبار. وتسمح التنمية الاجتماعية بتحسين رفاهية أفراد المجتمع، كما تعتبر استثمارا كونها تسمح بالمساهمة في النمو الإقتصادي. لكن الاستثمار في التنمية الاجتماعية لا يعني بالضرورة المساهمة في النمو دون الاهتمام بالجوانب الأخرى للسياسة الاقتصادية **(Birdsall, 1993)**.

خلاصة

لقد تم التطرق لمختلف النماذج الاجتماعية لدولة الرفاهية. حيث هناك ثلاثة نماذج معترف بها هي: الليبرالي، التعاوني والديمقراطي الاجتماعي. فلكل نموذج خصائص تميزه عن غيره، وله امتدادات تاريخية واجتماعية وثقافية. وقد تبين أن كل بلد له نموذج خاص به. وحتى ضمن البلدان التي تعتمد نماذج متشابهة هناك تباين في بعض الخصائص المتعلقة: بالرعاية الصحية، التعليم، التوظيف، والتأمين الاجتماعي وغيرها.

الخـــاتمة

خاتمة

لقد تم من خلال ما سبق التطرق لأهم المحاور المتعلقة بالاقتصاد العمومي. لا سيما بالتطرق للمفاهيم الأساسية التي تساعد الطلبة على فهم وإدراك المقياس بصورة جيدة. فلقد تم في البداية التطرق للعموميات حول المفاهيم المرتبطة بتدخل الدولة في الاقتصاد والمعبر عنها خصوصا في مجال المالية العامة، هذا التدخل يتجسد في الميزانية العامة للدولة التي تتضمن الجباية والإنفاق. هاذين المفهومين يختلف معالجتهما من فكر اقتصادي لآخر.

وقد تطورت هذه المفاهيم وتطورت معها مجالات تدخل الدولة وأشكال هذه التدخلات ليتولد عنها ما يعرف الآن بالإقتصاد العمومي أو اقتصاد الرفاه. وهو عبارة عن العلم الذي يدرس آليات تفعيل التدخل الحكومي لتصحيح الاختلالات الهيكلية لنظام اقتصاد السوق الحر.

وعندما نتكلم عن الاقتصاد العمومي، يتعلق الأمر بالحاجات العامة والسلع العامة التي لا يقدر نام السوق على اشباعها. هذه السلع العامة التي تتسم بخصائص تمييزها عن السلع الخاصة: عدم التنافس، عدم الإقصاء، الآثار الخارجية. كما يتطلب في بعض الأحيان توفير هذه السلع احتكار إنتاجها من طرف الدولة. بالإضافة إلى ضرورة وضع سياسة تسعيرية مناسبة لهذه السلع والخدمات بغية تحقيق الكفاءة والعدالة وإعادة التوزيع.

ويتناول الاقتصاد العمومي العديد من المواضيع التي تم التطرق إليها من خلال هذه المحاضرات. لكن هناك الكثير من المواضيع ذات الصلة التي يمكن تناولها من خلال هذا المقياس.

المراجع

المراجع

- المراجع باللغة العربية

1. ابراهيم العيسوي، **ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية**، مركز الدراسات العربية، بيروت–لبنان ، ط1، 2006
2. أرنولد ج هايدنهايمر، هيوهيكلو، كارولين تيش أدامز، **السياسات العامة المقارنة، سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا وأوروبا واليابان**، ترجمة أمل الشرقي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
3. القادري، علي. **دولة الرفاهية الاجتماعية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، 2006
4. أندرو سكوتر، **علم اقتصاد السوق الحرة**، ترجمة نادر إدريس التل (دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع: عمّان– الأردن، 1990)
5. اولريش شيفر، **انهيار الرأسمالية أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**، ترجمة عدنان عباس، الكويت، 2010
6. بول جريجوري وروبرت ستيورت، **النظم الاقتصادية المقارنة**، ترجمة. طه عبد الله، دار المريخ للنشر– السعودية، 1994.
7. حسن نافعة، **دولة الرفاهية الاجتماعية**، الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، 2006
8. حسين عمر، **الرفاهية الاقتصادية: بحث في الأسس العلمية والتطبيقات العملية لرفاهية الفرد والمجتمع**، دار الفكر العربي: القاهرة –مصر، 1999.
9. حناينة، مي، **ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، 2006
10. دويدار محمد، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، بيروت– لبنان، 2006
11. زكريا، فؤاد، **الجوانب الفكرية في مختلف النظم الاجتماعية**، دار مصر للطباعة–مصر، 2005
12. زياد حافظ، **دولة الرفاهية الاجتماعية**: أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت–لبنان، 2005
13. عبد الحميد أحمد إبراهيم، **إنتاجية النفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية مع التطبيق على محافظة سوهاج**، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادى، المجلد الثانى عشر، العدد الأول، يونية، 1998.
14. سعيد عبد العزيز عثمان، **قراءة فى إقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة**، دراسة نظرية تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية–مصر، 2000،
15. شيحة، مصطفى رشدي، **الاقتصاد العام للرفاهية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، 1993
16. صبحي الصالح، **النظم الإسلامية نشأتها وتطورها**، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان ، 1965
17. طاهر كنعان، **ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، 2006
18. عاطف قبرصي. **دولة الرفاهية الاجتماعية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت–لبنان ، 2006
19. عبد الفتاح. معتز بالله، **الأسس الفلسفية والسياسية للوظيفة التوزيعية للدولة**، بيروت 2006، ص169
20. عبد الهادي، دلال. **ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، ط 1، 2006

21. فؤاد نهرا، **النموذج الدولوي الفرنسي والنموذج التعاوني الألماني**، دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان ، 2006

22. محمد محمد عبد اللطيف، **التطورات المعاصرة للمرافق العامة**، ط1، مجلس النشر العلمي، لجنة التأليف والتعريب والنشر، الكويت، 1999.

23. منصور، احمد إبراهيم، **عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، رؤية إسلامية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007.

- المراجع باللغة الأجنبية

24. Arrow, K. J. ***A difficulty in the Concept of Social Welfare***, Journal of Political Economy 58, 1950, 328-346.

25. Baumol W. J. ***Welfare Economics and the Theory of the State ،London:*** The London School of Economics and Political Science ،G. Bell and sons. 1952.

26. Bergson, A. ***On the Concept of Social Welfare***, The Quarterly Journal of Economics 68, 1958, 233-252.

27. Buchanan, J. M. ***Social Choice, Democracy***, ***and Free Markets***, Journal of Political Economy 62, 1954, 114-23.

28. Chipman, J. S. and Moore J, C. , ***The New Welfare Economics 1939-1975,*** International Economic Review 19, 1978, 547-584.

29. Coase, R.H. ***The problem of social cost***. Journal of Law and Economics 3,1960. 1–44.

30. Colson C. ***Transports et tarifs*** ،Paris : J. Rotschild ،3ème édition ،Paris : Lucien,1890.

31. Condorcet, J-A-N, ***Essai sur l'application de l'analyse à la probabilité des décisions rendues à la pluralité des voix***. de l'Imprimerie royale, Paris 1785.

32. Dennis C. Mueller & al, ***Choix publics Analyse économique des décisions publiques***, Traduction de la 3e édition américaine, de Boeck, Bruxelles, 2010.

33. Gervasio S., Malik B. , Laurent G., ***Economie des finances publiques***, 2 ème édition, ellipses, Paris, 2010.

34. Guellec D., ***Croissance endogène : les principaux mécanismes.*** In: Économie & prévision, n°106, 1992.

35. Guerrien, B., Nezeys, B., ***Microeconomie et calcul économique***, Economica, Paris, 1987.

36. Hayek, F. A. ***Economic Policy and the Rule of Law***, , Chicago: The University of Chicago Press,1960

37. Hicks, J. R. ***The Foundations of Welfare Economics***, The Economic Journal 49, 1939, 696-712.

38. Laffont, J.J., ***Fondements de l'économie publiqu****e*, Economica, Paris, 2eme édition, 1988.

39. Mosca M. ***On the origins of the concept of natural monopoly: Economies of scale***, 2008.

40. Mueller, D., ***Choix publics, analyse économique des décisions publiques*****,** De Boeck, 2010.

41. Pareto, V., ***Mathematical Economics***, International Economic Papers, No. 5, [1911] 1955, 58-102.

42. Pierre M, , **micro économie**, 5ème édition, Dunod, 2015.

43. Pigou, A. , ***The economics of welfare***, 4ème édition, MacMillan, 1932.

44. Posner, R. A. ***Utilitarianism, Economics, and Legal Theory***, The Journal of Legal Studies 8,1979, 103-140.

45. Rawls, J. , ***Justice as Fairness***, The Journal of Philosophy 14, 1957, 653- 662

46. Samuelson, P. A., ***Welfare Economics***, Cambridge: Harvard University Press, 1947, 203-25

47. Weber, L, & al,, ***économie et finances publiques*** , economica, Paris, 2017

مقدمة	2
الدرس الأول: مدخل للاقتصاد العمومي	
أولا: الأسباب المنطقية وطرق تدخل الدولة	7
1) إخفاقات السوق	8
2) تدخل الدولة	10
ثانيا: الاقتصاد الإيجابي مقابل الاقتصاد المعياري	11
ثالثا: الخيار العام	13
الدرس الثاني: تطور دور الدولة في الفكر الاقتصادي	
أولا: الدولة في الفكر الاقتصادي	16
1) مرحلة عدم تدخل الدولة	16
2) مرحلة التدخل النسبي للدولة	17
3) البداية الحقيقية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي	18
ثانيا : الدولة ووظيفة التخصيص	21
1) مدخل نظري	21
2) طرق تدخل الدولة	22
الدرس الثالث: موضوع الاقتصاد العمومي وتطوره	
أولا: مجال الاقتصاد العمومي	27
ثانيا: ماهية علم الاقتصاد العمومي	27
ثالثا: نقود الدولة ونقود الأفراد	27
رابعا: تعريف الاقتصاد العمومي	29
الدرس الرابع:الحاجات العامة والمنتجات العامة (مدخل عام)	
أولا: الحاجات العامة الاجتماعية	32
ثانيا: الحاجات العامة المستحقة	32
ثالثا: الحاجات المستحقة والجديرة بالإشباع	33
رابعا: حاجات غير مستحقة	33
الدرس الخامس: الحاجات العامة والمنتجات العامة:(تقسيماتها وخصائصها)	
أولا: مفهوم المنتجات العامة و الحاجات العامة	36
ثانيا:خصاص المنتجات العامة	37
1) الآثار الخارجية	39
2) عدم القدرة على الاستبعاد	40
3) عدم وجود تنافس في الاستهلاك	41
ثالثا: تقسيمات المنتجات العامة	41

1) المنتجات العامة الاجتماعية (الصافية)	41
2) المنتجات الجديرة بالإشباع أو المستحقة	42
رابعا: إنتاج وتمويل السلع العامة	43
1)التوازن الجزئي	43
2)التوازن العام	44
الدرس السادس: الآثار الخارجية	
أولا: مفهوم الآثار الخارجية	47
ثانيا: تصنيف الآثار الخارجية	49
1) الآثار الخارجية المتعلقة بالإنتاج	49
2) الآثار الخارجية المتعلقة بالاستهلاك	50
3) تصحيح أو استيعاب الآثار الخارجية	51
4) الحساب الاقتصادي للعوامل الخارجية	53
الدرس السابع: الاحتكار الطبيعي	
أولا: الاحتكار الطبيعي والرفاهية	57
ثانيا: تعريف الاحتكار الطبيعي	58
ثالثا: التنافس أو التباري	60
رابعا: التواصل (الاستدامة)	63
خامسا: الاحتكارات الطبيعية: التسعير والتنظيم	65
الدرس الثامن: الخيارات العمومية	
أولا: تحديد القرارات الجماعية	68
1) نظرية الاستحالة	68
2) تجاوز النظرية	69
ثانيا: من اخفاقات السوق إلي اخفاق الدولة	70
1) إخفاقات المؤسسات العمومية	70
2) تصحيح الاختلالات	72
3) كيف يمكن تعريف المصلحة العامة؟	72
4) كيفية تحديد معيار الرفاه الجماعي؟	75
الدرس التاسع:التسعير العمومي	
أولا: معايير التسعير واتجاهاته	79
1)معايير التسعير	79
2)هيكل التسعير	80
ثانيا: إجراءات التسعير	81

1) الدافعين	82
2) طرق تمييز التسعيرة	82
3) تخصيص الموارد	83
ثالثا: الثوابت الاقتصادية للتسعير	83
1) التسعير على أساس التحليل الحدى	84
2) سياسة التسعير العمومي	86
3) التسعير العمومي حل لإخفاقات السوق	87
الدرس العاشر: الضرائب وإعادة التوزيع	
أولا: إعادة التوزيع في النظم الاقتصادية	89
ثانيا: الضرائب وإعادة توزيع	90
1) أثر وتكلفة الفرصة البديلة للأموال العامة	91
2) فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة	92
3) فرض الضرائب غير المباشرة الزائدة عن اللزوم	94
ثالثا: الصيغ الحديثة لإعادة التوزيع	94
الدرس الحادي عشر: نماذج الرفاهية الإجتماعية	
أولا: المسارات التاريخية لدولة الرفاهية أو الرعاية	97
1) نموذج بسمارك	97
2) نموذج بيفريدج	97
ثانيا: النماذج المعاصرة للتنمية الاجتماعية (دولة الرفاهية الاجتماعية)	99
1) النموذج الليبرالي الأنجلوساكسوني	101
2) النموذج المحافظ أو التعاوني	102
3) النموذج الاجتماعي الديمقراطي أو الشامل	103
4) الاختلافات بين النماذج الثلاثة	103
5) نماذج أخرى	105
خاتمة	108
المراجع	110
فهرس المحتويات	